

كتاب فرائد الفقه من تصنيف الفقيه الامام المكي
نفسه بن محمد بن ابراهيم السمرقندي رحمه الله عليه

كتاب الطهارة ١٠ بالمياه ١١ باب التيمم ١٢

باب السجود ١٣ باب المحصر ١٤ باب النكاح ١٥

باب الاستحاضة ١٦ باب الاذان ١٧ باب اوقاف الصلوة ١٨

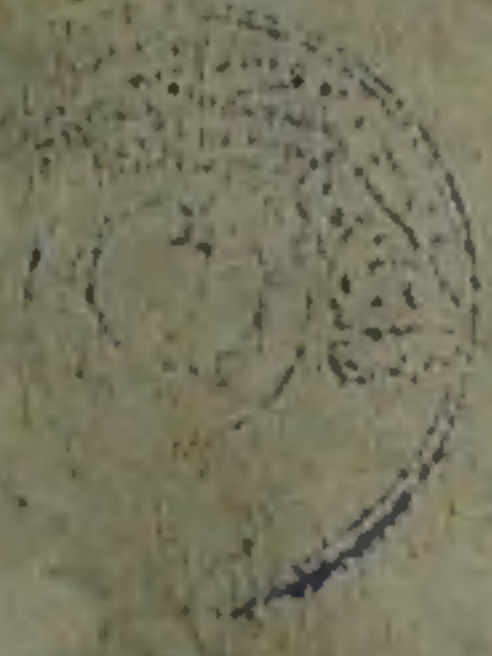
باب صياغة مؤلفه ١٩ باب الحناظر ٢٠ كتاب الزكاة ٢١

باب العشر ٢٢ فصل ٢٣ باب فسر الغنيام ٢٤

فصل ٢٥ كتاب القوم ٢٦ باب ج ٢٧

باب الاعتكا ٢٨ كتاب المناياك ٢٩ كتاب النكاح ٣٠

باب المحرمات ٣١ باب المهور ٣٢ باب النفقات ٣٣



باب الحضانة ٢٣
باب الحبل ٢٥
باب الطهارة ٢٤
باب الرضاع ٢٤
باب الولاء ٢٤
كتاب البيعة ٢٤
باب آفة ٢٤
كتاب الصلح ٢٤
كتاب خالة ٢٤
باب إقرار الرقيق ٥٤
كتاب المضاربة ٥٤
باب المنفعة ٥٤
باب الطلاق ٢٣
باب العدة ٢٥
باب النكاح ٢٤
كتاب الميراث ٢٤
كتاب الوصية ٢٤
كتاب البيعة ٢٤
كتاب آفة ٢٤
كتاب الصلح ٢٤
كتاب خالة ٢٤
باب إقرار الرقيق ٥٤
كتاب المضاربة ٥٤
باب المنفعة ٥٤
باب الرجوع ٥٥
كتاب الشركة ٥٥
كتاب الإجارة ٥٥

كتاب المزارعة ٨١
كتاب الغصب ٨٢
كتاب المأذون ٨٤
كتاب التركة ٨٤
كتاب القمار ٨٤
كتاب البيعة ٨٤
كتاب التوبة ٨٤
كتاب الشهادة ٨٤
باب مقتضى القفارة ٨٤
كتاب المعقود ٨٥
باب شرط المودون ٨٥
باب الرهن ٨٥
كتاب الفريض ٨٥
كتاب الفريض ٨٥
كتاب اللقطة ٨٢
كتاب اليد ٨٢
كتاب الحدود ٨٢
كتاب الديارات ٨٢
كتاب العوائل ٨٢
كتاب القيمة ٨٢
باب الاستبراء ٨٢
كتاب ادب الصغار ٨٢
باب خفة ٨٢
كتاب الوصايا ٨٢
باب قسمة الوتر ٨٢
كتاب الفريض ٨٥

Süleymanî U Kütüphanesi
KİSMİ AMCA ZADE
HÜSEYİN PAŞA
Yeni
186
101

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والعانة للمتقين وحلوة على سيدنا محمد وآله
 الطيبين الطاهرين ما أعلم بأن الفقه علم حسن وهو أصل العلوم
 وهو علم الدين والتربية به ولا بد لكل عاقل من عالم أو جاهل أن
 يشتر فيه ويستفيد منه ما يعينه ويقوي به على أداء فرائضه وقد اجتمع
 فيمن من الفضائل الفقيه معدود ولا حاسب مجموع النظائر الشرعية
 في الخطوط ونسب اللغز سالة القلوب حالية الصدور ويسمى فوائده
 الفقه وفوائده أكثر من أن تحصى وقد ابتدأ وهما من مسائل
 الوضوء والطهارة **كتاب الطهارة** أعلم أن حوز
 الوضوء اخضع بماء مطهر وهو ما قال الله تعالى في حكم تنزيه فيزيل
 عليكم من الرسح ماء لم يطمس له قوله تعالى وقوله مع وانزلنا من السماء ماء
 طهورا وقوله مع وانزلنا من السماء ماء ميارا كما قاما الماء المطهر
 فهو ماء الجار والانهار والادوية والآبار والعيون وما هو على صفته
 المباح من السماء وأما الماء للمقيدة فإنه يجوز إزالة التنجاسة به ولا يجوز
 التوحي في وجوه نوعا الماء المستعمل في الكرم وكل ما لا يغتصر
 الثمر وما لا يطعم وما لا يقتل وما لا يورد وما لا يصبون ماء
 من ماء الباقلاء وما يجبن والمرق وحمل العنبر إلى
 والاشربة وما الزردج باجمها ثم أعلم بأن فرائض الوضوء أربعة
 غسل الوجه من فصوص الشعر إلى أسفل الذقن ومن شحمة الأذن
 إلى شحمة الأذن وغسل الذراعين إلى المرفقين ومسح رجب
 القدمين غسل الرجلين إلى الكعبين مرة مرة باستباضة السنة

في الوضوء



١٨٦



في الوضوء عشرة أشياء شعبة الله تعالى غسل الدين قبل إدخالها
 الماء الاستنجاء بالماء لمن حال أو ثوبا أو يوتا المضمضة والاستنشاق
 ومسح الأذنين وتحليل الخيط بيمين اليد على الأصابع غسل الأعضاء الأربعة
 المعروف في المرة الثانية والثالثة ست أشياء غسل الدين
 بعد الاستنجاء وذكر الدعاء عند غسل كل عضو غسل الأعضاء
 المستنوة سوى المعروف في المرة الثانية ومسح القدمين وتواخل الوضوء
 ستة مسح اليد على الحائط بعد الاستنجاء وغسل الدين بعد المسح
 على الحائط ومسح اليد على الحائط ورش الماء على الفرج والشرائط
 والمستحب في الوضوء ستة أشياء النية والبداية بما بدأ الله به البداية
 بيمينه وابتدأه بما بدأ بيمينه ومراعات الترتيب ومراعات
 الموالاة اتفاقا ثم الحفاف واستيعاب جميع الأجزاء المسح
 وأداب الوضوء والطهارة ستة ترك استقبال القبلة واستباضة
 وترك الاستقبال عن الشمس والقمر وترك الكلام سوى الأدعية
 التي يدعى بها عند غسل الأعضاء وشتر العورة عند فروع الاستنجاء
 والمضمضة والاستنشاق باليمين في الامتخاط باليسار والكرهية
 في الوضوء والطهارة ستة أشياء التيقظ في ضرب الماء
 على الوجه والنظر إلى العورة والمضمضة والاستنشاق بار
 والامتخاط باليمين من غير غدر والقاء البراق في الماء والميرى
 في الوضوء ستة أشياء كشف العورة عند التنازل والقاء البول
 والغائط في الماء والاستنجاء باليمين والارباب في الماء
 ولا استنجاء بالأعضاء أكثر من ثلاث مرات من غير أن يعقد

من غير

فروا على ايها يومنا او يومين او اكثر منسرا فجميع يكون حقيقا ما لم يجاوز
العشرة ولا يغير ذلك عادة لها حتى يعاد وها الدم قرع بعد
اخرى واذا زاد على العشرة يكون العشرة حقيقا والباقي استحالة
اما الاولان الوان الدم في تحيض على خمسة اوجه محضة والصفرة
ومحجرة والكدرة والسواد اما الكدرة فهي حبيضة عند ابي حنيفة
ومخرج وقال ابو يوسف ربح ان كانت الكدرة في اوله لا يكون
حقيقا والاحكام التي تتعلق بالتحيض اثنا عشرة ترك الصلوة
وترك الطواف بالبيت مرة من الصحف ومرة كتابة القرآن مرة
قراءت القرآن ومرة دخول المسجد ومرة قربان الزوجه وانقضاء العدة
ولرؤم الغسل واستبراء الرحم **باب النفاس** علم بان الكلام
في النفاس ينقسم على ثلاثة اقسام في بيان حقيقة النفاس وفيما
يتعلق به من الزمان وفيما يتعلق به من الاحكام اما الاول دم
النفاس دم ينفس من الرحم عقيب الولادة فان كان في
بطونها ولد ان فالنفاس من الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف
رح وقال مخرج وزفر من الولد الثاني وما يتعلق به من الزمان
على وعين تقدم وعادة اما التقدير اكر النفاس اربعون يوما
عندنا **باب النفاس** والشافعي رح سنون يوما ولا تقدير فيه اقل
عند ابي حنيفة رح وروي عن ابي يوسف رح ان اقل احد
عشر يوما وروي عن مخرج رح ان اقل نفاس ساعة اما العادة
ان كانت عادتها عشرة ايام او غرضن يوما فزاد الدم مرة على ايامها
فجميع نفاس لم يجاوز الا اربعين في قول ابي حنيفة رح وقال

ابو يوسف رح ومخرج رح ان رأت بين الدمين خمسة عشر يوما فالاول
نفاس والثاني حبيضة اما ما يتعلق به من الاحكام فكل حكم يتعلق
بالحبيضة يتعلق بالنفاس الا انقضاء العدة واستبراء الرحم
باب استحالة الكلام فيريد وعلى فصلين الاول ان
دم ناقص عن اقل الحبيضة قبل او بعد والثاني الخارج عن الزمان
اما الثاني فممن فروا ان ترى الدم يوما او يومين او ما دون ملتئم
ايام على ذكرنا فحقيقا **باب النفاس** اما الخارج عن الزمان فممن
خارج عن عادتها في الايام وخارج عن عادتها في المكان اما
الخارج عن عادتها في المكان اما الخارج عن عادتها في الايام
فهو ان يحيض في مرة خمسة ايام فزاد الدم على ايامها حتى جاوز
العشرة فيكون استحالة اما الخارج عن عادتها في المكان فغلب
نوعين اما ان تقدم الدم على مكان الحبيضة في غير وجود كمال
الطهر او بعد مكان الحبيضة وتاخر فان تأخر يكون حقيقا وان
تقدم فغلب ملتئم اوجه اما ان ضللت ايامها في العدة او اخلت
في المكان او اخلت فيهما جميعا اما اذا اخلت ايامها في
العدة بان سبقت عدوها ولم تذكر كم كان حبيضا ولم تنته
مكانها وعلمت انها كانت تحيض في اول شهر او في اول
في اخرة فانها تركت الصلوة في ثلثة ايام ثم يغسل بعد ايام ذلك
اي تمام العشرة لو قبت كل صلوة ثم تتوضأ وبعد العشرة الى تمام
الشهر لو قبت كل صلوة وتصوم شهر رمضان ان وافق ذلك
وعشرة ايام في شوال في العشر الاوسط او في اخرة وعلى قول بعض
المحققين احد عشر يوما في شوال اما اذا اخلت مكانها بان سبقت

مكان نجف ولم ترمي كان حيفا ولم تنسع واما ما علمت
انها كانت تحض خمسة ايام فانها تفعل السنة ايام في اول كل شهر
وتتوضأ لوقت كل صلوة ثم تغتسل بعد ذلك لوقت كل صلوة
تبعها الى اخر الشهر وذلك عادة في كل شهر ونقوم شهر رمضان
اذا وافق ذلك سنة ايام في شوال واما اذا اقبلت عددا لايام
والمكان في سنة ايام بالوضوء تغتسل لوقت كل صلوة الى
ان يظهر حالها ونقوم شهر رمضان ان وافق ذلك وعشرين
يوما في شوال على قول بعض المحققين تعضي الصوم اثنتين
وعشرين يوما في شوال اصله ان كان طهر تحلل بين الدين
اقل من خمسة عشر يوما فلو كالمستمر في قول ابي حنيفة وابي يوسف
فان كانت المرأة ليست لها عادة فالعشرة في اول كل شهر حيف
والباقي استحاضة وان كانت معقاة تزداد الى ايامها وتبدأ بحض
بالطهر وتختتم به واما كان الطهر خمسة عشر يوما فصا بعد افاة بفصل بينهما
وفي قول جرح كل طهر تحلل بين الدين ان كان اقل من ثلثه
ايام لا عدة له وان كان ثلثه ايام فصا فان كان الطهر من غير الدين
الذي هو من غير ما كالمستمر وان كان اكثر من الدين فانه يفصل
بينه وبينه فان كان في احد الجانبين ما يصلح ان يكون
هو حيف والباقي استحاضة وان كان كلا الجانبين يصلح ان
يكون حيفا فاما في الاول حيف والباقي استحاضة ولا تبدأ الا بعد
بالطهر ولا تختتم به مثاله امرأة رأت يوما وثمانية ايام طهر او ثلث
وما وثمانية ايام طهر او ثلثا فالعشرة كلها حيف عند جرح
رجح ليس بشي في ذلك حيفا فان رأت ثلثة ايام وما وستة ايام

طهر

طهر

طهر او ثلثا وما فالعشرة كلها حيف في قولهما وفي قول جرح
الثلثة ايام الاول حيف والباقي طهر وان رأت اربعة ايام
وما وثمانية ايام طهر او ثلثا وما فالعشرة كلها حيف عند جرح
وان رأت خمسة ايام وما قبل ايامها وثمانية ايام طهر او ثلث
ايام وما في قولهما ان كانت المرأة مبتدئة فالعشرة الاولى حيف والباقي
استحاضة وتبدأ بحض بالطهر وتختتم به وان كان لها عادة رأت
اني ايامها وفي قول جرح ثلثة ايام الاولى حيف والباقي استحاضة
ولا تبدأ بحض بالطهر ولا تختتم به **باب** الاذان والاقامة
اعلم بان الاذان خمسة عشر كلمة والاقامة مثل الاية زيدا في اوقافها
قد قامت الصلوة مرتين اعلم بان اركان الصلوة خمسة عشر شيئا
سبعة في الصلوة وثمانية خارج الصلوة اما التي في الصلوة
فالتكبيرة الاولى والقيام والقراءة والركوع والسجود والاقعدة
الاخيرة مقدار التشهد والخروج من الصلوة بفعل المصلي عند ابي حنيفة
رح واما التي خارج الصلوة فثمانية الينة ومراعات الترتيب في
العورة واستقبال القبلة والتوسل الطاهر والمكان الطاهر والبدن
الطاهر والوقت وسنن الصلوة احدى عشر شيئا رفع اليدين بعد
الاذن ووضع اليدين على الشمال تحت الكتف في الصلوة والثناء
والقول والتسبيح والتمجيد وقول المصلي ربنا لك الحمد وقول
الامام سمع الله لمن حمده والتكبيرات كلها سبوي تكبيرة الاقناع
وسبجات الركوع والسجود وقراءة التشهد في القعدة الاولى
والاخيرة عند التسليم واجبات الصلوة تسع اشياء تعيين
لغاية قبل السورة والقبيل الاركان والعقود الاولى وقراءة

التشهد في الفقرة الأخيرة وسجدة التكاثر وسجدة التوبة بعد السلام
والصلوة على النبي عليه السلام في الفقرة الأخيرة وقنوت الوتر وكلمات
العبد من نوافل الصلوة عشرة أشياء وقراءة آتي وحديث
وجي للذي نظر السماوات والأرض خيفاً مسلماً وما أمانه المفلح
إني قوله سليمان قبل التلبية عند أبي حنيفة روي وجوزع وعند أبي
يوسف روي عقب الشار قبل التلوة والزيادة في القراءة
على ثلث آيات والزيادة في سجدة الركوع وسجدة
على ثلث آيات وزيادة الأذينة في قراءة التشهد في الفقرة الأخيرة
والقيام في الصلوة الأولى والقيام عن بين الأمام في سجدة التوبة
في النصف والقراءة في الآخرين المنهية في الصلوة خمسة
ألف الإمام خافت وجهه والاتفاقت بمبدأ ومثلاً في الصلوة
والنظر في الصلوة إلى السماء والعبد يستني في ثيابه وحده
وتغلب الحصاد وتفرغ الأصابع ووضع اليدين على الحافة والقرة
للماء والأفعاء في غير عذر ورفع اليدين عند الركوع وعند رفع رأسه من الركوع
والارتفاع قبل الإمام واستقبال الوجه جداً في بصلتي والعدو
والسجدة في الصلوة أو تكبیر الرأس ورفعها ثلثة عشر شيئاً
في الصلوة مجاوزة اليدين عن الأذنين ورفع اليدين تحت
المنكبين غرض العينين وسط الزايتين في السجود وفي الركوع
تغطية القدم عند التلوة وتغطية الشتر وسجدة التوبة قبل السلام
والصلاة أن البطين في الغنم والملكت قاعاً بعد أداء الفطر
في الظهر والمغرب والعشاء وقطوع الإمام في المكان الذي
صلى فيه الفرض ويكون الإمام على مكانه والقوم عليه

الأرض والقوم على المكان الإمام على الأرض في قيام القوم إلى
العتف عند الإقامة مع غيبة الإمام أو بجنب المصلي ثمانية
أشياء إذا حركتها علم الصلوة والطهارة والنوب الطاهر
والمكان الطاهر وشتر العورة واستقبال القبلة ونية فرض
الوقت ونية متابعة الإمام سبعة فغلا يجوز أمانتهم صاحب
سكنس البول للطاهر والمساكنة للطاهرة والآتي للغاربي
والغاربي للمكينة والمتنقل للمفرض في مصلي الفرض لمصلي
فرض آخر والمؤني للصبح والزمن للصبح ثلثة فغلا يجوز
يجوز أمانتهم المقيم للمفرض والماسح للعاسل والقاعد للقيام
عشرة مواضع كبره الصلوة فيها ولكن يجوز إتمام والمقرة وأما
الطريق ويطن الوادي ومعاطن لابل في الأرض الغنم وعلى
سطح المبركة والخرج والأصطبل والطاخنة ستة أشياء إذا
أصاب خفا أو نعل أكثر في قدر الدرهم لا يطهر إلا بالفضل
الدرهم والبول وحم والروث والمني والبروتين إذا كان
رطباً فأما إذا كان البروت والمني والبروتين يابساً فذلك
بالأرض يطهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف روي أربعة
أشياء لا يجوز الصلوة معه إذا كان كبراً ويجوز إذا قل إذا
انكشف في المصلي فما إذا استبلس إذا كان الكرخ
قدر الدرهم لا يجوز صلوة وإن كان أقل منه جاز صلوة وإن
انكشف في غير الاستبلس ربع عفوفاً أعضاء العورة لا يجوز
صلوة فإن كان أقل منه جازت صلوة وإن سقط عنه

لا زار في الصلوة ولم يأخذ في حال لا يجوز صلوة ولو أخذ في
 حال شدة إن كان يفعل بغير جازيت صلوة وإن احتاج
 إلى عمل كثير لم يجز صلوة وإن أفت السجدة بخاتمة كثيرة على
 ثوبه يا سيدي فلم يطره في حال لا يجوز صلوة وإن طرأ في
 الحال ونقصها أجازت صلوة **باب أوقات الصلوة**
 ستة أوقات يكره الصلوة فيها النوافل والفوائت حين يحط
 الإمام يوم الجمعة وفي خطبة العيدين وفي خطبة الاستسقاء وفي
 ثلث خطب في المومن ثلثة أوقات لا يجوز صلوة فيها ولا سجدة
 السجدة حين ينزع الشمس حتى تبيض وحين تقوم الشمس
 في كبد السماء حتى ترذل وحين تغرب للغيوبة حتى تغيب
 إلا عصر يوم ثلثة أوقات يجوز قضاء الفوائت فيها ولا يجوز
 النوافل بعد طلوع الفجر إلى أن يصلي الفجر وبعد صلاة الفجر إلى
 أن تطلع الشمس وبعد العصر إلى أن تغرب الشمس علم
 بأن الفرض في يوم وليلة سبع عشرة ركة ركعتا الفجر أربع
 ركعات الظهر وأربع ركعات العصر وثلث ركعات المغرب
 وأربع ركعات العشاء والسنن اثنتا عشرة ركة ركعتا الفجر
 أربع ركعات قبل الظهر وركعتان بعدها وقد ورد في بعض
 الروايات أربع بعد الظهر وأربع قبل العصر وركعتان بعد
 المغرب وركعتان بعد العشاء والطلوع السجدة كل يوم وليلة
 أربع وعشرون ركة فيها صلوة الفجر ثمان ركعات ركعتان
 إلى اثني عشرة ركة وصلوة قبل الزوال وهي ركعتان وأربع

ركعات

ثلثة أوقات
 لا يجوز
 الصلاة فيها
 ولا سجدة
 السجدة

في الغرض

ركعات قبل العصر وهي ستة أيضا وست ركعات بعد المغرب
 وهي صلوة الأوابين والوتر واجب ثلث ركعات يسلمية
 واحدة عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف وحده وزفر بن الحسن
 بن زياد وهي ستة ركعات والبيهقي في الفرائض
 يوم وليلة ثلثة وتسعون بركة أخذ عشر في صلوة الفجر واثنيان
 وعشرون في صلوة الظهر وكذا في صلوة العصر والعشاء
 وسبعة عشر في صلوة المغرب والسنن فيها أربع وتسعون
 سجدة وسجدة السجدة في القرآن أربعة عشر السجدة في الصلوة
 الفرض تسعة وأكثر ما يقع السجدة في صلوة واحدة وعشرون
 بيان هذا المثل في الرجل صلى المغرب فثبته عشر مرات
 كيف تكون هذه المسئلة قبل هذا لا يكون إلا حال إدراكه وان
 يذكر الإمام في الفقرة الأولى في تشهد معه فصلى الركعة الثانية
 معه وتشهد معه الثانية وقد كان على الإمام سرور فسمع للسرور
 مو تشهد معه الثالثة ثم ذكر الإمام أنه قد قرأ آية السجدة فأنه سجدة
 للسجدة الثلاث معه وتشهد الركعة معه ثم سجد سجدة سابعة
 السجدة فسجد تشهد معه خامسة ثم سلم الإمام وهو يقوم إلى قضاء
 ما سبق به فضلى ركة وتشهد السجدة فضلى ركة أخرى
 وتشهد السابعة وقد كان سرور فيما يقضي فأنه سجد للسرور تشهد
 الثانية ثم ذكر أنه قد قرأ آية السجدة في قضاؤه فأنه سجد سجدة
 السجدة وتشهد السابعة ثم سجد سجدتين للسرور تشهد العاشرة
 ثم سلم وحده المسئلة ما كان أنت فراصل الأبي محققا به

وقضاء الطلوع والافتح
 والنور بعد ما

في الغرض
 في الغرض
 في الغرض
 في الغرض

تكون هذه المسئلة ما كانت أوضح من قهرها وترفع اليد في السجدة
 أحوال اقتراح الصلوة وقنوت الوتر وتكرات العبد في وعند الطواف
 وعلى الصفاء على المروة وعند الجنتين وعلى الموقف بعفان في
 الموقف جميع منس منها واجب رفع اليدين عند اقتراح الصلوة
 والقنوت وتكرات العبد وتكرات اقتراح الطواف بالبيت
 وعلى الصفاء المروة لأن الطواف بمنزلة الصلوة والبواقي وهي
 سنة في المناسك ثلثة عشر أشياء يجنب سجدة السهو إذا قام
 فيها مجلس وجلس فيما يقوم أو ظهر فيما تجافى أو خافت فيما جهر
 وهو امام أو قراء القرآن في مكان الدعاء أو دعاء في مكان القرآن
 أو سلم وقت القيام أو قام وقت السلام أو قعد ولم يشره حتى سلم
 أو قرأ الفاتحة والسورة في الأضيق أو قرأ الفاتحة وحدها في الأضيق
 أو ترك تكبيرات العبد أو ترك قنوت الوتر عشرة أشياء
 لا تجنب سجدة السهو فيها إذا ترك التناء والتعود والتبعية و
 التامين وسمع الله لمن حمده أو ترك ربنا لك الحمد أو تبيحات
 الركوع والسجدة أو التكبيرات كلها سوى تكبيرة الاقتراح الأخرى
 التسليم عشرة أشياء إذا حصلت في العدة الأخيرة بعد ما
 رُمي قد التزمه قبل السلام نفسه الصلوة المقيم إذا رأى الماء في
 الصلوة أو كان غاربا فوجد ثوبا أو كان أميا فسمع سورة أو ذكر
 فابتدأ عليه أو طلعت الشمس في صلوة الفجر أو أصاب الحج
 السائل إذا فرج الوقت أو خلع حقه بعمل رفق أو القاري بخلاف
 أمنا أو كان ما سحا على الجيزة فسقطت عن برء أو الأمة عفت

ما إذا دونه
 منارة

سنة بالشمس

وهي

في جميع ما سبق

وهي كشوة الرأس والمستحاضة انقضى وقتها أو ان دخل حج
 لا يرتأى أو المومي قدر القيام أو لما سح إذا انقضى وقت سجدة
 فرج وقت سجدة استقبل الصلوة في هذه كلها عند أبي حنيفة خلافا
 لها ثلثة أشياء إذا حصلت في العدة الأخيرة بعد ما قعد
 قدر التسليم قبل التسليم تمت صلوة العدة وكنت المدة والحكم
 المدة أربعة أحوال تجوز الصلوة فيها للقاعدة إذا كان عليه أن
 القيام في السفينة والرياء وصلوة النفل يا
 صلوة الجمعة ثم جواز سجدة السهو في وقتها المصير الوقت والامام
 ومخطئة والقوم إذا هم سوى الامام ثلثة في قول أبي حنيفة ربح
 عشرة نفر لا يدرهم صلوة بجمعة الرقيق والمسافر والمروءة والعبد
 والزمن والصبي والمجنون والمأمر عند أبي حنيفة ربح ومقطع
 اليد والرجل ثم خلافا للشيخ الفاني والمطوح الذي لا يقد على
 المشي أهل الرستاق فإن خروا أو صلوا سقط عنهم الظاهرية
 مواضع يجوز للامام أن يجمع فيها الناس بجمعة والعبد وعفان
 ومزلة وغند كسوف الشمس والاستسقاء خطبة ثمانية رخطبة
 يوم الجمعة وخطبة العبد وخطبة النكاح والاستسقاء في قول
 أبي حنيفة ومحمد ربح وثلث خطب بالموسم وأجر من فيها بالجلسة
 بركة قبل يوم التروية بعد الظهر ليعلم الناس معالم حجهم كيف
 يصنعون إذا قدموا مكة والصلوة بعفان والوقوف والامام في
 وخطبة أخرى بعفان يوم غرة قبل الظهر مجلس فيها جلست خفيفة
 يحظرها بعد الأذان قبل أن يؤدي بركة الظهر ليعلم الناس فيها

التوقف بوقت والمزدة في الحمار والتمرد وطواف الزيادة خطبة
 اخرى بعد يوم الخميس بعد الظهر من خطبة واحدة بحسب
 فيها طلبة تعلم الناس ما على من عالم فخرجهم ونسكهم وكيف ينفرون
 ومتى ينفرون في ثلث خطبة منها بالجمعة وهي خطبة
 يوم الجمعة وخطبة الاستسقاء وخطبة النكاح ويند في خمس منها
 بالكبير وهي خطبة العيدين وثلث خطبة المومنين الا ان الخطبة التي
 بكثرة وتعرفت بعدا فيها بالكثرة ثم بالثقل ثم بالخطبة
 التي يترت المومنين خمسة اشياء الفصل الثاني في النكاح
 والطلاق والدفن والنفقة انوار ارباعه
 وقدمت والنفقة النساء خمسة انوار ارباعه
 والنفقة وفوقه اربعين منها ثلثها خمسة ارباعه اربعون
 المبطون والمجذوم والنفقة والهدية والغنى اثنان في
 الشهاده لا يغفلان المقتول في سبيل الله في الموقعة
 والمقتول ظلمما بغيره في المصير او غير المصير خمسة لا يغفلان
 احتياح والباقي والخراج اذا قبلوا او ما توصل التوبة وقاطع
 اربع اذا اخذ قتل بعد اخذ المال وقتل والذين كابر وافضلهم
 تبطل لا يغفلان المقتول في حدة او فصل من يغفلان
 واذا اجتمعت جناير الرجال والنساء والقيبان وضع جنائز
 الرجال قدام الامام وجناير القيان بجانب جنائز الرجال وجناير
 النساء بجانب جنائز القيان ثلثة اشياء يستحق القبور
 اللبن والقصبة والحشيش وثلثة يكره في القبور الا في

في النكاح
 في الطلاق
 في النفقة
 في الدفن
 في المصير
 في الموقعة
 في الجنائز
 في القبور

والمحقق

في النكاح

في الطلاق

في النفقة

في الدفن

في المصير

في الموقعة

في الجنائز

في القبور

والمحقق كتاب الزكوة اعلم بان شرط وجوب
 الزكوة ستة اشياء العقل والبلوغ والاسلام وخولان الخول
 ومجرته هو النصاب والنصاب في الوزن ثمانية ادرهم وفيها خمسة ادرهم
 ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ اربعين فاذا بلغت اربعين ففيها
 درهم وكذلك ما زاد عليه وفي قول ابي حنيفة يخرج والنصاب
 في الاصح عشرة دراهم مثقالا ففيها نصف مثقال ولا شيء في
 الزيادة حتى تبلغ اربعة مثاقيل ففيها الزكوة خمسة دراهم وكذلك
 ما زاد عليه عند ابي حنيفة ربع وقال ابو يوسف يخرج في الذهب
 والفضة تحت الزيادة بحسب ذلك والنصاب في الاصل
 السابعة خمسة فاذا كانت الاصل خمسة ادرهم ففيها
 شاة وفي الفضة ثمانين وفي خمسة عشر ثلث شاة وفي الفضة اربع
 شياه وفي خمس عشرة بنت حاضن في ستة وثلاثين بنت
 لبون وفي ستة واربعين حقبة وفي احدى وسبعين جذعة
 وفي ستة وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقان الى المائتين
 وعشرين ثم تتفاوت الفضة فاذا زاد عليها خمس ففيها حقان
 وشاة وفي مائة وثلثين حقان وثمانان وفي مائة وخمسين
 حقان وثلث شياه وفي مائة واربعين حقان وابنة وقر
 وفي مائة وخمسين ثلث حقان ثم تتفاوت الفضة فتوجب
 في الزيادة ما يوجب في المائة اربعة ادرهم خمس ثم كالمائة بلغت
 خمسين تتفاوت الفضة فان اسنان الاصل اربعة ادرهم عاين
 وابنة لبون وجعة وكجعة والنصاب في البقر السائمة

في النكاح
 في الطلاق
 في النفقة
 في الدفن
 في المصير
 في الموقعة
 في الجنائز
 في القبور

في النكاح
 في الطلاق
 في النفقة
 في الدفن
 في المصير
 في الموقعة
 في الجنائز
 في القبور

في النكاح
 في الطلاق
 في النفقة
 في الدفن
 في المصير
 في الموقعة
 في الجنائز
 في القبور

في النكاح

في الطلاق

في النفقة

در این شهر اقامه
فرموده شد و در این
صحنه در این

برای این که در این کتاب
از این کتاب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten Persian text, likely a continuation of a letter or document, featuring elegant calligraphy and some red ink markings at the top.

۲۰

۱۹۰۳ قمری
۱۹۰۳ قمری
۱۹۰۳ قمری

مجلس
العلماء

المولى عبد العزيز بن عبد

النفوس في
الجنة

ولاني تحفة اوت عند ما وعده ابي جعفر في جمع
 ما اخرجته الارض في محبة غيره في غير القدر وعند ما التقدير
 شرط وهو ان يبلغ الخارج خمسة اوسق والوسق ستون
 صاعا وهو ما يبارن واربعون صاعا والخارج ان كان قطعاً او
 زعفراناً قال ابو يوسف يقوم ذلك فاذا بلغت قيمة فيه
 خمسة اوسق من ادنى ما به خل تحت الوسخ كان في العشر
 وان كان اقل منه لا عشر فيه وقال محمد لا غنر في الزعفران
 حتى يبلغ خمسة اشبار وفي القطن خمسة اشبار واما الفيل
 اذا وجدني ارض العشر حب فيه العشر وروى عن ابي
 ح قال حب في كل عشرة ارطال منه رطل وقال محمد لا شيء
 فيه حتى يبلغ خمسة افراس والعرق ستة وثلثون رطلاً
 وهي ثمانية عشر مثاقيل وذهب محمد بن الحسن انه ينظر الى
 اقل ما يقدر به ذلك الشيء اما اذا بلغ خمسة اشبار حب فيه
 العشر واجمعوا انه اذا وجدني ارض خارج لا عشر فيه **فصل**
 اعلم ان ارض خارج ما صانع الامام الكفار على ان قيمتها
 ذمة المسلمين بودون عنها خارج او غنمها واخرج اهلها عنها
 وقتل البها قوماً اخر في الكفار يكون ذمة للمسلمين بودون
 عنها خارج او احييه مسلم ارضاً ممتدة باذن الامام في خارجي
 وارض العشر ما اسلم عليها اهلها او غنمها وتسمى بين
 الغائبين اواحياها مسلم بما غير الماء خارجي خمسة نفقير
 العشر ولا يدرهم الزكوة الفلانية والمجنون والمكاتب والغارم

حاشية
 حاشية

حاشية
 حاشية

حاشية
 حاشية

وارض الوصف

وارض الوصف **باب** خمس الغنم اعلم بان خمس الغنم
 مقسوم على ثلثة اشتم منهم ثلثها للفقراء والبناني وثلثها للفقراء
 وثلثها لابن السبيل وهم المقطوعون عن بلادهم وعن موطنهم
 ويجعل نصف ذلك للفقراء قرابة النبي عليه السلام ولا شيء للفقراء
 منهم في ذلك ثم الفقير في لادني شيء والمكسب في لادني شيء
 سنة اشبار يجب خمس فيها فيما يخرج من المعادن
 والركاز والذهب والفضة والمجوهر والخامس والارض من الرزق
 قل ذلك او كثر والبناني للواجد سواء وجب مسلم او ذمي الا
 في حربي الداخل بامان في دار الاسلام فيؤخذ منه كل اذا عمل
 في المعدن بغر اذن الامام ثمانية اشبار لا يجب فيها خمس
 الفروج والبواقيت وعين القطا والبق والملاح والاحجار التي
 تصاب في الجبال واللؤلؤ والعنبر وقال ابو يوسف يجب
 في اللؤلؤ والعنبر **فصل** صيرف الركاز والمعادن يجوز
 صرفه الى اربعة نفر الى نفسه والى ولده عند الحاجة والى فقراءه
 وهم آل علي وقباس آل عليل وآل حارث بن عبد المطلب
 ومواليهم وما يجي من بحرية والحاج والمال الذي يصالح عليه
 الكفار فيعبر في عشرة نفر الى الغزاة والمقاتلة وارض العنبر
 والفقراء وقراء القرآن والمودنين والى عمارة الصابرة والساجدة
 والشوارع والنجاس والمشارع وله من كتاب الصوم
 شرط جواز الصوم ثلثة اشبار النبي والانسك في الاكل والرب
 والحاج في شهر رمضان نهار الصوم المفروض صوم واحد وهو صوم

حاشية
 حاشية

شهر رمضان شعبه في الصيام واجب كفارة صوم شهر رمضان
وكفارة التطهار وكفارة القفل الخطاء وكفارة قتل الصيد وكفارة
الحمل وكفارة اليمين وصيام المتمتع عشرة ايام اذا لم يجد الهدي وصوم
الاعكاف وصوم الذر ثلثه في الصيام مستحب صوم غزوة وصوم
الايام البيض وصوم الاوقات الفاضلة عشرة نفر يلزمهم قضاء شهر
رمضان كما يفرض بالناس والمؤمنين المعنى عليه والمرضعة اذا فطنت
لا رضاع البصري وفيه لم ينو الصوم وفيه قبل امرة وفيه افطرتي طين ان
البحر الشمس قد غابت ولم تغرب او شح على طين ان الفجر لم تطلع
وقد كان طالعا غرة استبراء اذا تعد ذلك لزمه القضاء دون
الكفارة اجماع فيما دون الفرج وابتلاع الحصة والثواة والاستبراء
عمدا والسقوط والوجود وتحقيقه الاقطار في الاذن ومداواة حايض
بدوا وطلب اياها فلا والا فطار في الاخيل عنداني يوسف
وفي لم ينو الصوم ثم اكل او شرب واجمع يلزمه القضاء عنداني
رج وقال ابو يوسف رحمه الله ان فعل ذلك قبل الزوال يلزمه
القضاء لا الكفارة وان فعل بعد الزوال لزمه القضاء والكفارة
والذي لا يغير الصيام عن شئ الا حيلام والحجامة والبولوك
والادهان والكحل والطيب والبقى الذارع ومضع العلك وفيه وان
شئنا بلسانه او فطرتي فخرج امرأته فانزل او قبل ولم ينزل الاكل
والشرب اجماع ناسيا والاقتصاد وان حصل فيه فرجة دواد
اولم عن برء في جوفه او اصابه سقم او استنقع في ماء او تلج
ما بقي بين استنائه دون محصية والدخان والغباء او غريلة

والذي قوت إذا دخل في خوفه سبعة نفر يلزمهم القضاء وإمساك بقية
يومهم حصل مغفر الصوم والصية إذا بلغ في يوم من رمضان والكافر
إذا أسلم يوم من رمضان والجنون إذا أفان في يوم من رمضان
والسفيه إذا قدم بعد ما كل ونجا يص والفقير إذا طهرت بعد
ما طلع الفجر والجنون والمغني عليه إذا دام الأعماء جميع الشهر لم يزم
قضاؤه ولو أفان الجنون والمغني عليه في آخر يوم رمضان يلزمها
قضاؤه جميع الشهر ولو أنه من ما واعي عليه في رمضان ثم زال
ذلك بعد شهر رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه
الأعماء والجنون وقضى غيره ستة أيام لا يجوز الصوم الواجب
فيها ولكن لو نذر الصوم فيها جاز وبخارج عن نذره بالصوم فيها يوم
النسك يوم الفطر ويوم الأضحية وأيام التمتع أربع في الصيامات
متابعة كقراءة شهر رمضان وكقراءة الطهارة وكقراءة الفيل وكقراءة
البهيمن خمسة في الصيامات إن شاء تابع وإن شاء فرق
قضاء شهر رمضان وصيام التمتع ثلثة أيام في الحج وسبعة أيام
إذا رجع وكقراءة الصياد أفضل وصوم كفارة كل شيء وصوم النذر إذا
أن يؤتي متتابعاً فهذه الصيامات كلها لا يجوز إلا بنية في الليل
وصوم شهر رمضان يجوز بنية في النهار وكذلك صوم النفل والأصل
أن كل صوم له وقت معين يجوز بنية في النهار وكل صوم ليس له
وقت معين لا يجوز إلا بنية في الليل

16

بسم الله الرحمن الرحيم

وعنده يخرج الرجل صدقة الفطر عن ستة نفر عن نفسه وعن
ولده الصغير وعنه وعنه ودمه ودمها أولاده كفارا كانوا
أو مسلمين ولا يخرج عن ثمانية نفر عن زوجة وعن ولده البالغ
ومكاتبه وعتقه للتجارة وعنده الأب والابن والابنة والابنة
وإن لم يكن لهم أب حتى في رواية يخرج عن أبي خنيفة زوج دني
رواية يلزم لصحة الفطر صدقة الفطر واجب إذا وهما أربعة
أشياء في الخطبة والتبصر والتزويج في الخطبة نصف صاع
وفي غير هاتين جميع ما تقاس مقبض على التبصر صدقة الفطر
وجوبها بطلوع الفجر حتى لو مات قبل طلوع الفجر فانه يقطع
عنه لو مات بعد طلوع الفجر لم يسقط عنه الأبالا وأردو لو لم
الرجل أو ولده ولد بعد طلوع الفجر لم يلزم شيئا ويستحب إذا وهما
يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلي ولو أغفل إذا وهما في شهر رمضان
جاء باب الاعتكاف الاعتكاف سنة وهو التلبس في
المسجد ولا يقع إلا باليقوم وإن وجبه على نفسه نفر من عليه وهو سنة
أشياء البنية والصوم والتلبس في المسجد وترك الحجام ودواجبه
وترك الخروج ولا يقع إلا في مسجد جماعة وهو في المسجد الحرام أفضل
في غيره من المساجد ثم في مسجد النبي عليه السلام ثم في المسجد الأقصى
وهو مسجد المقدس ثم في المسجد الجامع ولا يفعله الاعتكاف في أحد
عن شربا بالبيع والشرارة والأكل والشرب والنوم والرد في
لواحي المسجد وصعوده المذنة والخروج للتغاطف والخروج لصلوة
الجمعة ولسلوة العبدن ولكن يخرج حتى يروى الشمس ويصلي

هذا هو الصحيح
في قوله يخرج الرجل صدقة الفطر
عن ستة نفر عن نفسه وعن
ولده الصغير وعنه وعنه ودمه
ودمها أولاده كفارا كانوا
أو مسلمين ولا يخرج عن ثمانية
نفر عن زوجة وعن ولده البالغ
ومكاتبه وعتقه للتجارة
وعنده الأب والابن والابنة
والابنة وإن لم يكن لهم أب
حتى في رواية يخرج عن أبي
خنيفة زوج دني رواية يلزم
لصحة الفطر صدقة الفطر واجب
إذا وهما أربعة أشياء في
الخطبة والتبصر والتزويج في
الخطبة نصف صاع وفي غير
هاتين جميع ما تقاس مقبض على
التبصر صدقة الفطر وجوبها
بطلوع الفجر حتى لو مات قبل
طلوع الفجر فانه يقطع عنه
لو مات بعد طلوع الفجر لم
يسقط عنه الأبالا وأردو لو
لم الرجل أو ولده ولد بعد
طلوع الفجر لم يلزم شيئا
ويستحب إذا وهما يوم الفطر
قبل الخروج إلى المصلي ولو
أغفل إذا وهما في شهر
رمضان جاء باب الاعتكاف
الاعتكاف سنة وهو التلبس في
المسجد ولا يقع إلا باليقوم
إن وجبه على نفسه نفر من
عليه وهو سنة أشياء البنية
والصوم والتلبس في المسجد
وترك الحجام ودواجبه وترك
الخروج ولا يقع إلا في مسجد
جماعة وهو في المسجد الحرام
أفضل في غيره من المساجد
ثم في مسجد النبي عليه السلام
ثم في المسجد الأقصى وهو
مسجد المقدس ثم في المسجد
الجامع ولا يفعله الاعتكاف
في أحد عن شربا بالبيع
والشرارة والأكل والشرب
والنوم والرد في لواحي
المسجد وصعوده المذنة
والخروج للتغاطف والخروج
لصلوة الجمعة ولسلوة
العبدن ولكن يخرج حتى
يروى الشمس ويصلي

فبذلك

فبذلك أربعا ونعمها أربعا ولا يخرج لعيادة المريض ولا لخدمة الجارية
كتاب المناسك ويخرج حج فرض واجب على كل مسلم استطاع
اليه سبيلا والاستطاعة هي الزاد والراحلة والصقعة وافر الطريق
ثم أعلم بأن شرط وجوب الحج سنة استيلاء العقل والبلوغ و
الاستطاعة أو الحرية والصقعة وافر الطريق والزاد والراحلة وافر ثم
للمراة وهو الذي يجوز لها أن يسافر معه ولا يجب الحج على من
على الصبي والمجنون والمملوك والمريض ومن لا يستحب الحج على المرأة
والأعمى وإن وجد قايده أعزباني حنيفة زوج فرائض الحج لئلا يشاء
الأحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة واجبات الحج
سنة استيلاء ويجوز تركها ولكن يلزمه الدم وهو الإحرام
الميقات والسعي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة والحج
عند الحلال وطواف الصدر ورعي الحجاره سنن الحج ما يفعله
ويجوز تركها ولكنه ضار مسبا ولا شيء عليه وهو طواف القدوم
والزمن في الطواف والهرولة في السعي والبيتة بمنى أيام منى
الأحرام على أربعة أوجه أحرام الحج مفرد أو أحرام بركة وأحرام الحج
وعمره وهو الحرام وأحرام بركة في الحج وهو المتمتع أما الأحرام فالحج
مفردا أن يقول عند الميقات اللهم بك انت ابراهيم خليل الله
وتقبله مني ويقول لتبتك اللهم لتبتك لا شريك لك بكتك إن
الله والتعبد لك والملك لك لا شريك لك وأما الأحرام بركة أن
يقول عند الميقات اللهم بك انت ابراهيم خليل الله وتقبله مني
ثم يقول كما ذكرنا إن شاء الله قال لتبتك بركة والعمره أربعة

بسم الله الرحمن الرحيم

استبأ الايام في الميقات الطواف والسعي بين الصفا والمروة
وتحلح او التقصير اما الايام يحج وحرمة ان يقول عند الميقات
اللهم اني اريد الحج والعمرة فبشرها لي وتقبلها مني فتقبلها جميعا
بايام واحد ثم يدع شاة بعد الرمي في اجرة العقبة في يوم
ومن العدة او بعد العدة فان لم يجد ما يدع صام ثلثي الحج اوها
يوم غرة واما الايام بعرة في الحج والتمتع وصورة ان يحرم بالعمرة
في اشهر حرماني بافعال عمرة فاذا حل بعرة بعيم مكة لما كان
غير ان يرجع الى اهله ثم يحرم بالحج في المسجد في يوم التروية
ويقبل ما يقبل الحاج مفردا وعليه ادم التمتع فان لم يجد فاعل صيام
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع المواقيت حيث لا يجاوزها
الا انسان الا حرماء اهل المدينة وخليفة ولا اهل العراق ذات
عري ولا اهل الشام تحفة ولا اهل نجد قرن ولا اهل اليمن بلهم
وهذه المواقيت التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم مواقيت
الحج والعمرة والحل في غيرها يريد ذلك واما اهل مكة فمبعضهم للحج
يحرم يحرمون في اي مكان في حرم شأوا واما مبعضهم للعمرة
الحل وهو السعي الطواف ثلث طواف القدوم وهو مكنت
يركع في الليلة الاولى وليس على اهل مكة طواف القدوم
وطواف الصفة وهو واجب لا يركع في مكة وليس على اهل مكة
طواف الصفة وطواف الزبارة وهي في بطنه بمنى على هيئة اذا
ركل في طواف القدوم وان لم يركع للقدوم ركل في طواف
الزبارة اربعة استبأ ان يفعل في يوم الحج لا تسلي عليه في

القديم

القديم والتأخير الرمي والذبح والحلق وطواف الزبارة الرمي في اربع ايام
سبعين حصاة بمنى ولا يبست الا بمنى في هذه الايام ويأخذ
حصاة من جبل الذي يقرب من ذليفة ولا يأخذ حصاة الذبارة بها
غيره حرات اولها يوم النحر اذا طلعت الشمس يبدأ يوم
نطق الوادي برمي حجرة العقبة بسبع حصيات مثل خصى كحرف
يقطع التلييت مع اول حصاة ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عند
ولا يرمي يومئذ غيرها ثم يدع ان احب ثم يحلق او يقصر
وتحلح افضل وقد حل لكل شيء الا النساء ثم ياتي مكة
في يومه ذلك ادم العدة بعد العدة يطوف بالبيت طواف
الزبارة سبعة اشواط وقد حل له النساء ثم يعود الى منى
فيقيم بها فاذا زالت الشمس في اليوم الثاني في يوم النحر رمي
الحجار الثلث يبدأ بالذي يلي المسجد فيرميها بسبع حصيات
يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويذكر الله ثم كاجته ثم يرمي
التي يليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي حجرة العقبة كذلك
ولا يقف عندها فاذا زالت الشمس في الغد رمي الحجار الثلث
كذلك فاذا اراد ان يحل النحر الى مكة نزل بالمحفة وكان
بالبيت سبعة اشواط وهو طواف الصفة ثم يعود الى اهله
وان اراد ان يقيم رمي الحجار الثلث يوم الرابع بعد زوال
الشمس اشهر شهر ربيع الثاني وعشرون حجة اما الشهران شوال
وذو القعدة وعشرة في ذي الحجة واما يوم الحج سنة واما يوم التروية
ويوم غرة ويوم الحج واما يوم التشريق الموقف اثنان وفك

يعرفات يقف الحاج يقرب الجبل بعد الظهر وقبل العصر ان تعبر الشمس
 وغرة كلها موقف الا بطن عربة ويصلي الامام بالناس تطهر والعصر
 باذان واقامتين وفي ادرك الوقوف ما بين الزوال في يوم غرة
 الى طلوع الشمس في يوم النحر لم يجزئ عن الوقوف الفرض وانما
 الموقف الثاني المزدلفة يقف الامام والناس بعد صلواتهم صلاة
 النحر فيسأل الله عن موقف الشمس ويتعجب ان يقف يقرب الجبل
 الذي عليه الميعة يقال له فرخ ومن دلفه كلها موقف الا بطن
 محرم ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة
 ثمائة اعداء لا تمنع الوقوف ويغير مدركا للبحر اذا اجاز بها ولم
 يعلم انها غفاسا ومرت بها دابة وهو يابى او منى عليه او وقف
 بها وهو جنب او عاقب او حدث او لم يصل الصلواتين بعزقة
 او وقف قبل طلوع الفجر في يوم النحر ومن اوجع او عجز بحرم عليه
 ثمنون شيئا الجماع والقبلة والملازمة وخلق الروس واخذ الشارب
 ونفق الابط وخلق العانة والرقبة وموضع الحجام وقص اللحية
 وقص الاطراف ولبس الحيط القبيص والراويل والقباء و
 القنسوة والرسد كحفين الا ان يقطعا شعر الكعبين ان لم
 يجد القلائد والتوب المصنوع ففعله او دبر او زعفران وقطعة
 الرأس والوجه وستر الطيب وقص القصة والاشارة اليه والدلالة
 عليه ونفق الشعر وغسل الرأس بالحصى والعنق والجمال
 عمنون شيئا يوجب الدم على محرم التطيب والتبشيع غوصا
 كما يدهن البنفسج او يدهن الالبان او يدهن البسنت عند ابي حنيفة

روح او يدهن الورد او غسل راسه ويحيط بالخطمي او يدهن برودة
 فيه طيب والكزنج ذلك او لبس التوب يحيط يوما كاملا او ليلة كاملة
 ونقطة الرأس كل ملا ونقطة الحجة وجها وخلق ربيع الرأس وخلق
 الابط وخلق العانة وخلق الرقبة وموضع الحجام عند ابي حنيفة روح
 خلق محرم رأس المحرم يلزم الحلو الدم وقص الطراف البدن
 الرجلين وقص اطراف يده واحدة وجل واحدة وجماع قبل الوقوف
 بعزقة وجماع في العزقة قبل ان يطوف اربعة اشواط والقبلة
 وجماع فيما دون الفرج سواء انزل او لم ينزل وطواف الزيارة
 محدثا وطواف العدة جنباً وترك ثلثة اشواط في طواف الزيارة
 وتأخر طواف الزيارة في غير عذر في ايام التزريق وترك السجدة الاقامة
 ثم عرفات قبل الايام او قبل غروب الشمس وترك ربي يوم
 واحد وترك ربي حجرة العقبة بوالنخ وتأخر الحلو عن ايام التزريق
 وقص القصة والدلالة عليه والاشارة اليه وقص الاطراف السباع
 واكل العبد المضرورة وجماع المسرول والظبي المستأنس وجماع
 الميتعات بغير احوال ودم التمتع ودم الغران ودم الحجة ودم عرفة
 ودم الاحضار ودم التمتع غزوة شيئا يوجب القصة اذا طيب
 اقل من عضو ولبس الحيط اقل في يوم او خلق الرأس اقل في اليوم
 او خلق الشارب او خلق المحرم رأس المحرم لم يرم الحالى صدق
 وكذا لك لو خلق رأس حلال وكذا لك لو طيب او لبس او خلق بعذر
 ان شاء زوج شاء وان شاء يصدق على سنة مسالك لكل
 مسكين نصف صاع وان شاء صام سنة ايام او طاف طواف

والقُدوم حذراً أو ترك لمنه أسواط ثم طواف الصدر أو ثمانية
أسواط ثم طواف الزيارة وما دونه يلزم لكل شوط الطعام
سكين أو شيء آخر في الجوارف ثلث أو ثلثين الفضة قصد
ما شاء أو أكل الزعفران إذا أصاب جميع ثمنه والتمتع
أقل من عصفو كابل وبالأشياء التي ذكرنا ولا يجوز أن يحل فيه
طيب وقصد أقل من خمسة أطاير وقصد خمسة أطاير في اليدين
والرجلين متفرقة يلزم لكل طواف طعام سكين في قول أبي
خليفة ربح وربي يوسف ربح فان كسر بيض فبيده يلزم قيمة
وان فوج صيد أو شق شاة أو قطع عضو منه ضمن ما نقص
البذنة تحت ربح موضعين فيمن طواف طواف الزيارة حباً
وفين جامع بعد الوقوف بعرفة قبل أن طاف طواف
الزيارة خمسة من الهدايا لا يؤكل ولا يعلو ويجوز ذبحها قبل يوم
النحر كفارة العتيد وكفارة الحلق وكفارة الإحصار وكفارة
جماع وكفارة اللبس ثمانية من الهدايا لا يؤكل ولا يعلو ولا يجوز
ذبحه إلا في يوم النحر هدي المتعة وهدي القرآن وهدي
التطوع والدما وكلها دم بجنابة وعزرة ولا يجوز ذبحها إلا في
الحرم بسعة عشر شيئاً إذا قتل المحرم لا شيء عليه أجرة والعقر
والنقارة والغائب لا يقع والنخل والقر أو حكمة أو حذوة
والسباع إذا اعتداله والذباب والبعوض والشرطان
والذئب والكلب والعقور والبراعيث والابل والبقر
والغنم والذجاج المرأة في إفراسها كالرجل لا في سبعة أشياء

وهي أنها لا تكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالنسبة ولا تمل عليها
بالطواف ولا يرد في الشيء بين الصفا والمروة ولا دم عليها
في نأج طواف الزيارة ولا في نأج طواف العتيد في حاله يحضر
أو بعد استبراء محلها النساء للمحرمين للمحصر محل بالذبح والرجل
بطواف الزيارة ولا ينعقد بالحلق أو بالتفريق لغاية الحج بالعدة
خمس الفضة يوجب حضور الأوامر حجة أو عرفة إن قال الله
على حجة أو عرفة أو قال الله على الشيء إلى بيت الله أو إلى مكة
أو إلى الكعبة أو إلى مقام إبراهيم فأنه الفضة لا يجب عليه شيئاً
إذا قال الله على حجة أو عرفة أو بيت الله أو الذهاب والشفق
والأنياب إلى مكة أو قال الله على الشيء إلى الصفا أو إلى المروة
أو إلى عرفات أو إلى المسجد الحرام أو إلى محرم عند أبي حنيفة ربح
كتاب النكاح شرط جواز النكاح خمسة أشياء حضور
الولي والتشاهدين ورضي الزوجين والأيجاب والقبول
وينعقد النكاح بسنة الفاط بلفظ النكاح والتزويج والتعليك
والسبع والعتبة والصدقة ولا ينعقد النكاح بأربعة ألفاظ بلفظ
العارة والجاراة والأباجة والأخلال وينعقد النكاح بشهادة
عشرة عفر رجل وامرأتان والأعميان والفاسقان والمجذومون
في القذف وابن الزوجة وابن الزوجة واحدة للزوج ولا في
المرأة والنعلان وسنوي محال ولكنه إن أكر الزوج النكاح
وأدعاه أب البنت فشهد أبناءه وبما أخواتها لا تقبل شهادتهما
وان ادعى الزوج النكاح وأنكر أب البنت فشهد أبناءه تقبل

في سبعة أشياء
من محرمات الدين وأربعة فادرة أو لغيره
الله أعلم ولو لم يكن أحد

اعلم ان محرمات النسب اثنا عشر هي قوم مؤمنة الام
وتحبات من قبل الرجال والنساء وان علت والابنة
وابنة الولد وان سقطت والاخت وبنات الاخت وبنات
الام والعم والخال وام اخت من النسب وام اخت من النسب
اخت ابنة من النسب محرمات بالنسبة اثنا عشر ام المرأة
وقل بها ولم يدخل وابنة المرأة التي دخل بها سواء كان في
حرة او حرة وامرأة الاب وامرأة الابن وامرأة وبنو
اولاده وجميع بين المرأة وخالها وابنة اخها وابنة
اخها وجميع بين الاختين بكاح او ملك بين اربعة وعشرون
نفر من النساء هم كاحن مقيسا على كتاب الله تعالى و
سنة رسول واجماع الامة ام الام وجددة ام الام وان
علت وام الاب وجددة الاب وام جددة الاب وجددة
الاب وان علت وابنة الابنة وابنة ابنة الابنة وان سقطت
وابنة الابن وابنة ابنة الابن وان سقطت وام العمة لان
العمة اذا كانت اختا لابيها من الام والاب وام الام امها
جددة له واذا كانت اختا لابيها من الاب فامها كانت امرأة
جددة وامرأة امه وام ام العمة فان كانت العمة اختا
لابيها من الاب والام او من الام فام ام العمة تكون جددة
ابيها وجددة الاب وام وان كانت اختا لابيها من الاب
فام ام عمة تكون جددة لجدته وصهره امه خال وام عمة
العمة اذا كانت اختا لابي وام لا تحل لامها تكون ام الاب

وام الاب

وام الاب يجوز كاحها وتكون اختا للامه ويجوز كاح اخت
المرأة وام الخالة ان كانت الخالة اختا لامة من الاب والام
او من الام فتكون امها لامة وجددة له وجددة وام وان كانت
اختا لامة من الاب فام الخالة تكون امرأة جددة من قبل الام
وامرأة امه اب الام وامرأة جددة الام وامرأة امه خال وامرأة
ام الخالة ان كانت الخالة اختا لامة من الام والاب والام او
من الام فتكون ام ام هذه الخالة جددة ابيها وجددة امه وام
عليه وان كانت اختا من الاب فتكون ام ام الخالة صهره
جددة من قبل الام فوله خال كما هو خال من قبل الاب والام
او من قبل الام لا يجوز كاحها لامها بمنزلة الام ولا يجوز كاح
ام الخالة ولا كاح وامه في مثل حاله وان كانت اختا من
الاب يجوز كاحها لامها بجهة جددة من قبل الاب وبجهة
الاب خال فريضة امه اولى ومنكوحات امه وام ومنكوحات
جددة امه واب جد اب من قبل الاب والام وام ومنكوحات
الابن وابن ابن الابنة والنوافل وان سقطوا وام سكت
من الخواص لا يوجب كحل المهر المخلوة مع المرض ومع الامام
ومع صوم رمضان او مع الحيض او مع الصغر او مع الرق اذا لم يكن
فنيح سبعة من التفريق قبل الدخول يسقط المهر فتره خيار البكوة
والفرقة باختيار في الفتح والفرقة بتفصيل ابن الزوج وابيه
وفرقة الردة وفرق الملك والفرقة بالابا وبغ الاسلام
عشرة اشياء يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع بقاء الرجل تزوج مكانة

لا يجوز ولو تزوج مكاتبته ابنة ابيه ثم ملكها يعني النكاح بينهما ولو
 تزوجها بعد ما ماتت لا يجوز النكاح وامرأة تزوجت مكاتبها لا يجوز
 ولو تزوجت مكاتب ابنتها او ابوها ثم ملكته بعد موت الاب
 او الابن يعني النكاح بينهما ورجل تزوج بمكاتبته عليه امته
 وسلمها اليه ثم طلقها قبل الدخول ثم تزوج بتلك الامته قبل
 ان يقضى لها اضعفها لم يحرم ولو تزوجها او كان ثم طلقها يعني النكاح
 بينهما الى ان يقضى له اضعفها ورجل باع جارية سباعا فاسدا
 ثم مات البائع فترجها ابن البائع لا يجوز كما لو تزوجها البائع
 لانه ثبت له حق التملك والاشهاد وحق التملك لا يرفع
 النكاح ولكن يمنع ابتداء النكاح وجعل باع عبدا جارية وقهر
 الجارية فمات العبد قبل التسليم ثم تزوج الجارية لم يحرم ولو
 تزوجها ثم مات العبد يعني النكاح بينهما ورجل ابى مع امرأته
 فمضت اربعة اشهر وقع الطلاق بالاباء ولو انه طلقها ثم
 مضت اربعة اشهر لم يقع الطلاق بالاباء مسلم تزوج بمكاتبته
 مسلم لا يجوز ولو تزوج امرأة ثم وطئت باسنتها حتى وجبت
 العدة يعني النكاح بينهما ولو تزوج امرأة بغير شهوة اذني عدة
 من ذبي لم يحرم ولو كان اذنين والنكاح بغير شهوة اذني
 عدة من ذبي لم يحرم ولو اسلمها يعني النكاح بينهما في قول أبي حنيفة
 ح وكذلك المرأة تمنع ابتداء النكاح ثم لا تمنع البقاء حتى لو
 اسلمها جفعا يعني النكاح بينهما بعد الاستلام
 المهور ونكاح العيب مهر المثل معبر تملك نسوة باخوانها

في تزويج
 المكاتب
 في تزويج
 المكاتب

لا يبرها وعماؤها ونسب اعمامها ولا يقرب بائنا وخالاتها ويعتبر
 فيها التناوب بين المهرتين في خمسة اشياء في السن والمال
 والحمال والدين والبلد اذا كانت مثلها في الحال في بلدها
 اما اذا كان اجل منه في غير بلدها لا يعتبر وان كان مارقا
 سنة ابتداء لا تسقط المهر اذا جاءت الفرة في قبل قبل
 الدخول الطلاق وارثه او يقبل ابنتها وامها ويقبل ابنها
 مكره وامرأة الكبرية اذا ارغفت امرأته الصغيرة ففي هذا
 المسائل كلها يجب نصف المهر ثلث في المهور وجب الوسط
 ولو ابى بقيمة بحر المرأة على القبول رجل تزوج امرأة على
 عيب او جارية غير موصوفة صححت الشبهة ولها الوسط
 فان اعطاها قيمة اجرت على قبولها وان تزوج على عيب
 معلوم في الابل والبق صححت الشبهة ولها الوسط فان اعطاها
 قيمته اجرت على القبول وان تزوجها على فراش بيت صححت
 الشبهة ولها الوسط بما جرت عادة اهل بلدها بذلك فان
 اعطاها قيمته اجرت على القبول ثبات في المهور وجب
 رفع عيبه فان اعطاها قيمته لا يجز على القبول رجل تزوج امرأة
 على كيل معلوم في الخبطة والنعير وغيره صححت الشبهة ولها
 الوسط في ذلك فان اعطاها قيمته لا يجز على القبول وكذلك
 لو تزوجها على شيء موزون ولو تزوجها على ثوب غير موزون
 لها مهر المثل نكاح العيب والامراء بغير اذن السيد موقوف
 فان جاز المولى جاز وان رد بطل وان تزوج العبد حرة

بان المولى فققة ما دبر عليه بياح فيها فان لعبد و مدبره
 ومكاتبته ان يشترى جارية و بطاءها لا يجوز ولو وهبها له
 لا يجوز ما لم يزوجها اربعة نفق لا يجوز لهم تزويج العبد و دونه
 الاماء الاب والوصي جاز لها تزويج امته البتة دون
 عبده والمكاتب واحد المتساو ومن جاز لها تزويج من
 كانتها والعبد لا يجوز له تزويج العبد والاماء
 عبده اما دون والمضارب واحد شره الغنيان في قول
 ابي حنيفة ومحمد بن وهب وقال ابو يوسف ربح يجوز لعبد المأذون
 تزويج الامه اربعة نفق لا يجوز لهم تزويج الاماء والعبد الاب
 والوصي والمكاتب واحد المتساو ومن **باب النفقات**
 عشرة في النساء لا نفقة لهن الصغيرة التي لا تحمل جماع
 والناسخة اذ لم يكن لها عليه مهر والمقصود كرها و
 المحبوسه في ذنبها والمساورة باحد اذ لم يكن معها زوجها
 والامه اذ لم يتوفاها مولاها بتناك والمنكوحه زكاحا فاسدا
 والمرته والمتولي عنها زوجها والمرأه اذا قبلت ابن
 زوجها او اباه بشهوة ويحرر الرق على نفقة كل ذي رحم
 حر منه اذا كانوا صغيرا فقرا وكبارا عيالا او زمتا
 ونفقة ابنة الباتق وابنه الزم الباتق على ابويه على قدر المهر
 ثلثاه على الاب وثلثه على الام ثلثه احكام يفرق بين
 نفقة المرأة ونفقة ذي الرحم الحر اذا عجلت نفقتها فمكنت
 عندها او برقت او كانت ايتاما فمكنت بجر ثلثها لا يلزم

نفقةا وكسوتها حتى لو مضت المدة وفي ذي الرحم الحر منه كسوة
 ثانيا في الحال ان امسكت النفقة ولم تنفق حتى مضت المدة
 وتبقى على حالها يلزم نفقة اخوي وفي ذي الرحم الحر لا يلزم
 اخوي حتى ياكل ما عنده ولو اخذت نفقة مدة لم يملك بشره
 نفقة ثانيا في المدة عند محمد ربح وفي ذي الرحم الحر لا يلزم
 ويحرر المسلم على نفقة سبقه بغيره اهل الذمة على نفقة الاب
 والام وحده او حده والولد والولد والزوجة ويحرر الفقير على
 نفقة احمته بغير نفقة اولاده الصغار وبناته الكبيرة وامانه
 الكبار الزميين والاب الفقير الرزق دون العتق المكنت ونفقة
 الزوجة والمرأة يحرر على نفقة ابنها وابنها الفقيرة ولا يحرر العبد
 الا على نفقة الزوجة فقر من عليه فزير دنيا عليه بياح فيها الا
 ان يغير المولى ويغير من في مال الغائب في مال الوديعه
 نفقة اربعة نفق الابوين واولاده الصغار ونفقة الزوجة
 اذا كانوا يعترفون بالمال الزوجية ويؤخذ منها كغيره الى ان يفر
 الغائب وان انكر المودع النسب والزوجة والمال لا حضور
 منهم وان كان المال ثيابا لا يبيع القايي البتة الا كسوتهم ولم
 يبيع ذلك في طعامهم ولا يبيع شيئا في العوض في نفقتهم او لئلا
 يفر من لهم فيها وان كان ماله في يد الويه وانفق منه لم يضمن
 وان كان عوضا فبا عاها في نفقتها جاز **باب**
جمع الحفصانية واذا وقعت الفقة بين الزوجين وله منها
 ولد صغير فالام احق به وحق الحفصانية لاني عن عمر بن الخطاب

Handwritten text in Persian script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a continuation of the list from the previous page, mentioning various items and their quantities.

وَقِيلَ

اقوي اذ هي اعز بي ابني الازواج تزويج بمن شئت لست اعزاني
 لست بزواج بي ما انا بزواج لك سخطك فارقتك تركت طلاقك
 لا حاجة لي بك انت قوة رانت سيرة توهمة بهنم ترا انت
 طالق اجبت الطلاق انت طالق طالق طالق طالق طالق
 انت الطلاق انت طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق
 انت طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق
 يكون لينة لا يقع الطلاق بهذه الالفاظ كلها الا ان يكون
 في حالة العقب وفي حالة مذكورة الطلاق في يقع الا
 ما ذكر فيه صريح الطلاق في سنة مسائل يقع الطلاق بانها
 وهذا اصل يجب معرفتها وهوان العدة اذا كان في طلاق
 فطلقها بانها او رجعا يقع وان كان في طلاق بانها
 واقرى على السبابة لفظا في الفاظ الكنايات لا يقع خمسة
 الفاظ في الكنايات اذا ذكرها في حال العقب بعد
 واذا ذكرها في حال مذكورة الطلاق لا يقع اذا لم يرد
 الطلاق وهي قوله انت خلية وبرية وبانية وبنية او قوام
 فقلت الفاظ في الكنايات لا يقع في حال العقب
 ولا في مذكورة الطلاق وهي قوله اعندي اختاري امرك منك
 اربعة الفاظ اذا اقر الزوج زوجته فاخترت بلفظ منها
 بانت قولها اقر نفسي اخترت ابي وامي اخترت
 اهله اخترت الازواج سبعة الفاظ اذا اخطبها طلق
 في الحال مع التكويت قوله انت طالق بمكة طلق

في الحال

في الحال انما كانت انت طالق في الدار انت طالق في
 لم اطلقك انت طالق لم اطلقك انت طالق طالق طالق
 اطلقك الا في كلما طلق ثلثا واحدة بعد اقرى متواليات
 والفاظ الشرط سبعة استثناء ان واذا واذا ما ومنه ومنها
 وكل وكلما في ما وجدت هذه الشرط اطلقت المين
 والاستثناء الا في كلما نكر الطلاق نكر الشرط حتى
 يقع ثلثا فان تزوجها بعد زوج اقر ونكر الشرط لا يقع شيء
 ثلثة الفاظ يقع الطلاق وتياق اقر اقر مرة قول ان لم
 اطلقك فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق وكلما
 لم اطلقك فانت طالق عند ابي خيفة روح وقال صا حباه
 يقع في الحال مثل ان ومالم ومنه لم مني مالم وكلما ارعيت
 تقع لا يقع طلاق البينة والمحجوز المطبوع والمفني عليه والبناء
 عشرة اعضاء اذا اضاف الطلاق اليها يقع انت نفسك
 طالق حبيبتك طالق حبيبتك طالق راسك طالق رقتك
 طالق عقتك طالق وجهك طالق روحك طالق فركك
 طالق دمك طالق منك طالق خمسة استثناء عشرة اعضاء اذا
 اضاف اليها الطلاق لا يقع اذا قال يدك طالق حركك
 طالق سنانك طالق فخذك طالق ظهرك طالق بطنك
 طالق صلبك طالق شريك طالق فمك لسانك انك
 فمك طالق عنك طالق شعرك طالق لم يقع شيء
 باب المشية في الطلاق خمسة عشر لفظا اذا جعل

الرجل أوها يدها أو يدها لا تقصر على المجلس فلو أن الرجل طلق
 امرأته وقول الزوجة طلق نفسك متى شئت وأنت طالق
 إذا شئت وأنت طالق إذا ما شئت أو وقت ما شئت أو حينما
 شئت أو حين ما شئت وأنت طالق في مكة وأنت طالق إذا دخلت
 مكة لا يقع إلا بدخول مكة ولو قال أنت طالق بعد الطلاق
 عند طلوع الفجر لم يقع ولو قال إذا حضت فانت طالق فزادت
 الدم أن استكمل استمرار الدم ثلثة أيام وقع الطلاق من حين
 حضت ولو قال إذا حضت حيفته فانت طالق لم يطلو
 حتى تظهر من حيفتها ولو قال أنت طالق كيف شئت فقامت
 من مجلسها ثم تناءت طلقت في قول أبي حنيفة وروى
 صاحبنا لا أنطلق ما لم تناء في المجلس أربعة ألقا تقصر
 على المجلس قوله لرجل طلق امرأتي إن شئت وقوله لزوجته طلق
 نفسك اختاري أمرتي بذك باللفظ الأول إذا طلقها يقع
 واحدة رجعية وفي الخبر إذا اختارست نفسها تقع واحدة بانية
 من غير البينة ولا يقع أكثر من واحدة وإن نوى وفي الأمر بالبدفع
 ما نوى إلا أنه إذا نوى ثلثا يقع واحدة ولا بد من ذكر النفس في
 كلامه أو كلامها أثناء لفظ يقع بالطلاق باجابه ان جاز
 طلقت وإن قامت من مجلسها أو أخذت في عمل آخر خرج
 الأمر من يدها قوله لزوجته أنت طالق إن شئت أو هويت أو
 رخصت أو حبت أو جنت أو بغضت أو جنت أو بغضت أو جنت
 كذا وكذا أو تكره الطلاق أو تبشرنى الطلاق أو طلاق كم شئت

بحكم

بحكم الطلاق وأن كان في قلبها خلاف ما أظهرت **باب**
الطلاق ما يقع طلاق بيمينين ويلزمه إلا أنه يكره له أخذ المهر
 إذا كان التزوج قبله وأن قالت خالفتني علي في بربي جريسي
 وليس بيدها شيء يقع طلاق محائرا ولو قال خالفتني علي في بربي
 المراهم وليس بيدها شيء يلزمها ثلثة دراهم وإن قالت خالفتني
 علي دراهم كثيرة يلزمها عشرة دراهم وما جاز أن يكون مهر الجاز
 أن يكون بدلا في الخلع والفاظ الخلع خمسة دراهم على ألف
 درهم بيمينتك على ألف درهم طلق نفسك على ألف درهم خليك
 على ألف درهم فارتكك على ألف درهم الاستثناء في الطلاق
 على إحدى عنز وأجها أنت طالق إن شئت أنت طالق بمشقة
 أنت طالق إن شئت أنت طلق أنت طالق إن شئت أنت طلق
 فلان أنت طالق إن شئت فلان وشئت وإن ساءت
 هي دونك أو ساء فلان دونها وقول أنت طالق في محنة الله
 أنت طالق في رضا الله أنت طالق في قدرة الله أنت طالق
 في حكم الله أنت طالق في إرادة الله لا يقع الطلاق بهذه الألفاظ
 كلها **باب القهر** لا يجوز النكاح في العدة إلا رجعا
 والعدة على أربعة عشر وجها عدة ثلثة قروا وعدة بقرين وعدة
 ثلثة أشهر وعدة بشهر ونصف وعدة بأربعة أشهر وعدة بشهرين
 وخمسة أيام وعدة ثلث حيفين وأربعة أشهر وعدة بوضع الحمل
 وعدة إلى سبطين وعدة إلى سنة وثلث أشهر بعدة وعدة إلى
 شهرين وثلثة وعشرين يوما وثلث حيفين بعدة وعدة بجميع المهر

وعدة ثلث حبس الا يوما واربعه اشهر وعشرة اشهر والايام
 وشهران وخمسة ايام بعدة وعدة ثلث حبس في الحيض والوفات
 اما العدة الاولى هي عدة الحرة المطلقة اذا كانت ذات حبس واما
 الثانية هي عدة الامة المطلقة اذا كانت ذات حبس واما الثالثة
 هي عدة الحرة المطلقة صغيرة كانت او كبيرة ايسة واما الرابعة
 عدة الامة المطلقة صغيرة كانت او كبيرة ايسة واما
 الخامسة عدة المرأة المتوفى عنها زوجها واما السادسة الامة
 المتوفى عنها زوجها واما السابعة ينصون في اربعة مواضع فحين
 طلق زوجة حرة طلاقا حقيقيا ثم ماتت في عدها او كان
 لامرأتان او ثلث او اربع فقال احد يكن طالق فماتت قبل
 البيان يجب على كل واحدة منهن اربعة اشهر وعشرة اشهر فيها
 ثلث حبس او زوج امة ولده في حل فمات المولى ومات الزوج
 وبينهما شهران وخمسة ايام ولا يعلم اتمها مات او لا بلزما
 اربعة اشهر وعشرة اشهر فيها ثلث حبس وكذا ان لم يعلم
 لم كان بين موتها بلزما اربعة اشهر وعشرة اشهر فيها ثلث
 حبس في قول ابي حنيفة راج وان كان بين موتها اقل من
 شهرين وخمسة ايام بلزما اربعة اشهر لا حبس اجماعا ولو مات
 المولى او لا وهي تحت زوج ادنى عدة منه من طلاق رجعي ثم مات
 الزوج تعدد اربعة اشهر وعشرة اشهر وان كانت العدة في طلاق بائن
 لا يلزمها عدة الوفاة واما الثامنة عدة الحرة المطلقة والوفات
 والعنق بالوضع فان بقي الحمل الى تسعين يوما فماتت

نفسه

منه وينقضي العدة بوضع الحمل وان كانت اكثر من تسعين يوما
 لا تثبت فيه وحكم بانقضاء العدة منذ ستة اشهر وتسعة
 اشهر الى قبضتها منه في قول ابي حنيفة ومحمد راج وقال ابو يوسف
 ينقضي عدها بالوضع وان لم يثبت فيه واما التاسعة ان
 ينقطع حبسها بعد الطلاق بقدر الى ان يصير منها تسعين سنة
 ثم تعد ثلثة اشهر ثم تزوج وكذلك لو اعتدت بقرآن
 ثم انقضت احبس بقدر الى ان يصير منها تسعين سنة
 ثم تعد ثلثة اشهر وان كانت عدة امرأتها واخواتها انقطاع
 احبس فثلثين سنة يؤخذ بقاها وان كانت عاودتهن
 انقطاع احبس بعد تسعين سنة لا يؤخذ بذلك ويؤخذ بتسعين
 سنة واما العاشرة فهي صغيرة طلقها زوجها فمضى ثلثة اشهر
 الا يوما ثم فاضت فان لم تمض ثلث حبس لا ينقضي عدها
 او كانت اية فاعتدت ثلثة اشهر الا يوما ثم فاضت فمضى
 تمض ثلث حبس لا ينقضي عدها اما الهادي عن امرأة المفقود
 ما لم تمت اقران زوجها لا يرفع الكحل قال بعضهم الى ثمانية وقال
 بعضهم الى ثمانية وعشرين اما الثاني عشر حل طلق زوجة طلاقا حقيقيا
 فاعتدت ثلثة اشهر الا يوما فمات الزوج بلزما اربعة اشهر
 وعشرة اشهر واما الثالث عشر غنر حل طلق زوجة الامة فاعتدت
 بغيرين الا يوما فماتت بلزما شهران وخمسة ايام اما
 الرابع عشر غنر حل امة ولده او مات عنها او حل ولها امرأه
 في كحل فاميدوني شبهة عقة ثم فرق بينهما او مات عنها

فَعَدَّ عَنْ بِلَّةٍ أَقْرَأَ وَأَنَّ ابْنَتَ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمَوْطُوءَةَ فِي كِتَابِ
 فَاسِدٍ أَوْ فِي شَيْءٍ عَقْدٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ فَعَدَّ عَنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فِي الْحَيَاةِ
 وَالْوَفَاتِ جَمِيعًا وَعِدَّةُ بَعْضِهِ أَشْهُرٌ وَعِدَّةُ آيَاتِ صُورَةِ الصَّغِيرَةِ
 إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجًا فَعَدَّتْ بِلَّةً أَشْهُرًا أَوْ ثَلَاثًا كَانَتْ تَنَافُفُ
 الْعِدَّةُ بِأَحْيَافٍ عَدَّتْ بِلَّةً جَمِيعُ الْآيَاتِ ثُمَّ بَاتَ الزَّوْجُ
 يَلْزِمُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ سَنَةٍ فِي النِّسَاءِ نِيَا كَحَرَمٍ فِي الْوَدْعَةِ الْخُلُقَةِ
 تَبْرُجُهَا الزَّوْجُ فِي الْعِدَّةِ وَأُمُّ الْوَلَدِ اعْتَقَهَا سَيِّدَهَا نَبْرُجُهَا فِي
 الْعِدَّةِ وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ نَزَلَ بِسَلَمٍ نَبْرُجُهَا فِي الْعِدَّةِ وَالْأَمَةِ
 إِذَا اعْتَقَتْ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا تَبْرُجُهَا زَوْجًا فِي الْعِدَّةِ وَالصَّغِيرَةِ
 إِذَا ارْتَدَّتْ وَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا تَبْرُجُهَا زَوْجًا فِي الْعِدَّةِ وَالْمَلَاغِينِ
 إِذَا ارْتَدَّتْ نَفْسُهَا تَبْرُجُ الْمَلَاغِينِ فِي الْوَدْعَةِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَجَرَّ
 رَجُلٌ أَرْبَعَةَ سَنَةٍ لِعِدَّةٍ عَلَيْهِنَ الْمَطْلُوقَةُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَكَحَرَمٍ
 دَخَلَتْ دَارَ نَابَاتٍ فَرَكَّتْ زَوْجًا فِي دَارِ الْحَرْبِ وَالْإِخْتَارِ
 تَبْرُجُهَا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ يَفْصَحُ بَيْنَهُمَا وَجَمْعُ بَيْنِ الْكُفْرِ فِي أَرْبَعِ سَنَةٍ
 يَفْصَحُ بَيْنَهُمَا خَمْسَةَ سَنَةٍ فِي النِّسَاءِ لَا يَلْزِمُهُمُ الْإِتْقَانُ فِي الزَّيْنَةِ الْمَطْلُوقَةُ
 الرَّجْعِيَّةُ وَالْمَعْدَّةُ فِي كِتَابِ فَاسِدٍ وَالْمَطْلُوقَةُ الصَّغِيرَةُ وَالْمَطْلُوقَةُ الدِّمِيَّةُ
 عَنِ زَوْجٍ سَلَّمَ وَأُمُّ الْوَلَدِ اعْتَقَهَا سَيِّدَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا الْعِدَّةُ
 تَنْقَلِبُ فِي أَرْبَعِ أَمْوَاضٍ صَغِيرَةٍ بَلَّغَتْ فِي حَالِ الْعِدَّةِ تَنَافُفُ
 الْعِدَّةُ بِأَحْيَافٍ وَالْمَعْدَّةُ بِأَحْيَافٍ لَيْسَتْ فِي حَالِ الْعِدَّةِ وَالْأَمَةِ
 الْمَطْلُوقَةُ الرَّجْعِيَّةُ اعْتَقَتْ فِي حَالِ الْعِدَّةِ أَوْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجًا
 ثُمَّ اعْتَقَتْ فِي حَالِ الْعِدَّةِ تَبْرُجُ إِلَى عِدَّةِ الْحَرَامِ وَالْمَطْلُوقَةُ طَلَّقًا

بَابُهَا فِي مَرَضِ الزَّوْجِ مَا بَاتَ فِي مَرَضٍ تَنَافُفُ الْعِدَّةُ الْوَفَاتِ
 قَبْلَ كَمَلِهَا ثَلَاثُ جَمِيعُ عَشْرُونَ فِي النِّسَاءِ وَنَبْرُجُهَا زَوْجًا
 نِكَاحُ حَرَمٍ عَلَى انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْأُولَى كِتَابُ اخْتِارِ الْمَرْءِ وَعَمَّا تَبَرَّجَ
 وَخَالَاتُهَا وَأَبْنَتُهَا وَابْنَتُهَا وَابْنَتُهَا وَالْأَمَلُ فَيَذَانُ كُلِّ نَحْوٍ لَوْ كَانَ
 ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى لَا يَجُوزُ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا وَإِذَا كَانَا ابْنَيْنِ لَا يَجُوزُ
 جَمْعُ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي سَبِيلٍ وَاحِدَةٍ وَبِأَيِّ الْمَرْءِ مَعَ ابْنَتِهِ زَوْجًا كَانَ
 لَهَا فِي قَبْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ الْأَبْنَةُ ابْنًا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْزَوِيَ بِأَيِّ ابْنَتِهِمْ
 يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي النِّكَاحِ وَالنِّسَاءِ فِي كِتَابِ الْخَامِسَةِ
 وَكِتَابِ الْأَمَةِ عَلَى الْحَرَمِ وَكِتَابُ اخْتِارِ الْمَوْطُوءَةِ فِي كِتَابِ فَاسِدٍ
 وَفِي شَيْءٍ عَقْدٍ وَلَا يَجُوزُ الرَّابِعَةُ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْمَوْطُوءَةِ
 وَنِكَاحُ الْمَعْدَّةِ مَعَ رَجُلٍ أَجَنِيَّةٍ وَكِتَابُ الْمَطْلُوقَةِ الثَّلَاثُ لَا يَجُوزُ
 إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الزَّوْجِ الثَّانِي وَطَى الْأَمَةُ الْمَشْرُوءَةَ لَا يَجُوزُ
 إِلَّا بَعْدَ تَفْقِي قَرْنٍ أَوْ شَهْرٍ إِنْ كَانَتْ ابْنَةُ الْمَرْءِ الْكَامِلِ فِي الزَّيْنَةِ
 يَجُوزُ كِتَابُهَا وَلَا يَجُوزُ وَلَهَا الْأَمَةُ وَنَحْوُهَا وَكَحَرَمٍ إِذَا اسْلَمَتْ
 فِي دَارِ الْحَرْبِ وَهَاجَرَتْ الْإِنْسَانُ كَانَتْ حَامِلًا يَجُوزُ نِكَاحُهَا
 وَلَا يَجُوزُ وَطَنُهَا فِي رَوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَجُلٌ وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى لَا يَجُوزُ
 نِكَاحُهَا حَتَّى تَفْصَحَ عَنْهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا عِنْدَ أَبِي
 حَنِيفَةَ وَفِي كِتَابِهَا وَطَنُهَا فِي الْحَالِ وَغَيْرُهَا جَمِيعُ زَيْنَتِهَا
 الْعِدَّةُ وَالْمُسْتَبْنَةِ لَا تُولَدُ حَتَّى يَجْمَعَ أَوْ يَمْنَى شَهْرًا إِنْ كَانَتْ
 صَغِيرَةً أَوْ ابْنَةً وَنِكَاحُ الْمَكَانَةِ وَطَنُهَا لَوْلَاهَا لَا يَجُوزُ حَتَّى
 تَقْتَنِيَ أَوْ تَجُوزَ وَكِتَابُ الْوَسِيَّةِ وَنَحْوِ سَبْتِهَا وَالْمَرْءُ لَا يَجُوزُ حَتَّى

دَارُ حَرَمٍ
 كِتَابُ الدِّمِيَّةِ فَوَلَدَ

لنسلم خمسة وعشرون صنفا من الاملاء لا يجوز طهرين اذا اشترى
 امة ونشأ فوطي الامة يوم وطئ الامة فوطي الامة يوم
 اعيها لا يحل الامة ولو طلق امرؤ لامة سنتين ثم اشترى لامة
 وطهرها فوطي الامة يوم وطئها وطلقها وانقضت عدتها
 وذلك لو طاهر منها ثم طلقها ثم اشترى لامة طاهرها فوطي الامة
 عن طهرها كما في ذلك المولي منها ثم طلقها سنتين ثم فوطي
 بزواج اخيه ثم عادت الى الاولى وان فوطيها يلزم كفارة العيمن
 وان لم يفرقها حتى مضت اربعة اشهر لا يطلق ولو رتب
 امة بكره للمولي وطهرها كرهه التنزيه لا كراهته التحريم وان جعلت
 في غير المولي لا يحل للمولي وطهرها والامة المشتركة لا يحل للاخيه
 وطهرها رجل فاما او خلا لا يحل لابن وطهرها بواحدة لها زوج
 لا يحل للمولي وطهرها واذا وطئ امة لا يحل اخوها وعتقها او طهرها
 وائمة اخوها وائمة اخوها من النسب واختها من الرضا وكذا
 لو تزوج امة ثم اشترى اخوها او عتقها او طهرها او طهرت اخوها
 او امة اخوها لا يجوز وطهرين وان اشترى امة ووطهرها ثم
 اشترى اخوها لا يحل له وطئ هذه وحل وطئ الاولى وان لم
 يكن وطئ الاولى فهو باختيار ان شاء وطئ هذه وان شاء
 وطئ الاولى ولو وطهرها او باشرها فوطيها فوطيها فوطيها
 اخ او تزوجها فوطيها ثم اشترى لامة فوطيها فوطيها فوطيها
 حتى يفرقها فوطيها فوطيها فوطيها فوطيها فوطيها فوطيها
 له وطئ الامة او لوطئها فوطيها فوطيها فوطيها فوطيها فوطيها

طلاق

الاولى

الا اذا اخ او تزوجها فوطيها فوطيها فوطيها فوطيها فوطيها فوطيها
 جميعا حتى يفرقها فوطيها فوطيها فوطيها فوطيها فوطيها فوطيها
 وذلك لو رهن احداهما او اوجرها او تزوجها لا يحل له وطئ الاخرى
 لو اتيقنت احداهما دارا اسلام او تزوجها فوطيها فوطيها فوطيها
 فاسد لا يحل له وطئ الاخرى ولو كانت احداهما او اعتقها
 او اخرجت شقضا عنها او باع شقضا منها ونسبت او فوطيها
 او سلم الكفار بدار الحرب او تزوجها فوطيها فوطيها فوطيها فوطيها
 ودخل بها الزوج ان فرق بينهما فاما دامت معتقة يحل
 وطئ الاخرى وان انقضت عدتها يوم وطئها فاذا في هذه المسئلة
 حل وطئ الاخرى باب الرجعة الرجعة تحصل بالقول
 والفعل وهي اجنبى عشرة مئة سنة منة حصلت من جهة الزوج
 فصلت المراجعة الجماع والقبلة بالشهوة والمباشرة بالشهوة واللفظ
 اية الفرج بالشهوة وقوله لها راجعت او راجعت امرأتى ويجب
 ان يشهد على الرجعة شاهدين نكته اشياء في جهتها يحصل بها
 المراجعة اذا باعته فوطيها او قبلته او باشرته كان الزوج طاهرا
 لها او مكرها وينقطع الرجعة بجمعة اشياء واذا كان خفيها عشرة
 ايام فاقطع الدم او كان خفيها فدون العشرة فانقطع الدم ومضى
 عليها وقبضت الصلوة او اغتسلت حتى يبقى على جسدها لمعة او اغتسلت
 وترك المضمضة والاستنشاق او اغتسلت بسور الكهف وهذا
 ثلث مسائل يجب معرفتها والعلم بها على كل محافل رجل قال
 خلال امة على عام ان اراد به الطلاق كان طلاقا وان اراد به

وعن يمينه بالطلاق والعقار وغيرها يلزم ما خلفت اربعة ايام
 لا يصير الرجل بموليا اذا خلفت اقل من اربعة اشهر في حجة او اقل
 من خمسين في الالة او خلفت لا يقرها بعد اوان في هذا البيت
 او في هذه الالة اربعة الفاطم يصير الرجل بها موليا
 والله لا اقر بك والله لا اطاردك والله لا اجمعك والله لا
 اغشاك والله لا ابا غشاك والله لا اغشك منك من جنابة
 اربعة الفاطم لا يكون الرجل بها موليا ان يرد به الالة قوله
 والله لا ادنو منك والله لا اطاردك والله لا ادخل عليك
 والله لا اجمع راسي وراسيك في محراب واحد وان قال لها
 في مجلس واحد ثلث مرات والله لا اقر بك اربعة اشهر وقرها
 في المدة يلزم ثلث كفار است فان لم يقرها حتى مضت
 المدة يقع طلاق واحدة بآية في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 ربح وقال محمد ربح يقع ثلاث وان اتي منها ثم طلقها ثلثا
 ثم عادت اليه بعد زوج يرتفع حكم الالة حتى لو لم يقرها حتى
 مضت المدة لا تطلق ولكنه لو قرها في المدة يلزم الكفارة وكفارة
 الالة واليمين سواء وان كان اليمين على الالة او اطلق
 ولم يوقت فكل مدة يفي بغير طلاق بآية او كان تزوجها
 غيب كل مدة ولم يقرها فان عادت اليه بعد زوج ولم
 يقرها حتى مضت المدة لا تطلق بهذا الالة ولكن اليمين بآية
 ان قرها كفر عن يمينه قوله انت علي فراغ على خمسة اوجه ان
 اراد به اليمين كان يمينا وان اراد به الطلاق كان طلاقا وان

اراد به الطلاق كان طلاقا بآية الا ان ينوي بالثلاث فان
 اراد به الكذب فهو كما قال وان اراد به التحريم كان يمينا
 ويكون ايمانا في قوله جميعا باب اللعان وسبب
 وجوب اللعان ان يقول لامرأته يا زانية او قال هذا الولد
 ليس بعتي وان سكنت ولم ترفع الامر ابي الحكم كان افضل وان
 رفعت اليه واكر الزوج القذف لا يستخلف ولكنها تشهد
 شاهدين فان اقامت شاهدين او اقر به الرجل ثم رجع فجلده
 ثمانين جلدة ولا تقبل شهادته اية او ان اقر به الرجل وقال
 صدقت يقال للرجل حتى يقول شهد بآية ابي لمن الصادق
 يقولها اربع مرات ثم يقول خامسا ان لغنة الله عليه ان
 كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا يشبه اليها في جميع ذلك
 ثم تقام المرأة فان اقرت قالت هو صادق زنيته
 فاقرت كذلك في اربع محالين ترجم هي وان قالت
 هو كاذب فيما رما في يقول اربع مرات تشهد بآية الله
 لمن الكاذبين فيما رما في به من الزنا وتقول خامسا ان غضبت
 عليها ان كان من الصادقين فيما رما في به من الزنا فان التفت
 فرق الحكم بينهما وكان تلك القوة تطليقة بآية ولا حل
 لزوجه الا بربعة اشياء وعند ابي حنيفة ومحمد ربح ان يكذب
 نفسه فيجلده ثمانين جلدة او تعذف غيرها فيجلده ثمانين
 جلدة او تعذف غيرها فيجلده ثمانين جلدة او تعذف غيرها
 فيجلده ثمانين جلدة او تعذف رجلا فيجلده ثمانين جلدة

او زنت هي فجلت في محل للاغتسل لزوجها فقال ابو يوسف
 المتاعان لا يجتمعان ابرأ وان امتنع الزوج من اللعان به
 الحكم حتى يكسب نفسه فيجلد ثمانين جلدة وان امتنع
 المرأة حبسها الحاكم حتى تلحق او يفقد الزوج فان تلحقنا نفى
 القاي نسبة وحقها بامته ثلثة مواضع يبيع نفقة للولد ويلحق
 ان ينفي عقيب الولادة او في الحال الذي يقبل الشهادة
 او في الحال الذي يتباع اليه الولادة اربعة اشياء لا يوجب
 اللعان اذا فذ منها في البطن او كان الولد خرج ميتا او ولد
 حيا ثم مات او ان سقطت سقطا قد استبان خلقه
 وان لم يستبين خلقه لا يصير نفيا ولكنها تتبع القتل
 ايام حياها ما بينها وبين عشرة ايام وان استمر بها الدم
 اكثر من ذلك فهي استحياء لا يجب اللعان اذا كان
 الولد في البطن ان قال ليس حملك ميتا واما اذا قال
 زنيته فهذا الحمل من الزنا بلا عن ولكنه لا يحكم بانقضاء الحمل
 ولو ولدت ولدين في بطن واحد ففي الاول واعترف
 بالثاني ثبت نسبها جميعا ويحد الزوج ان اعترف
 بالثاني وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت
 نسبها ويلحق نسب نفي الزوج حسن لا عن يمين ولا
 حة اذا كان الزوج حيا او ميتا او كافرا او اوسا او مسلمانا
 له امرأة يهودية او نصرانية او كانت اممة او مدبرة او كاتبة
 او ام ولد او عبدة له امرأة يهودية او نصرانية او مدبرة او كاتبة

امرأة محدودة في القذف في هذه المسائل كلها اذا قال يا زانية
 لا يجرك ولا لعان ولكنه يعز في اربعة محب لحد ولا لعان
 في البالغ المعقود والتا طين والسلم اثبات لا يلزمها القذف
 المرأة المحدودة في القذف اذا فذها زوجها يلزمه ثمانون
 سوطا والعبد اذا فذ زوجته المحرمة المسلمة يلزمه اربعون
 سوطا والاعمى والغاسق اذا فذ زوجته يلحقه وان قد
 اربعة سنوة يلحقه عن كل واحد منها كما ذكرنا في الواحدة
 وحيث اقام الزوج شاهدين على اقرارها بالزنا يدرى اللعان
 ولم تحد المرأة باب الرضاع انما كانت بالرضاع
 اثنا عشر ايام واحدة في قبل الالب والام وان علقت والام
 وابنة الولد وان سقطت وابنة الولد المرضعة اذا ارضعها فمليه
 او فم لبن غيره والاحت وابن لاحت والعمة والحالة وامرأة
 الابن وامرأة الابن سواء كن هذه القربات من جهة
 النسب او من جهة الرضاع لا يحل للرضع الا ام اخته من الرضاع او ابنته
 من الرضاع فانه يجوز ان يزوجها وكل مسبين اذا اجتمعا في
 ثدي واحد لا يجوز لاحدهما ان يزوج بالافوى والتقدير في
 مدة فدية الرضاع ثلثون شهرا عند ابى حنيفة ربع وعنده في ثوب
 وخمسة سنين وعنده في ثوب ثلث سنين وعنده الحسن البصري
 اربع سنين وعنده في جميع الامم ثمانية اشياء يقع به التحريم
 اذا اوج في طلق البينة او سقط او جلب فم لبن امرأة حرة
 المرأة ثم يترتب البينة او جلب بعد موتها فترتب البينة او

او اختلط الماء باللبن واللبن غالب او اختلط بالطعام وكان
 اللبن غالباً او حلب لبن امرأتين واختلطاً فشربه ^{القصبة}
 يقع الرضاع منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ربح وعند محمد
 ربح يعتبر الغالب منها وان كانا على السواء ثبت الرضاع
 منهما وان نزل للبكر لبن فارضع صبيّاً بتعلق به التحريم وان
 نزل للرجل لبن فارضع صبيّاً بتعلق به التحريم رجل تزوج بصغيرتين
 فارضعتهما امرأة حرّ منها عليه وان تزوج ثلث سنوة فارتفعت
 امرأة مرتباً من الأولي أو الثانية دون الثالثة وان
 ارضعتهن جميعاً من جميعاً وان تزوج بكبيرة وصغيرتين
 فارضعتهما الكبيرة فالكبيرة وآلية ارضعتهما أولاً من متاد
 والرضعة الأخيرة لا تحرم ان لم يدخل بالكبيرة ولا مهر للكبيرة
 وللصغيرة نصف المهر ويرجى به الزوج على الكبيرة ان كان
 قد تعدت الفساد ولا يحل له هذه الكبيرة ابداً وان طلق
 الصغيرة التي لم تحرم فترجع بالصغيرة التي حرمت عليه جازاً ان
 لم يكن دخل بالكبيرة وان كان قد دخل بها من جميعاً
 والكبيرة مهر كامل ولكل واحدة من الصغيرتين نصف المهر ولا
 يحل له الكل ابداً رجل تزوج صغيرة وكبيرة ثم ان الكبيرة
 ارضعت الصغيرة حرمتا جميعاً والكبيرة مهر كامل ان كان
 قد دخل بها ولا يبيحها المهر ان لم يكن دخل بها والصغيرة
 نصف المهر ويرجع الزوج به عليها ان كانت تعدت
 الفساد وان لم يكن دخل بها جازاً نكاح الصغيرة ولا يجوز نكاح

الكبيرة

الكبيرة وان ارضعتهما اخت الكبيرة من متاد أيضاً وحكم المهر كما
 يجوز نكاح الكبيرة ودخل بها او لم يدخل ولا يجوز له نكاح
 الصغيرة تمام فخرج الكبيرة من العدة ان كانت مدحولة وكذلك
 لو تزوج بصغيرتين فارضعتهما ام احدهما رجل تزوج بثلاث
 سنوة بكبرتين وامرأة صغيرة فارضعتهما واحدة منهما من متاد
 عليه وان ارضعتهما امرأتين أيضاً حرّ من جميعاً ولا يجوز له نكاح
 الشوة واما نكاح الصغيرة ان كان دخل واحدة منهن من
 الصغيرة أيضاً ابداً وان لم يكن دخل واحدة منهن حل له
 الصغيرة له امرأتان احدهما لها بنات والاخرى لها بنون
 فارضعت ام البنات ابناً لها لا يجوز له ذلك الابن ان تزوج
 ولا بناتها ابداً ولا تحرم هي وبناتها على اخوته وان ارضعت
 ام البنين بنتاً منها حرمت تلك البنات على جميع بناتها دون
 اخواتها فان ارضعت ام البنات ابناً لها فارضعت ام
 البنين بنتاً لها لا يجوز له ذلك الابن ان تزوج البنات
 كلها ولا اخوته وحل الكل لاخوته الا التي ارضعتها ام البنين
 رجل تزوج امرأة فقال بنت امه انا ارضعها في اربعة اوجه
 ان صدقها الزوج وكذبها المرأة اما اذا صدقها ارتفع النكاح
 بينهما او لا مهر لها ان لم يكن دخل بها فاما اذا كان دخل بها
 فلها مهر المثل ان كذبها لا يرتفع النكاح ولكن ينظر ان كان
 الكبرياء امها صادقاً في اخبارها يفارقها احتياطاً وان
 كان الكبرياء امها كاذبة في اخبارها يمسيكها وان كذبها الزوج

على

وصدقتهما المودة لا يرتفع النكاح ولكن للمهرلين يتخلف
الزوج ما تعلم انما احك في الرضاع ان كل فرق بينهما وان
حلف في امة وان صدقهما الزوج وكذا نكاح المودة يرتفع
النكاح ولا يصدق الزوج في حق المهر ان كانت مدخولة يلزم
مهر كامل وان كانت غير مدخولة يلزم نصف المهر اب
واين وكل واحد منهما امرأتان صغيرة وكبيرة فارضعت امرأة
كل واحد منهما بصغيرة الاخرى تمت الصغيرتان على زوجها
وان كان اللبن في غيرهما لا يحرم وان كان لبن امرأة
الابن على الاب ولبن امرأة الابن في غيره حرم الصغيرة
على الابن دون الكبيرة وتبقى نكاح الصغيرة والكبيرة على الاب
وان كان لبن امرأة الابن في الابن ولبن امرأة الاب
في غيره حرم الصغيرة على الاب دون الكبيرة وتبقى نكاح
الصغيرة والكبيرة على الابن وان كان مكان الابن والاب
اخوان والمسلمة بحالها تمت الصغيرتان على زوجها
لانه يغير منه وجا ياتيه الاخ وان كان لبن احدهما في زوجها
ولبن الاخرى في غيره زوجها يحرم نكاح الصغيرة التي تربت
في زوجها الاخر وان كان ابن اخ وعم والمسلمة بحالها في
نكاح امرأة ابن الاخ لانها تغير ابنة امة ويجوز نكاح ابنة العم
في الصغيرة لانها صار بنت ابنا لابن اخيه ولا يجوز نكاح
ابنة ابن الاخ وان كان وان كانت ابنت عم ابنا عم
يبقى نكاحها على حال كتاب الغنائم

عشرون لفظا وجب العتق في الصبي والكناية قوله لعبدك انت قد
انت عتقك انت حر قد ركبك اعتقك ما انت الا في امة
يا عتق يا مولاي هذا ولدي هذا مولاي وهذا ابني وهذا ابني
اذ قال لامرته هذه لاسبيل في عليك فحلت عن بك ونكح
به العتق وحلت لك نفسك قال لعبدك انت قد ركبك ما انت
يوما انت قد ساءت انت قد ركبك هذا العمل انت قد ركبك ما انت
نكحت ايام عتق في الحال عشرة الفا لا توجب العتق قوله انت
هو انشاء الله او قال يا ابني او قال لامرته يا ابنة او قال يا ابني
او قال هذا ابني الا في رواية عن محمد بن روح وقوله انت على مثل
ولدي اذ لم ينو العتق قوله انت مثل الحر لا سلطان في عليك
لا يعتق وان نوى العتق وكذلك سائر كنيات العتق عشرة
اعضاء اذا اضاف العتق اليها يعتق وخمسة عشر عضوا اذا
اضاف العتق اليها لا يعتق وقد ذكرنا في كتاب الطلاق
ثلاثة اعتناق لا ينفذ في الحال لاني الما في رجل باع عبدا بعتا
فاستاد سلمة اليه ثم اعتقه لا ينفذ ولو فسخ العقد ورد
العبد على البائع لا ينفذ ايضا رجل تزوج امرأة على عبده
سلمة اليها ثم طلقها قبل الدخول ثم اعتقه الزوج لا ينفذ
ولو فسخي اليها ينفذ ينفذ مكاتب اعتق عبدا لا ينفذ ولو
ادى بدل الكتابة لا ينفذ ايضا ستة اعتناق ينفذ في المال
ولا ينفذ في الحال رجل مات وترك عبدا وعلى الميت
دين محبط برقبته فاعتقه الوارث لا ينفذ فان بيع في الدين

يُطْلَعُ عَقْدُهُ فَإِنْ أَبْرَأَ الْغَرَامَ الْمَيْتَ مِنَ الدِّينِ لَمْ يَتَرَجَعْ اجْتِنَابِي
بِقَضَاءِ دَيْنِهِ يَنْفَعُ عَقْدَهُ رَجُلٌ أَوْ مِثْلُ رَجُلٍ بَعْدَهُ هُوَ كَخَرَجٍ مِنْ بَيْتٍ
كَمَا لَا فَائِدَةَ لِلْمَوْصِي فَاَعْقَبَ الْوَارِثُ لَا يَنْفَعُ فَإِنْ قَبِلَ الْمَوْصِي
الْوَصِيَّةَ بَطُلَ عَقْدُهُ وَإِنْ رَدَّهَا نَفَعَتْ رَجُلٌ أَوْ مِثْلُ رَجُلٍ بَعْدَهُ وَعَلَى
الْمَيْتِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِرَقَبَتِهِ فَاَعْقَبَ الْمَوْصِي لَهُ فَإِنْ بَيَّعَ فِي الدِّينِ
بَطُلَ عَقْدُهُ وَإِنْ أَبْرَأَ الْغَرَامَ عَنْ الدِّينِ يَنْفَعُ رَجُلٌ بَاعَ أَحَدَ
هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ أُيَّتُهُمَا شَاءَ بَيْنَ مَعْلُومٍ فَاَعْتَقَ
الْمُشْتَرِي أُيَّتَهُمَا شَاءَ لَزِمَ الثَّمَنُ وَلَوْ اقْتَرَعَ الْبَايْعُ أَحَدَهُمَا
بَعْدَهُ لَا يَنْفَعُ وَإِنْ اَعْتَقَ الْمُشْتَرِي هَذَا الْعَبْدَ بَطُلَ عَقْدُهُ
وَإِنْ اَعْتَقَ عَبْدًا آخَرَ نَفَعَتْ عَقْدُهُ مَرَّةً اَعْتَقَ عَبْدًا لَمْ يَجْرِ فَإِنْ
اسْلَمَ جَارِوَانِ مَاتَ عَلَى رَدِّهِ بَطُلَ عَقْدُهُ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ
وَلَكِنْ لُحِقَ بَدَارُ حَرْبٍ وَفِيهِ الْقَاضِي بِالْجَوْدَةِ وَخِصَمٌ مَالَهُ بَيْنُ
وَرَثَةٍ فَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ ذَلِكَ مُسْلِمًا ثُمَّ طَلَبَهُ بَوَاحُ فِي الْوَجْهِ لَا يَنْفَعُ
عَقْدُهُ رَجُلٌ أَوْ مِثْلُ رَجُلٍ بَعْدَهُ يَدْرُجُ فَيُطْلَقُ رَجُلٌ بَطُلَ عَقْدُهُ
لِلْمَدْعَى بِغَيْرِ اِمْرٍ مَدْعَى عَلَيْهِ وَأَبَى الْعَبْدَ فَقَضَى الْقَاضِي بِالْقِسْمَةِ
فَعَلَى الْكَفِيلِ ثُمَّ اَعْتَقَ الْكَفِيلُ وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ نَظَرَ فِي ذَلِكَ
فَإِنْ كَانَ الْمَقْنُونُ هُوَ الَّذِي أَدَّى قِيمَتَهُ إِلَى الْمَدْعَى نَفَعَتْ
عَقْدُهُ وَإِنْ أَدَّاهُ غَيْرُهُ بَطُلَ عَقْدُهُ مِنْ الْمَوَاضِعِ لَا يَنْفَعُ
الْعِتْقُ فِيهَا لِشُرْكَائِهِ رَجُلٌ بَاعَ نِصْفَ الْعَبْدِ مِنْ قَرِيبِ الْعَبْدِ لَشَيْ
الْعَبْدِ لِلشُّرَكَائِ وَلَا ضَمَانٌ عَلَى الْقَرِيبِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ
وَكذلك رَجُلَانِ اشْتَرَا قَرِيبَ الْأَخِ عَتَقَ نَفْسَهُ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ

وكذلك

وكذلك إذا ورثناه يَنْفَعُ الشُّرَكَاءُ وكذلك عَبْدَانِ ابْنَيْنِ شَاهِدَ
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِالْحَرْبَةِ يَنْفَعُ الْعَبْدَ الْكُلَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي نَفْسِهِ
مَوْصِيْنِ كَانَا أَوْ مَعْبُورِينَ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِمَا عَتَقَ ابْنُ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ وَكَذلك
أَمَّ وَلَدَيْنِ ابْنَيْنِ اَعْتَقَا الْأَخَ عَنْ بَيْعٍ وَلَا سَفَاةَ عَلَيْهِمَا وَلَا ضَمَانٌ
فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ شَرَى الْعَبْدَ نَفْسَهُ مِنْ مَوْلَاهُ هَذَا الْمَسْأَلَةُ عَلَى
ثَلَاثَةِ أَجْزَالٍ رَجُلٌ اِمْرَأَتُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ مِنْ مَوْلَاهُ فَقَالَ الْعَبْدُ
لَمَوْلَاهُ بَيْعِي نَفْسِي لِنَفْسِي بَيْعًا عَتَقَ الْعَبْدَ وَلَزِمَ الثَّمَنُ وَالْوَلَاءُ
لَمَوْلَاهُ وَإِنْ قَالَ بَيْعِي نَفْسِي لِفُلَانٍ بَيْعًا لِعَبْدٍ لِفُلَانٍ بَلَزِمَ
الثَّمَنُ وَلَا يَتَعَوَّذُ وَلَوْ قَالَ بَيْعِي نَفْسِي بَيْعًا عَتَقَ الْعَبْدَ وَلَزِمَ
الثَّمَنُ وَمَوْلَاهُ لَمَوْلَاهُ وَالْعِتْقُ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ رَجُلًا عَتَقَ نَذْرًا وَعَتَقَ
قَرِيبًا وَعَتَقَ قَرِيبًا وَعَتَقَ كَفَّارَةً وَعَتَقَ تَبْدِيرًا وَعَتَقَ كِتَابَةً وَعَتَقَ
اسْتِثْلًا وَعَتَقَ عَبْدَ مُشْتَرَكٍ وَعَتَقَ اسْلَامًا بَانَ فَعَلَّ عَتَقَ مِنْ عَتَقَ
أَخْلَ حَرْبٍ ابْنًا مُسْلِمًا أَوْ أَمَّ وَلَدَهُ أَوْ مَدْرَسَةً أَوْ مَكَاتِمَهُمْ وَ
عَتَقَ أُمَّ وَلَدِ الْمَرْثَةِ وَمَكَاتِمَهُ وَمَدْرَسَتَهُ إِذَا قَبِلَ عَلَيْهِ رَدُّهُ أَوْ لُحِقَ بَدَارُ
حَرْبٍ وَالْوَلَاءُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا لِلْمَقْنُونِ إِلَّا فِي سِتَّةِ أَعْيَادٍ
وَهُوَ عَبْدُ الْحَرْبِيِّ وَمَدْرَسَتُهُ وَمَكَاتِمُهُ وَأَمَّ وَلَدُهُ وَأُمَّ وَلَدِ الْمَرْثَةِ وَمَدْرَسَتُهُ
فَوَلَاؤُهُمْ لَوَرَثَتِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَيَمْلِكُ رَجُلٌ فِي أَمِّ وَلَدِهِ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ
الْوَلِيَّ وَالْاِسْتِخْدَامَ وَالْاِجَارَةَ وَالزَّوْجَ وَلَا يَمْلِكُ بَيْعَهَا وَتَقْلِيدَهَا
بَوَاحٍ فِي الْوَجْهِ وَأَوَّلُ ذَلِكَ جَاءَتْ الْمَسْئَلَةُ بِحُجَّتِهِ إِلَى إِفْرَارِ
الْمَوْصِي وَأَمَّا الْوَلَدُ النَّاسِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِفْرَارِهِ وَيَسْتَقْبَلُ بَيْعَهُ
وَإِنْ كَانَتْ كِتَابَةً بَيْنَ رَجُلَيْنِ جَاءَتْ بَوْلُهُ فَاَوْصَى أَحَدَهُمَا

ثبت نسب وصار شأماً ولده ويلزمه نصف عرقها ونصف
قيمتها ولا يلزمه شيء من قيمة ولدها وإن ادعى أنه معاصرت
أم ولدها وعلى كل واحد منهما نصف العرق ويصير بماله عليه قضاها
ويزرعت في كل واحد منهما ميراث ابن كامل يزان منه ميراث
ابن أحد سبعة الفاظ يصير العبد به مدبراً مطلقاً ولا يجوز بيعه
قوله أنت مدبر أو دبرك أنت ٩ بعد موتي أنت ٩
عند موتي إن مت أنت ٩ إذا مت فانت ٩ حمة
الفاظ يصير العبد به مدبراً مقيداً ولا يجوز بيعه قوله إن
في سفي هذا فانت ٩ إن مت في مرضي هذا فانت ٩
أنت ٩ قبل موتي بشهر أنت ٩ قبل موت فلان شهر
إن مات فلان فانت ٩ باب الكتابة ثلثة
نحو يجوز كتابتهم الأب والأجداد يكتب عبدك والمكاتب يكتب
عبدك ثلثة نحو لا يجوز كتابتهم العبد المأذون والمضارب
وشريك العنان رجل قال لعبد إذا أدبت لري القفا فانت
٩ لا يقصر على المجلس حاله حال المكاتب إلا في بيعه ابتداءً
الأول أخ يجوز للموالي بيعه ولا يجوز للموالي بيع المكاتب فإن
باعه ثم رجع إليه بوجه من الوجوه لا يجزى الموالي على قبول المال
ولكنه لو قبل عنق والثاني لو مات الموالي فآدى إلى الورثة
لم يعق والمكاتب لو آدى المال إلى الورثة عنق والثالث
بموت الموالي يفسخ هذا الشرط ولا يفسخ عقد الكتابة
والرابع لو آدى المال إلى الموالي وفضل شيء فالفضل لمولاه

وفي المكاتب الفضل لأبي للمكاتب والمكاتب لا يملك المولى
مطالبة بالمال وفي المكاتب يملك وأنه لا يتعلق استحقاق
المكاتب به والشرية إلى الأولاد وفي المكاتب يتعلق به سعل
استحقاقها وأنه لو صار على أقل منه وأدى لا يعق والمكاتب
يعق إذا آدى ما صاغ عليه ولو أبرأه لا يعق والمكاتب
يعق ولو تبرع عنه الإنسان لا يعق والمكاتب يعق
وأجمعوا أنه لو قال أدبت إلى القفا يفسخ على المجلس أحد
عشر شيئاً يفسخ المكاتب بعقد الكتابة البيع والشر أو
أحد بعيب سبب البيع والشر أو المضاربة والاحارة
والكتابة والاحارة والهدية بشيء يسير وأما الضمان في البيع
والسافرة أحد عشر شيئاً لا يملك المكاتب الكتابة في البيع
والشراء واليعق بوجوه وبغير وجوه والوصية والمضاربة
والكفالة والعقود عن القضاة وأقبل عبده أو أمته والزواج
ولا يزوج أبه وأبنته إلا أن يزوج أمته ومكاتبته فإنه يملك الخا
ولا يبيع المكاتب شيئاً أن يكتبه على عبده أو يكتبه على
قيمة نفسه ولم يعرف مقدارها ويرد المكاتب إلى الرق
بشئين بقضاء القاضي بجره وبحلول محم واحد عن أبي
حنيفة وجره وقال أبو يوسف كالم يوالي عليه محام لا يرد
إلا الرق إن كان يبيع رخص الكتابة بعد موته إذا مات
وترك وفاء للكتابة أو ترك ولده في الكتابة يسقى على
بحر أمية وإن كان الولد مشرك لا يسقى على بحر أمية ولكنه

يؤذي بل كذا حالاً أو يروني الرب **باب المولاة**
المولاة على ضربين ولا عقاقرة ولا مولاة أما ولا
العقاقة لا يمتنع ان لم يكن له عقبته من جهة النسب ولا
ولد ايجارته لمولاها فان اعني الاسب في يوم من الايام ولا
المولاة في مولاة نفسه وأما ولا المولاة ان يسلم الرجل على يد
رجل او اسلم على يد غيره ولكنه والاه عليه ان يرثه ويعقل
عنه فولاؤه صحيح فان مات ولا وارث له فماله من
والاه ولا ان يتعقل بولاية اليه غيره مالم يعقل عنه فان عقر
عنه لم يكن لان يحول عنه ومنه ولا له فهو مولاة للذي والاه
ابن فان اسلم ابن له كبر على يد آخر ووالاه جاز وان اسلم
ولكنه لم يوال احد فولاة متوفيت وليس لمولاة العقاقرة ان
يوليها احد **كتاب الايمان** الايمان على ثلاثة
او جهتين مبنية معقودة وهي المستقبل ويمين المؤمنين وهي
في الماضي فعليه في ذلك التوبة والاستغفار ردون الكفارة
وهي من عظم الذنوب ويمين اللغو وهي في الماضي والمستقبل
فاما الماضي ان يخلف على شيء يحسد كذا لك واما في المستقبل
ما يخرجني على السنة الناس في صلة كلامهم لا والله لي والله شنة
وارعون لفظا يكون يمينا وهو قول الله والله بآية تامة في الله
والرحمن والرحيم وعزة الله وقدره الله وجلال الله وعظمته الله
وكبرياء الله وما اشبه ذلك من صفات الله اذ قال لعلي الله
وايم الله واقيم بآية واحلف او اخلف بآية تشهد او

بآية عزم او اؤم بآية على الله وعهد الله وذمة الله وميثاقه
على نذر او نذر الله او هو يهود او نصراني او مجوسي او كافرا او
بري من الاسلام او قال هو بري من القرآن او قال هو بري
من المصحف او قال هو بري من الاسلام والمسلمين او قال بري
من الله او من رسوله او قال ان فعلت كذا فعلى حجة او عزة او معة
او عيش ففعل لزمته في ذلك الكفارة ثلثة وعشرون لفظا ان يكون
يمينا قوله وعلم الله ورحمة الله وغضب الله وسخط الله ولفظ الله وسخطان
الله ووجه الله وحق الله قال ابو يوسف ربح حق لله ووجه الله يمين
وقوله واليائه والقرآن وحق القرآن والاسلام وحق الاسلام
وحق الله وحق رسوله والبيعة وبيت الله واما بآية او قال هو ان
او شارب الخمر او اكل الميتة او اكل الربوا او تارك الصلوة ان فعل
كذا عشرون شتا يتعلق اليمين بعينها وفيه تغيير الحكم بتغيره اذ خلف
لا يكلم زوجة فلا ينقطع عنها ثم كلمها او خلف لا يكلم صاحب البيت
فباع ثم كلمه او خلف لا يكلم فلانا فكلما هو هذا الشا من كلامه
بعد ما مضى شيئا او خلف لا يكلم فلانا فكلما هو بآية او خلف لا
يكلم فلانا فكلما هو بآية او خلف لا يدخل دار فلان فدخل بعد
ما نهى ميت الدار او دار فلان فدخل دارا هو فيها باجارة او اجارة
او كان وفقا او خلف لا ياكل لحم فاني في اكل احب لا ياكل
لحم هذا اجل فاكل بعد ما صار كيت او خلف لا ياكل في هذا الدفين
فاكل من جنبيه او خلف لا ياكل رطبا فاكل لبيته فعدنا او خلف
بان لا ينزب في ماء دجلة فينزل بها فانا او خلف

على نفل ان لا يلبس فقط بشرائه وشركه لغيره لم يلبس او حلف لا يدخل
 هذا القطر وهو مفروب في موضع ففعل منه وفرب في موضع
 او وكذا لك القبة والعدان او حلف ان لا ينزب بينه وبين
 ففرب بينه وبينه او حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلان
 فلبس ثوبا من غزل او حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلان
 فلبس ثوبا من غزل او حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلان
 التوب في نسجه ونسجه او حلف لا يصلي بصلوة فلان
 قد حل في الصلوة واحد الامام قد اتمه في اول الصلوة وكذلك
 لو ادرك مع ركنه وصلى ما بقي فليكن ثوبا يتعلو حكم بعضها و
 يتغير حكم بعضها حتى لا يحث فيه رجل حلف لا يدخل دار فلان
 فانه دخلت فحلت ثابا او حاما او حانوتا او مسجد فدخل او
 حلف لا يدخل دار فلان الا محاربا او حاد سبيل فدخلها لغير
 بها ثم بدله فقام او حلف لا ياكل فاكهة فاكل عينا او رطبها
 او رمانا او حلف لا يدخل الدار ما دام فلان فيها فخرج فلان
 باهل ثم عاد اليه فدخلها كالحلف او حلف لا ياكل السمسم فاكل
 خبثا لا يحث الا ان يرى كونه ويوجد طعمه او حلف لا ياكل
 التمر فحل عقيقه او حلف ان لا يركب دابة عبده الماذون له
 في التجارة لم يحث عندا في حقيقه وادى يوسف ح او حلف
 ان لا ينزب في هذا الكوز فصبت ماء في كوز او فرب
 حلف ان لا ينزب في الدجلة فرب منها بانه او حلف
 ان لا ياكل بسر فاكل رطب او حلف ان لا ياكل في هذا البئر فصار

رطباً

رطباً فاكل او حلف لا ياكل فاكل سمكا او حلف لا ياكل في هذه
 الحديقة فاكل في غيرها او حلف لا يشترى بدينار فاشترى بدينار
 او قال لا يسكن هذا الدار فوق فاشترى فيها اياها او كان لا يسكن
 اخرج في هذه الدار لا يطرح نفسه في الحائط او حلف قال الله
 لا اكلمك ما دام ابوك حيا فمات اخاه فمات كلف او حلف
 لا يكلم مع فلان ففتح في الصلوة او حلف لا يكلم فلان في الصلوة
 او حلف لا يؤتم احد افا فتح لنفسه فجاء قوم واقفوا به وكذلك
 لو اتم في صلوة بخراة او سجدة البلاء او قال عبده ان صليت
 ركعة فانت في فصيل ركعة ثم حكم لا يعق ولو صلى ركعتين عني
 بالركعة الاولى او قال لرجل لا اخرج حتى اراك ففعل فراه نفسه
 في مكان بعيد وعرف فلان او اراه في فوق حائط او في سطح او
 قال يا فلان وهو يقول اليك لا يحث او قال لامرأة ان لم
 اعتق ملوكا باليف فانت طالق فاشترى ملوكا باليف لساوي
 مائة واعنف او حلف لا يخرج امرأته الا باذنه ففعل له اما تاذن
 لها بالخروج فقال في منعها لا يكون اذنا او حلف لا ينظر ابدا في
 فراه في امرأة او حلف لا يشترى صوقا فاشترى شاة او حلف
 لا يشترى دهننا فاشترى زيتا او دهن الزرود وخرج والاك
 لا يحث او حلف لا يسلم الشفعة فسلكت حتى بطلت شفقتهم
 عشر في يمينه رجل حلف لا يدخل دار فلان او حلف لا ياكل طعام
 فلان او لا يلبس ثوب فلان او لا يركب دابة فلان فاشترى
 فلان بعد يمينه او لا يكلم فلانا الا باذنه فان لم يعلم الا

حتى كلفه أو قارن لا فدية لا يخرج من الدار إلا بالدين يخرج من مرة باؤنه
 ومرة بغيره فحلفت في يمينه ولا بد من الأذن في كل مرة أو حلف
 أن لا يشتم رجلاً فشم الرجل والشا هرج أو شتم وزدا يحلف
 في يمينه ولو حلف أن لا يشتم طليبا فاشتم طليبا شتم حنث وما
 لا مرداة أن شملت أمة فأنبت طالع فحادث امرأه قد
 شحنت رأسها وعقدت شعرها أو صغيرها حيث في يمينه
 أو حلف لا يكلم فلانا فعلمه القرآن في غير حال القلوة أو حلف
 لا يكلم فلانا في غير القلوة أو حلف لا يكلمه اليوم غدا فكلما في
 يومه أو في الغدا أو حلف لا يكلم امرأته فجاءت لتأكل موقفا
 الزوج مما تب به يريده يمينيا أو حلف لا يهين فاهن بالزيت
 أو حلف لا يفتن فكتاب عبدا أو يفتن طال الكتابة عشرة أشياء
 إذا حلف أن لا يفعل فامرأته ففعل حنث رجل حلف أن لا
 يزوج أو لا يطلق أو لا يفتن أو لا يهين ولا يقضي دينه ولا
 يهدم البناء أو لا يهرب أو لا يبيع أو لا يحذو فعلى هذه الأفعال
 العشرة إن كان الحالف يمين يمين هذه الأفعال بنفسه فامرأته
 ففعل لا يحث وإن كان لا يمينها بنفسها فامرأته ففعل حنث
 ثمانية أشياء إذا حلف أن لا يفعل فامرأته ففعل لا يحث
 رجل حلف أن لا يبيع ولا يشترى ولا يواهب ولا يتبايع ولا يعاقب
 ولا يجامع ولا يصاح ولا يلبس من شيء فلان فامرأته ففعل
 هذا إذا كان الحالف يمين يمين هذه الأفعال بنفسه لا يحث فاما
 إذا كان يمين بغيره حنث فيه إذا حلف أن لا يأكل من لحم هذه

الشاة لا يحث في أربعة منها السخ والالته والسمم والطين
 ويحث في كل سبعة منها وهو الغواد والكبد والكلى والري
 والكلى والامعاء وشم الظاهر رجل حلف لا يدخل بيتا لا يحث
 في ثمانية أشياء الحمام والبيعة والكينة والسجدة الحرم وسائر المساجد
 ودخل بباب الدار والظلة وأما بيت الشعر إن كان يدوبا يحث
 وإن بلديا لا يحث ولو حلف أن لا يفعل بفلان كذا فحانت
 المخلوع عليه سقطت اليمين لأنه أربعة أشياء إذا حلف أن
 لا يفعل أو لا يلبس أو لا يحذو أو لا يزوج أو لا يهين فهو على الحيوة والوفاء
 وما سواه ذلك فهو على الحيوة إذا حلف أن لا يفعل مع فلان
 يحث بفعل أربعة أشياء وإن لم يفعل المخلوع عليه وهي الفرس
 والهيبة والقدرة والعارية رجل حلف لا يأكل من كس فلان
 يحث خمسة أشياء بأن يأكل ما اشتراه فلان أو وهب له
 أو أوى له أو أخذ أجرة نفسه أو أكل مما ورثه الحالف من فلان
 فهو كس الأول خمسة يحث فيه كس آخر ولا يحث بخمسين
 بان ورث فلان طعاما فباع منه فأكله الحالف أو وهب المخلوف
 عليه الطعام للحالف سلم فأكله رجل حلف لا يأكل من أيام طعام فلان
 يحث بأربعة أشياء بالحل والحاج والبيع والديس ولو
 كان المخلوف عليه يبيع الطعام فاشترى الحالف منه فأكله حنث
 رجل حلف لا يأكل طعاما أو أيا فاضطر إلى أكل الميتة فأكله عند الضرورة
 يحث لأنها لا يحل الآلة لا يحث في يمينه لمكان الضرورة وإن
 قوا أو حلف فأكله يحث وإن باعها يمينه فأكله لا يحث فإن كان

منعه من ان ياكل فاشترى بها ذباينة او فلو شتم اشترى
 بها طعاما فاكل حيث و ان اشترى بها عروضا ثم باع العروضا واشترى
 بها طعاما فاكل لا يحنث ولا كل ثلثة او فابت بين كل وقتين
 وقت حمد اليه و وقت العذاب من اول النهار الى زوال الشمس
 و وقت العشاء من زوال الشمس الى نصف الليل و وقت النحر بعد
 الليل الى طلوع الفجر كل طرف لا يقض حقه في فلان لا يحنث ببيع
 اشياء اذا قبضه من متبرع او من كفيل او قبضه من وكيل قد كان
 وكل قبل البيع او قبضه من محال عليه وقد احواله قبل البيع او اخذ
 به رهنا فهلك الرهن في بيع او حط منه البعض واخذ البعض
 او اشترى منه شيئا او قبضه او قبضه بغيره او قبضه من الغير
 او استهلك عليه بغيره او موزنا او اشترى منه شيئا بغيره فاسد
 وقبضه ولم يكن في قيمته وفاء بالحق ولو قبضه من خمسة
 يحنث اذا قبضه من وكيل المطلوب او من محال عليه بعد البيع
 او اشترى بغيره فاسد او قبضه من قيمته وفاء بالحق
 او استهلك عليه غير المكمل الموزون وفي قيمته وفاء بالحق او
 استهلكه او اخذ قبل الاخذ والعقبت **باب كفارة**
اليمن المكفر بخبرين ثلثة اشياء ان شأوا عتق رقبة وان
 شاء اطعم عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا
 من شعير او من تمر وان شاء عذاهم وعشاءهم وان شاء كسبه عشرة مثاقير
 كل مسكين ثوبا ساتعا او شيئا قيمته او مخلفه او ازارا او سراويل
 او عمامة سابعة عند يمينه يوسف وفي رواية اخرى ان قال

كل مسكين ثوبين قيمته وسراويل ثوبين او ازارا او سراويل
 او عمامة او قال كسبه كل مسكين قدر ما يسير غنمه ويجوز فيه الصلوة
 ولا يجوز صرف الكفارة الى خمسة الى الثمان الموبى وبناء المسجد
 القناطر وبيع العرة والحمار ولا يجوز دفع هذه الكفارة الى من لا يجوز
 دفع الزكاة اليه وهو اربعة عشر نوعا وقد ذكرناهم في كتاب الزكاة
 احدهم وعزرون رقبة لا يجوز عقوبتها في الكفارة المدبر وام الولد والمكاتب
 ان ادنى شيئا من بدل الكتابة والعبد المشرك والزمن والمقعد
 والاعمى والارامل والمرأة والمجنون والاحدب والشل البدن
 والرجلين ومقطوع الايمانين وثلثة اصابع من كل يد وعبد خلال
 الدم قد قضى بدمه ثم عفى عنه وكذا المرأة وان اسلم بعد ذلك او عفى
 عنه عبد ابغض العبيد ثم اغلى اليها عتق عبد اعلى مال
 عن كفارة ثم ابتراه عن المال او اعتقه في مرض مؤنة ولم يخرج
 من الثلث فاستعاه الورثة في شئ من قيمته او عبد امره فبها كان
 فيه حجة الموت ان كان يبرى ويخاف عاز يشوبه من الرقيات
 يجوز عقوبتها في كفارة اليمن الائمة المرتدة والعبد الكافر والاعور
 والاعمى ومقطوع اليد الواحد والرجل الواحد **كتاب البيوع**
 الرجل من خلاف والعبد المديون اذا اختار العمد سعاية العبد
 والعبد الموهون ثم بشى العبد وخرج به عليه **كتاب البيوع**
 البيع ثلثة بيع صحيح وهو المعروف فيما بين الناس وبيع فاسد
 لدخول المحاهر او الكسر او الفاسد فيه وبيع باطل لدخول المحرم
 اما البيع الصحيح فبطلك ينقض العقد واما البيع الفاسد فبطلك

بالقبض وانما البطلان لا يملك كمال الشروط كجارية ثلثة الاجل المعلوم
والتجارت المعلوم وهو ثلثة ايام واشترط الفصح والمكسر في الثمن الشرط
المفيدة للبيع اربعة اشترط المنفعة للبايع واشترط المنفعة
للمبتاع واشترط المنفعة للمبتاع اذا كان عبدا او امه والشرط
في العقد اما اشترط المنفعة للبايع ان يبيع على ان يقرضه المشتري
شيئا او يهب منه شيئا او يبيع عن شيئا او يهدى له شيء
او على ان لا يملكه الى راس الشهر او على ان يستعمله البايع شهر
او كان دارا على ان يملكها شهر او اما اشترطه للمبتاع
كما ذكرنا للبايع واما اشترطه للبايع على ان لا يبيع او لا يستعمله
او لا يجامعها او على ان يديرها او يستولدها او يكاتبها او
يقعها او كانت آية اشترطها على ان لا يبيعها من فلان
او يبيعها من فلان اما الشرط في العقد ان يشترط خيارا رتبة
ايام او اكثر او شرط خيارا مجهولا او اجلا مجهولا او غيرا او غيرا
او لم يسم ثمننا شرط الخيار يسقط باثنين وغيرين شيئا ويلزم
البيع ان يموت البايع او يموت المشتري وكان له الخيار
او اصابها عيب او قبلها بشهوة او لمسا او وطئها او نظر اليها
فخرجها شهوة او عرضها على البيع او اوجها او جنى عليها او اغتصبها
او دبرها او سبغها بثرية من دوا او اخطبها او مضدها او خطب فخر
او حشنت او حلب لبن الدابة او كان الخيار للبايع فابراه في الثمن
قال انت بري في الثمن لزم البيع او سكت حتى مضى الثلاث
ثمانيه استياء لا يسقط بخيار الشرط المشط والتدوين والقبض

واخذ الشعر

واخذ الشعر واخذ عرف الدابة وقص الحوافر وقص الثمن وقص
المبيع خيارا الرتبة في الجارية يسقط برتبة الوجه فان راى جها
او اكثرها سقط خيارا فان راى ذراعا او صدرها او بطنها او
ساقا لا يسقط خياره خيارا الرتبة في الفرس والبغل والخمار يسقط
برتبة عينه او فمه او ساقه وكل عضو تام منه الا ثلثة لفضا الجارية
والتاخرية والذنب والجمع ان خيار الرتبة في الفرس والبغل والخمار
لا يطل ازاى طرف القوائم منها ولو راى مقدما او مؤخرا يطل
خياره لانه مقصود ومن باع دارا دخل فيه بناؤها ومغايير اعلاقتها
وان لم يسمه ومن باع ارضا دخل فيها الاشجار والتخل وان لم يسمه
ولا يدخل فيه الذرع كالم يسمه ومن باع اشجارا فيها ثم لا يدخل الثمر
في البيع كالم يسمه ويقال للبايع اقلعها وسلم المبيع الى المشتري
ولا يجوز الخيار في العقود كلها الا ثلثة ايام الا في الكفالة في
قول ابي حنيفة ربح البيع الفاسد على ثلثة عشر شهرا الا ان كان على
البيع والمحال في الثمن او الثمن او احوال شي من الحرام في البيع
كالخمر والمخمر واشترط الخيار بالتوقيت والحصاة والذبا سحر
والتدوين والمهرجان والقطايف وقدم الحجاج وقطر اليهود وقدم
الخصار اذ لم يعرف المتبايعان اربعة اشياء ويجوز بيعه
قبل القبض العقار والمهر ويدل الخلع ويدل القليل من دم القمل وكل
عقد وقع على المكيل والموزون بعينه فليس للمشتري غيرة وليس للبايع
منعه الا في ثلثة اشياء الدراهم والدينار والفلس باعيا
جاء للبايع دفع مثل ما دخل تحت العقد ومنه لا يشترط في غيره

غير مملوك في مثل الرقبة لا يجوز الانتحال عنه الى غيره الا بالنسبة
 بالوارثة والوصية والاستحقاق بخيار في البيع اربعة وخيار
 الشرط خيار العيب وخيار الردية وخيار التقين لا يثبت الا في
 اربعة اشياء البيع والاجارة والعقبة والصلح في دعوى المال
 على شيء بعينه خمسة اشياء لا يجوز العقد عليها ان كان
 موضوعا بيع جارية بعين غير موصوفا واجارة العبد بعين غير
 موصوفا وقسمة دار على ان يرد احداهما عبدا وجارية بعين موصوفا
 والصلح في دعوى المال في عينة بعين غير موصوفا واجارة عينة بعين غير
 موصوفا خمسة اشياء لا يجوز العقد عليها اذا كانت موضوع
 عنان عبيد بعين غير موصوفا وكتابة عبيد وخلق المرأة على
 عبيد بعين موصوفا الا قاله والرد بالعيب بعين موصوفا
 بخيار جاري واحد الا في حصيلة واحدة وهو الرد بالعيب
 قبل القبض لان رده بمنزلة خيار الردية فلا رده على البائع
 الا في **باب العيوب** اربعة اشياء عيب في جارية
 دون الغلام البكر والذفر والزنا وولد الزنا ثلثة في العيوب
 لا يردل حكمها بالبلوغ الاباء والتمرد والبول في الفرائض فان
 شيء من ذلك بعد البلوغ فهو عيب لازم ان يفي عشر شيئا
 يمنع رد البيع بالعيب يرفع بنقصان العيب منها اذا حدث
 في البيع عيب عند المشتري ثم اطلع على عيب قديم او كان
 با ففقطه وخالط او صبغه او كان سوتقا فله ان يضمن او كان
 عبدا فاعتقه او مات او هلك في يده او باعه او كانت جارية

مختار
 مختار
 مختار

يكرا

يكرا او يتبا قبلها بشهوة او وطئها او فاسد عينا بها با فية
 حماوية ثم اطلع على عيبها او اشترى جارية فابقت ثم اطلع
 على عيب قديم ثم ماتت في اياها ما دامت حية لا يخرج بعينه
 رجل اشترى جارية فلم يعقبها حتى وجد باع عينا ثم اح فان
 قبض المنيوبة لزمناه جميعا وان قبض غير حافل ان يردوها
 جميعا فان غيرهما فباعها او لم يعقبها وليك اعتقها لزمه الا في
 اربعة اشياء لا يرد بخيار الردية ولا بعيب يسير المهر وبذل
 الخلع وبذل العتق وبذل الصلح في دم العهد العيوب التي يجرى
 منها النكاحون التجاري فيما بينهم خمسة واربعون عشرة ومنها لابن
 ابي ليلى الكلى والنفقة في الخلق وانا نكح وانا نكح
 والاطاف والواحدة والاثنتان والثلثة الا ان تكون
 مجتمعة في موضع واحد لا يدخل في البراة والطفرة في العين
 والغيب والجرى في العين ثلثون منها لزمك بن عبد الله العاصي
 به خط الاذنين اذا شققنا ثم خيطنا والكلف والزيادة في
 الاسنان والنقصان الا ان يكون في جارية فارجه والكلف
 والنجاس في غير موضع والثلثون في الاسنان والخصية والوجع
 التي تخرج للغم واختلاف الاسنان والفتن والسمط اليسير
 والنباتين بروده وهوان يكون صدره بانينا على البطن واليدين
 واحصا كالعقبي والروح وهو باع ما بين الرجلين
 والكوع وهوان يورج الكلف ثم قبل الكلف والوكع وهوان
 يركب الا بهام السباب في الرجل حتى يردل فدي اصحابا جارا

والفدح وهو زرع في الكف وخصان وهو ان يكون احد الثنين
 الكرم الاقوي في المداية وكله السوف والعشر وامننا وطلود
 السباع ثلثة فماد منها وانثامات بيضا والتابل والجلل
 والعذرة والعقر لا يحرق الا بحاف ان سقن التيقان في
 البدين والرجلين واكل الطين واختلاف الاصطاع وزاد
 فيه حفص بن غياث ثلثة حناب الزاير في غر سبط و
 حفرة الشعر والوشم والغنة في الصوب واللتع وما نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثلثة ركو عنزون حفص بن الابع وجنين
 وبيع الطريق القوار والسماك في الماء وبيع الحمال دون الجنين
 وبيع الجنين دون الحمال وبيع ذراع في ثوب وبيع خرقة
 وبيع ثوب في ثوبين وبيع قبة القانص وبيع المراتبة وهو القم
 على رؤس الخيل بحرقه غر والمخالة وهو بيع الحنطة في سبيلها
 او البيع بالقاء والح المنابرة وهو ان يري في الرجل ثلثة
 ثم يبيد ثلثة البايح على المشتري فيكون بيده الحيا والمناصرة وهو
 ان يمسر المشتري ثلثة بيده بعد الرؤية فيكون مسر مقبول
 البيع وبيع الثمار حتى يزرع وهو البيع ابي البشر ورواه المهرج وبيع
 ما لم يقبض ورج ما لم يقبض وبيع وفسف وهو ان يبيع
 السلعة قبل ان يفرضه المشتري عن بيع وشرط وهو ان يقول
 ابتعك بالنقد هذا وبالثبة كذا اربعة في البيوع بكرة ويجوز بيع
 ثلثي الركبان وبيع الحافر للبادج والبيع عند اذان الجماعة
 والنحن وهو ان يوهى نفاذ السلعة فيجوز ان يساوم الح كز

ابو داود
 في سنن
 في سنن
 في سنن

ما يساوم

ما يساوم صاحبه وهو سوم البيع اربعة لاروا بين المؤمنين
 والعبد والمذموم وام الولد وبين المسلم والنجسي في دار الحرب
 في حق حصل البيع في هؤلاء وروى برهمين نقدا او سبعا جاز
باب ثلثة اشياء يبيع المسلم فيها في المكمل
 والموزون والمذروع وهو الثياب في ايطا المسلم ثلثة اشياء
 موزون راس المال وقبضه في المجلس وموزة الليل وموزة المسلم فيه
 وكون والمسلم فيه موجودا في وقت العقد في وقت محله وبيان
 مكان الايقاع ان كان له حمل وموزة ويجوز التسليم في جميع
 ما يمكن ضبطه كالحنطة والتمر والنبات والقراء والحنوب
 والبنين والقول والفتن والتمن والبن والجن والمصل والجوز
 والبيض وفضول الشيف وغيره ثلثة اشياء لا يقبل التسليم
 فيها الموزون في الموزون والمكمل في المكمل وفي الجنان والروبر
 والاكارع واللاية والجواهر والبقول والفواكه الرطبة وفي الرطب
 في غير صنفه والرومان والسفرجل والبطيخ والبقلاء في غرضه
 وما اشبه ذلك في اللحان والكلود كلها عددا وخطب في ما
 والرطبة جزا وجميع ما لا يمكن ضبطه فيما يقبض وينقطع في ان ي
 الناس ولا يبيع المسلم فيما يبعه الا في الجوز والبيض ثلثة اشياء
 يجوز في السلم الوكالة والحوالة والكفالة والاقالة والرهن
 ثلثة اشياء لا يجوز في السلم الشركة والتولية وبيع قبل
 القبض والاعتناض عن المسلم فيه والاعتناض عن راسر
 المال بعد الاقالة ويجوز بيع الحنطة والذقون

المصر
 ثمانية
 المص
 في سنن
 في سنن
 في سنن

متفاداً ويجوز بيع النخيل بالجنون عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل الغنم بالزبيب ولا
 يجوز بيع الخبز بالذئب والسويق ولا يجوز بيع الزيت بالزيتون
 والسمسم بالسمسم حتى يكون الزيت والسمسم الكرم في الزيتون
 والسمسم فيكون الدهن بمثل الزيت بالذئب والعصارة
 باب إذا رجل اشترى ثلث أخوات متفرقات لا يجوز
 له وطهن جميعاً ولكن يجوز له ولي الأخت والأخت
 لأم فإن وطئ الأخت لأم لا يجوز له ولي الأخت
 لأم والأخت لأم ما دامته هي في ملكه وإن كانت
 لكل واحدة منهن فاشترى بناتهن دون الأمهات يجوز له
 وطهن جميعاً لأن كل واحدة منهن بنت حارة لها جنتها
 الأخرى وإن اشترى البنات مع الأمهات يجوز له ولي
 بناتهن جميعاً فإن وطئ الأمهات أو لا يجوز له ولي الأخت
 لأم والأخت لأم وإن وطئ الأخت لأم لا يجوز
 له ولي الأخت لأم لا وطئ الأخت لأم ما دامته هي
 في ملكه ولا بناتهن وإن وطئ ابنة الأخت لأم وأم
 يجوز له ولي البنات دون الأمهات وأما الاستبراء
 فمعتبر في الأبناء بحقيقة واحدة إن كان بنت مخض وإن
 لم يخض من صغير أو كبير فمعتبر واحد سواء اشترى بها من رجل
 امرأة أو حرة لا يجوز الوطئ والقبلة والملازمة دون النكاح
 إلى العورة وإن ارتفعت حديثها بعلها فإن أبا حنيفة

رج لم يقدّر زمانها بتقديره وقال أبو يوسف لا يطأها شهراً
 وحسب أيام فإن لم يظلم بها حمل يطأها وقال محمد رج
 لا يطأها أربعة أشهر وعشرة أيام فإن لم يظلم بها حمل يطأها
 وإن ظلمها حمل لا يطأها حتى تنفع حملها فيكون استبراءها
 بوضع الحمل أجمعاً وقال زفر لا يطأها إلى سنتين لأن الولد
 يبقى في البطن سنتين حية وعشرون شهراً بوجوب الاستبراء
 إذا اغتتمها من الكفار أو ملكها بالشر أو الهبة أو الصدقة أو المهر
 أو بالعزاء إذا وجب عليه أو بالبدل في خلع زوجة أو كانت
 مرقورة أو قبلها أو مكاتبه بعت أو كانت موهبة فخصت
 الحق أو باع جارية ثم قال بعد القبض يلزم المبيع الاستبراء
 أو اشتريها شقفاً كان لرجل فيها شرك أو باع شقفاً فيها
 ثم قال العقد يلزم المبيع الاستبراء أو كانت ابنة فمعت
 أو عصبها ظالم ثم ردها عليه أو كان وعصبها من ولده الصبي ثم
 اشتريها أو كان باعها من رجل ببيعاً فأسأتم ففي القاي
 بالرد عليه فاسترده أو باع ظالم جارية رجل فحاصمه مؤلاً
 كان وطئ المشتري وقبضه لا القاي يلزم المالك الاستبراء
 استحساناً والقنوي عليه أو زوجها من رجل وطلقها قبل الدخول
 أو وطئ الأب جارية ابنه ولم يحل ثم اغتراه أو اشترى جارية
 من ابنه أو من أمه أو من مكاتبه أو اشترىها من عبده المأذون ولم يكن
 فاحشاً واحدة عند العبد وإن كان ديناً يحط بها
 يلزم المولى الاستبراء وأراد الرجل بيع جارية يلزم المبيع

الاستبراء فيما بينه وبين الله رح في القضاء إذا كانت موطوءة
 البائع ويلزم المشتري الاستبراء أيضا وكذلك لو أراد أن يزوجها
 يلزمه الاستبراء فيما بينه وبين الله تعالى إذا كانت موطوءة
 للموعدة وكذلك لو أراد أن يزوج أم ولد أو مدبرته قبل العتيق
 أو باع أحد النحرين جارية متبركة أو فاحشت عند المشتري
 ثم أجاز نحره بغيرها بغيره أخرى أو باع فضولها جارية
 رجل وعاشت عند المشتري ثم أجاز المالك البيع أو الماسورة
 إذا أصاب ما لهما قبل القيمة أو بعد ما إذا اشتري أمه منكوبة
 ثم قبضها ثم طلقها الزوج قبل الدخول أربعة أشياء لا وجوب
 الاستبراء رجل باع جارية على أنه بائنها ثلثة أيام ثم قبض البيع
 لا يلزمه الاستبراء عند أبي حنيفة رجح أو دلى الأب جارية ابنه
 وحملت ثم ولدت وأدعاه ثبت نسب الولد وأدى القيمة
 أو باع طالم جارية رجل وعلم المشتري أنها ملك غيره فوطئها
 أو لم يظاها لا يلزم المالك الاستبراء أو اشتري جارية
 فزوجها وطلق الزوج بعدما قبضها المشتري لا يجب الاستبراء
 خمسة مواضع لا يحسن فيها قبض من الاستبراء رجل اشتري أمها
 جارية حائضا أو اشتري فاحشت في يد البائع ثم قبضها أو اشتري
 ووطئها على يد عدل فاحشت في يده ثم قبضها وكذلك لو باعها
 أحد النحرين فاحشت بغيره ثم أجاز الناحية البيع أو باع
 وفي جارية رجل فاحشت في يد المشتري ثم أجاز المالك
 البيع **كتاب الرهن** شرط جواز الرهن ثلثة أشياء الإيجاب

والقبول والقبض وللمرتهن أن يحفظ الرهن بزوجته وبولده
 الذي رجع عبدا وبخادمه وبغيره ولا ينفق به إلا بدون الرهن
 الرهن مضمون بأقل من قيمته وفي الدين وعليه ثمرة وتفسير ذلك
 إذا جنى المهرتهن على الرهن أو التفت أو جنى عليه غيره فإن كان
 فيه وفاء بالدين سقط الدين على الراهن وإن لم يكن منه وفاء
 بالدين سقط الدين على الراهن وإن لم يرجع المهرتهن على الراهن
 بما بقي بعد قيمة الرهن وإن كان فيه فضل رجع الراهن
 بالفضل للجناية فإن هلك الرهن بنفسه كان المهرتهن رافضا
 في الزيادة ويرجع بباقي دينه على الرهن خمسة عشر شيئا لا
 يجوز رهنه رهن المشاع الغير المقسوم وغير المقسوم و
 رهن الثمار على رؤس النخل دون الأرض ورهن الزرع في
 الأرض دون الأرض فإن رهن أرضا فيها شجرة أو ذرع
 دخل الزرع والشجر في الرهن والرهن بفضا صر في القنطرة
 وفيما دون القنطرة وحدود الكفالة بالتفسير والتفصيل وثمان
 الذرعة والوديعة والعارية والإجارة والمضاربة والشركة و
 كل ما حصل أمانة فإن قبض الرهن في شيء من ذلك وهلك
 في يده لم يضمن شيئا ولا يسقط دينه ويجوز الرهن بالاعيان
 المضمونة بنفسها وهي ما يجب القيمة بهلاكها كالمغصوب والمهور
 وبدل الخلع والصلح في دم العبد وغير ذلك فإن هلك هلك بأقل
 من قيمته ذلك الثمين وفي الدين وإذا وكل الراهن المهرتهن أو
 العدل أو غيره ببيع الرهن عند حلول الأجل فالوكالة جارية

وهو باع الرهن ما فاج على الفساو باع
 باذن القاهر وكما في نسخة من كتاب الرهن إذا
 باذن القاهرين وليس للراهن الرجوع
 كان الراهن مطلقا عبدا أو حرا
 أجز على الدين وفيه المنية لو كان
 الرهن باذن الحاكم إذا كان الرهن غائبا
 لا يجوز جودته ولا مودته وقد روي
 جاز نظر الفساو في الرهن

وليس للراهن غرض ولا ينزل بموتها ولا بموت أحد من أهلها
بجنونهما ولا بجنون أحدهما ولا بارتدادهما ولا بارتداد أحدهما
هلاكا في يد العدو كهلاكه في يد المرتين فان مات العدو
لم يعم ورثة مقامه في امساك الرهن وسبقه ونفقة الرهن على
الراهن وكفذه عليه لو مات الرهن وادعى الراعي على الراهن
وما داه للراهن واداه البنت الذي يحفظ فيه الرهن على
المرتين اربعة اشياء لا يملكها المرتين البيع والامارة والعار
والرهن ثلثة اشياء يحل به الاصل موت الغرم ومحو العاري
وارتداده مع الحقوق او مع القدر ويجوز للراهن عتق العبد
المرهون وتبديره ولكنه لو كان ميسرا يبيع العبد في العتق
في اقرب من قيمته وفي الدين ثم يرجع به العبد على مولاه
في التبديل يبيع العبد في جميع الدين ولا يرجع به على مولاه
جنابة العبد الرهن بعينه على بعض على اربعة اوجه جنابة
المشتول على المشتول بدين سقط في الدين وجنابة الفارغ
على الفارغ هدر وجنابة الفارغ على المشتول وجنابة المشتول
على الفارغ هدر ونفس ذلك رجل رهن امين بالف درهم
قيمة كل واحدة منهما الف درهم فقتلت احدهما الاخرى في
يد المرتين يفتكها الراهن بسبعماية ومسيره ورهها فقتل
ان الحق في جنابة فقتل جنابة خمسمائة درهم ويحضرها ذلك
ثم يشتول منها ثلثه هذا النصف المشتول والنصف الفارغ
وهو الذي لا دين فيه على خمسمائة في الامة المقتولة وهو المشتول

فما بالدين قبل من هذه السبماية واجبة عليه ولو هو ما
وخمسون درهما وثلثيها في حقه الفارغ من هذه السبماية
وخمسون درهما فصار الدين فيها بعد جنابة مع ما كان فيها
قتل جنابة في الدين سبماية وخمسين درهما كتاب
الاستنباب الموجبة للثلثة اشياء القصور والاربع
وهذه الربعة الثلثة توجب الحق في الاقوال ودون الافعال
بواحدون بضمان المتلفات فاما العتق والمجنون لا يبيع عقودها
واقرارها وطلاقها واعتاقها فاما العبد فاقواله نافذة في
حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فان اقر بمال لزمه
بعد حرة فان اقر بحدود او قضاير او طلاق ينفذ في الحال
وتم باع او اشتري في هؤلاء وهو يعقل ويقصده فالموئبة
بالحجارة ان شاء اجازة ان كان فيه مصلحة وان شاء
فسخه قال ابو حنيفة ربح لا يخرج على الشفعة المبدية المتلف
بما له ولكنه اذا بلغ العلام غير رشيد لم يدفع المال اليه حتى
يبلغ خمسة وعشرين سنة وما تعترف فيه فقبل ذلك نفذه
فاذا بلغ خمسة وعشرين سنة يدفع اليه ماله وان لم يوسر منه
الرشيد وقال ابو يوسف ومحمد ربح لا يدفع اليه
ماله ان لم يوسر منه الرشيد واذا بلغ ثلثين سنة فقصه فانه
غير نافذة سنة استبراء يخرج من مال الشفعة المبدية الزكوة
من ماله ونفقة زوجته ونفقة اولاده ودوي ارحامه
يمن يجب نفقة عليه ونفقة حج اسلامه وان اراد حج

لم يمنع من حج **كتاب** القدر في دفع الحاج بنفق عليه في
 طريق الحج وما ادعى في دفعه من القربى ابواب الحج في ذلك
 جاز بلوغ الغلام ثلثة اشياء بالاحتلام والاحبال والازرار
 اذا ولى وان لم يوجد منه شيء حتى يكمل له ثمانية عشر سنة عند
 ابيه خيفة رج وبلوغ كجارية ثلثة اشياء بالحضرة والاحتلام
 والحبل فان لم يوجد منه شيء حتى يكمل لها سبعة عشر سنة للعلم
 ان يحبس المفسر في كل دين من دين لا عن مال حصل في يده
 كتميز المبيع وبذل القرض وفي كل دين التزيم ببقاء كالمهر ودين
 الكفالة ولم يحبس فيما سوى ذلك كغوض المعضوب وارتز
 الجنابيات الا ان تقوم البينة ان له مالا اذا حبس شهرين
 او ثلثة يسأل ويعرف حاله فان لم يظن له مال حتى يسبل
 ولا يحول بينه وبين غمائه بعد فوجه من الحبس وباخذون
 كسبه **كتاب** الصلح اربعة اشياء يجوز بها الصلح
 الصلح مع الاقرار والصلح مع الانكار والصلح مع
 السكوت والصلح عن المجهول على المعلوم ويعتبر في
 الصلح مع الاقرار ما يعتبر في البيعات ان وقع عن مال
 بمال وان وقع عن مال بمنازع يعتبر فيه ما يعتبر في
 الاجازات وان استحق بعض المصالح عليه يرجع على المدعي
 عليه بحصة ذلك من الغرض ويعتبر في الصلح مع الانكار
 والسكوت في حق المدعي عليه اقتداء باليمين وقطع الخصومة
 في حق المدعي بمعية المعاوضات حتى لو صالح عن دار لم

لم

لم فيها الشفعة وان صالح على دار تحب فيها الشفعة وان صالح
 واستحق بعض المصالح عليه رد حصته فيرجع الى خصومه ولو
 استحق المصالح عنه رد الغرض ورجع المدعي الى خصومه فاما
 الصلح عن المجهول على المعلوم فانه لو صالحت المرأة في ثمنها
 او ربعها وفي التركة دين لم يحل لان ثلثي الدين في
 عقد الصلح وان لم يكن في التركة دين وكان في التركة درهم
 فصالح على حيوان بعينه او على دراهم وحصتها من حمله الدراهم
 التي في التركة اقل من الدراهم التي صالحت عليها جاز وان كان
 اكثر او مثلها او لا يعلم فالصلح باطل الصلح جائز عن دعوى
 الاعيان والمنافع والجنابة العمد والظهار والصلح لا يجوز عن شفعة
 اشياء من ماله او من ماله او من ماله او من ماله او من ماله او من ماله
 والشفعة والرق والولاء بانه رجل ادعى على رجل حدا فانكر فصالح
 على مال على ان يقر او ادعى رجل على رجل دم عمد فانكر فصالح
 على مال بقره او ادعى رجل على رجل شفعة او خیار فانكر
 الشراء او انكر الطلب فصالح على ثمانية بقره او امرأة او عمت
 ان ردوها طلقها ثلثا وانكر الزوج فصالحا على ان يكذب
 نفسها او عبد ادعى ان مولاه اعتقه فصالح مولاه على ثمانية دراهم
 يدفعها الى العبد على ان يبرأ من الدعوى وكذلك لو كان رجل عطاء
 في الديوان فصار عاقر فادعى ان له فصالح المدعي عليه على
 دراهم معلومة لم يحل وكذلك لو ادعى على رجل الفانكر فاصطفا
 على ان يخلف المدعي عليه وهو بري فحلف بالله او بالطلاق



ثم أقام المدعي عليه أخذ به فالصلح بالبر ولو اصابه على أن يخلف
 المدعي بآية على دعواه على أنه متى خلف فأنه يعرضه ضام بها
 فخلف المدعي لم يستحق المال فالصلح بالبر رجل ادعى نكاح امرأة
 فخلف عنها فصار على ما به درهم لتعذر به جاز والمال الذي
 ستمه لها لا يرد وإن ادعى رجل أن عنده فضاؤه بمال أعطاه
 جاز وكان سبه بمعنى العتق على ما لم يكل فيه وقع فيه الصلح
 على بعضه وهو صحيح ربيعة المدعي لم يخل على المعاوضة وإنما
 يخل على أن استوفى بعض حقه واستقطب باقيه لكن كان له
 على رجل ألف جبار فضاؤه على ألف يوفى جاز فكان أبراه
 عن بعض حقه وإن صاؤه على ألف مؤجل جاز وكان أهل
 ففسر الحق ولو صاؤه على دنانير مؤجلة لم يجر ولو كان الألف
 جباراً مؤجلاً فضاؤه على خمسمائة حارة لم يجر وإن كان
 له ألف سود فضاؤه على خمسمائة بصر لم يجر ولو كل رجلاً
 بالصلح عنه وصاح لم يلزم الوكيل ما صاؤه عليه إلا أن يضمن وإن
 صاؤه عنه عليه شيء بغير امره فهو على أربعة أوجه إن صاؤه بمال
 وضمنه ثم الصلح أو قال صاؤه على ألفي هذه ثم الصلح
 ولزمه تسليمها أو قال صاؤه على ألف وتسليمها إليه جاز
 وإن قال صاؤه على ألف فالعقد منوف وإن أجاز المدعي
 عليه جاز ولزمه الألف وإن لم يجر بطل رجل ادعى داراً في
 يد رجل جاز صلح عنه على ثلثة عشر شيئاً إذا صاؤه على دراهم
 أو دنانير أو مكيلات أو موزونين أو على بيت منها أو على شيء

منها أو على سكنى دار أو على خذوة عبدة أو زكوة
 إليه بغداد أو على لبس ثوبين أو صاؤه على أن يسكن ذواته
 فصار معلوم ثم يسلمها إلى المدعي أو على دراهم أربعين
 أو على بر أو على طعام جاز في غير معلومة ولا يجوز صلحها على
 سبعة أشياء إذا صاؤه على سكنى دار أو ذراعه أرض أو على
 علة عبدة أو على ذراع من ثوب الدار أو على موضع خذوة
 من دار أو على سبيل ماء أو على شرب نهر أو شجر دار أو على
 على سبيل ماء أو موضع خذوة من دار أو شرب ماء أو ذراع
 من دار فضاؤه على دراهم معلومة جاز دار في يد رجل فادعى
 رجل منها حقاً فضاؤه منها على أربعة أشياء لم يجر إذا صاؤه
 على مكيل أو على موزون غير موصوف غير معين إذا صاؤه
 على ثوب غير معين لم يجر حتى يكون موصوفاً أو صاؤه
 على حيوان لم يجر حتى يكون معيناً أو صاؤه على حيوان بعينه
 بشرط أن لا يجل ولو صاؤه على دراهم مؤجلة أو طعام موصوف
 مؤجل جاز سبعة أشياء لا يجوز لها بقاء فيها إذا تمها بيا على إقرار
 عبدة أو عبدين أو على زكوة أو ذواتين أو على علة أمتار
 أو على أولاد الأنعام وتسليمها أربعة أشياء ويجوز لها بقاء
 فيها رجلاً تمها بيا في سكنى دارينها أو سكنى دارين أو
 في علة دار أو دارين إلا أن كانا ففسر في الدار الواحدة
 من الغلة كان بينهما نصفين وفي الدارين كما استغل كل
 واحد منهما كان له وإن كان زيادة لشركه فيها صاؤه

ولو تمها بما في رخص او دار على ان يسكن احدهما الدار ونزع
 الآخرة الارض فكل واحد منهما ان يبطل المهاداة اذا بدله ولو
 صاح في الدين على شيء بغير عينة وانقر قاتل القبط دخل
 القتل الا في حفلة واحدة وهي ان صاححت المرأة زوجها
 من نكحتها على دراهم ثم صاححت منها على معلوم الوزن
 بغير عينة جاز وان كانت صاححت في اجرة رضاع ولد لها
 على دراهم ثم صاححت فيها على دقيق معلوم الوزن لم يجز
 لان الاجرة اتي ما اجتمعت على الاب ثم مات يوجد في
 تركته **كتاب الوكالة** شرط جواز التوكيل ان يكون الموكل
 ما كان له تصرف فاستدركه الاحكام والوكيل بمن يعقل العقيد
 يقصر اثبات جواز التوكيل الوكالة ولا يتعلق بالعقد
 القبيح المحجوب القاصر والعبد المحجور والعهدة على موكلها
 والعقود التي يفيدها الوكيل على آخرين كل عقد يفيد الوكيل
 اية نفسه مثل البيع والاجارة وغيرهما فعهد ذلك العقد
 يتعلق بالوكيل فبسم البيع ويقصر البيع اذا اشترى و
 يطالب الثمن ونحوه في العيب وكل عقد يفيد اية
 موكل فعهد ذلك العقد لا يتعلق بالوكيل كالنكاح والخلع
 والصلى في دم العمد لا يطالب وكيل الزوج بالملء ولا يطالب
 وكيل المرأة بتسليمها ولا يجوز التوكيل بثلثة اشياء في استيفاء
 الحقة والقصاص ولا صطفاة ولا يجوز التوكيل في اثبات الحدود
 والقصاص عند اية حنفية ومجرب وملكه لا يستوفيه الا

بحفزة الموكل وينزل الوكيل بصفة اشياء يجوز الموكل وجوز
 جنونا مطبقا وجاز بدله محرم فمردا وبموت الوكيل وجوز
 جنونا مطبقا ويتصرف الموكل بنفسه ويجوز له دار محرم
 فمردا ولم يجز تصرفه الا ان يعود مسليا ويجز المكاتب وجر
 المأذون وينسخ عقد الشراكة العبد المأذون بوكيل في شئتين
 في النكاح والكتابة ويجوز التوكيل في سبعة نفي في الاب
 وجهه والبيعه والعبد المأذون والمكاتب والبيعه المأذون و
 التوكيل ايضا اذا اطلق الموكل او يجز اذ يقول ما صنعت في
 شئ فوجاز في سبعة نفي لا يجوز غيرهم بما لا يتغابن الناس
 في منزل الاب والوصي والوكيل والمضارب والعبد المأذون
 والمكاتب وغير ذلك الغائب الا ان ابا حنيفة رخص جواز شراء
 المأذون والمكاتب بالعين القليل والكثير للوكيل بالبيع ان يبيع
 بما يتغابن الناس في منزله وما لا يتغابن الناس في منزله وبالنفقة
 والنسبة والعروض عند اية حنفية رخص ولو وكل بشراء جارية فاشترى
 جارية معطوبة البذ او الرجل او معطوبة اليدين او الرجلين او العواء
 او العباء او حصة من الرضاع او حصة من الشئ في قول اية حنفية رخص
 يجوز الا ان ينقص وقال اشترى جارية فخذ مني او اطأها حرة
 مواضع اذا انقص عليه لا يجوز الوكيل في الفقة اذا قال كرهت عدي
 بوهين وبقبيل امين فباعه بغير قبيل وبغير رهن او قال لا يبيع
 الا بشهود فباعه بغير شهود او قال لا ينفق الا بامر فلان
 فباعه بغير امر او قال بغير عدا فباعه بعد العدا خمسة مواضع يجوز

للوكيل فالحق قال نعم عبد منكم من ثمة فبايعكم من اذنا
 فخذ كقوله فبايعكم فبايعكم فبايعكم فبايعكم فبايعكم
 ثم عرفت من اذنا فبايعكم فبايعكم فبايعكم فبايعكم
 ان يعقد مع عشرة نهر من اربعة واحداه واولاده ونواظ
 وزوجه وعنده ومكاتبه وماله وام ولده في قول ابي
 حنيفة راج وقال حنيفة لا يجوز مع اربعة نهر مع عبده ومكاتبه
 وماله وام ولده فكل البائع الوكيل وعنده المأذون وغيرهما
 يجوز خط من الثمن بسبب العيب لان وكيله كما هو لا يجوز خط
 من الثمن بسبب العيب وكل وكيل يعقد في العقود كلها
 الا في النكاح فانه لا يعقد الوكيل فيه الوكيل بالشراء اذا
 اتفق فيما اشترى الى منزل الوكيل كان متبرعا الا في خط
 واحدة وغير ان يامر ان يشترى شيئا في المهر فاذن في
 اجرة النكاح يلزم الموكل استئجارا فانه استأجر لا يجر
 الوكيل ان يتفرق منها الطلاق والعناق بغير بدل والمقصود
 ورد الوديعه وقضاء الديون عليه سبعة اشياء لا يجوز
 لاحد الوكيلين ان يتفرق به البيع والشراء والكتابة والخلع
 والعناق بدل والنكاح والابارة اربعة اشياء ايضا واما
 الى الوكيل وقبضها الى الموكل حتى ان لو قبضه الوكيل لا يجوز رجل
 وكل الغرم بشرائه عبده من الزكاة والدين محط برجة جاز شراؤه
 ولا يحرر ان يقبضه رجل وكل الموصى له بشرائه عبده من الزكاة
 جاز شراؤه ولا يحرر ان يقبضه رجل وكل رجلا بشرائه عبده

لما ذون له في التجار جاز شراؤه ولا يجوز قبضه من ان يقبضه
 سبعة اشياء لو فعل الوكيل لنفسه لا يجوز اذ وكل ما ان يبيع
 عن نفسه فاشتراه الوكيل لنفسه وكذلك الابارة والصلة عن المالك
 والكتابة واحدا الشقة والعبد الماسور فاشتراه رجل من العدة
 فامر المشتري لمولي القديم ان يبايعه لنفسه وكذلك العبد الجاني
 سبعة اشياء لو فعل الوكيل لنفسه جاز ان وكلت امرأه رجلا
 يزوجها وزوجها في نفسه او رجل امرأه فزوجت نفسها منه
 او وكل رجل امرأه بطلاق امرأته وطلقت نفسها او وكل رجل
 رجلا بعت عبده فوهب من نفسه او وكل غريمه فابرد نفسه في دينه
 او قال صاحب الطعام لرجل اخل هذا الطعام لبيك فخله لنفسه
 لا يبيع اكل ولا يملك كتاب الوديعه والعارية
 ولا ضمان على المودع الا في ثلثة اشياء التقصير في حفظها و
 خلطها بما لا يخلط لا يمكن التمييز وشعاع ما يملكها عند الطلب اربعة
 فقر يجوز للمودع دفع الوديعه اليهم ولا يقبض بتلفه الزوج ولولا
 والمالوك والاجرة فيضان لا يوجبان ضمان مع اختلاف
 اذا قال لا تدفع اليه زوجهك فقد تعمرها اليه وتلف او قال
 اخطاها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر في ذلك الدار
 وينقذ العارية باربعة عشر لفظا يقوله اخذ منك هذا العبد
 محكك هذه الحارثي المحكك الارض واري لك سكن
 اخرجك هذه الدار اسلمتك هذه الدار حوائج ولعقبك خير
 لك عارية هي لك حبة فانه محكك على هذه الدابة او فسد

هذه التوبة يومنا أو ضحك هذه الدار كنهنا عارية
 الارض على جنس ان نبع ارضه عن سنين على ان يني فيها
 طارت العارية وان يخرج قبل الوقت ويزم قيمة البناء وان
 ترك الى انقضاء المدة فلع المستعير البناء ويجلي ارضه والثاني
 ان نبع ارضه ليني فيها ولم يوقت فيها وقتا فلان يخرج منه
 شاء ويقال لصاحب البناء القرض البناء وودد الارض
 الى صاحبها وان شاء صاحب الارض يمنع ويطلب قيمة البناء
 مقبولا بالشروط في العارية لازمة الا شتر طين الا شتر فان الامر
 لا يثبت في العارية ولا يضمن ان يخذله من شاء والثاني
 اشترط القضاة في غير التقدي العارية امانة ولا يضمن
 الا في الكالين المجاوزة غير المكان المعلوم والمنع عند الطلب
كتاب الهبة شرط جواز الهبة ثلثة اشياء الايجاب
 والقبول والقبول فان قبضه في المجلس بغير امر الواهب جاز
 وان قبضه في مجلس آخر بغير امره لا يجوز انما عن شرايط
 حتى الرجوع اذا كان الموهوب له وارثا لم يرجع اذ كان
 زوجا او عوصيا وقال هذا عوف عن هبتك او بذر
 او جازا عنها او مكافاة عنها اذ في مقابلتها او مات
 احدهما او خرج من ملكه او زاد فيها زيادة متصلة بان كان
 عبدا صبرا فلكه او كان مهنوكا فسمي وكان ارضا
 فبني فيها او كان ثوبا فخالطه او صنع صنفا يري او غيره
 عن حاله بان كان خبطة فطحنها او ديقا فخره او

أو سويقا فلت

أو سويقا فلت باليمن لينا فاختذه خبا او شيئا او قطلا او كائنا
 جارية فعلتها القراءان والكتابة والمنشط اشياء
 لا يقطع به حتى الرجوع اذا زادت قيمته او ولدت الموهوب
 يرجع في الام دون الولد وان شتر الشجرة يرجع في الشجر
 دون الثمر او كان ثوبا فقطع ولم يخلط او كان دارا فدم
 شقا فيها او ذهب ليني عمة او في مريضه لو رثته ثم مات
 المورث فلو رثته الرجوع فيه او ذهب لاجنه ولا يجني عند الرجوع
 في نصيب الاجنه او شتر العوض يرجع في الهبة او شتر
 الهبة يرجع في العوض ارضه بغيره بغير قبضه الهبة للثمن
 الاب والام والولي والابن اذا كان اليتيم في حقه
 ترثه واليتيم بغيره بغيره بغيره اشياء يمنع جواز الهبة
 شيئا مشافا او ديقا في خبطة او ذهبا في سبعة او شجرة
 في ارض او خبثا في بطن او لبنا في فرع او لحما في شاة او
 ثمر في عين راس النخل او زرع في ارض قبل ان يصاد فان
 كان قد حصده جاز او ذهب بناء دار وان طحن فخره
 وعصر الدهن وسلم لم تجز الهبة وان جذ الثمر في الشجر سلمها
 اليه جازت الهبة او قسم وسلم المشاع جاز وينفذ الهبة ثلثين
 وعشرين لفظا بقوله وهبت وكلفت واعطيت واطعنت
 هذا الطعام وكلفت هذا الثوب لك واعطيتك هذا
 الشي وكلفتك على هذه الدابة ان نوي به الهبة هي
 لك عمر هي لك عرك كنهها هذا الثوب لك

52
 انما ينفذ الهبة وكيفية كل واحد
 نذركم في اودن ليدروا
 اخر

ملك هذه الدار ملك فكنها هذه الدار ملك فكنها وملك
 هذا العبد في حيوتك فكنك هذا العبد في حيوتك عبيدي هذه
 لك ولعبيدك عبيدي هذا العبد في داري هذه العبد في داري
 داري هذه حيوتك فكنك هذه حيوتك فكنك فكنك فكنك
 عليك عبيدك في مالي الف درهم او فاراداري هذه لك
 فكنها هذه اذا حضر العبد عبيد والمهرى جائزة
 للمهر في حيوتك ولورثة بعد وفاته والرقبة بالملكية عند
 ابي حنيفة رحمه الله قال المكاتبة على ثلثة اوجه هبة ينقطع
 به حق الرجوع ويجوز ذهاب العيب فيها الشفعة وهبة
 بغير عوض فلو اصب الرجوع فيها والرجوع لا يكون الا
 بالقضاء والرضا وهبة بشرط العوض بغير فيها التفاضل
 جميعا واذا حضر التفاضل فيها مع العقد وصار فيه حكم البيع
 يرد بخيار العيب بخيار الرقبة ويجب فيها الشفعة عقدان
 يكون الموت فيها بمنزلة القبول والعقد هبة الدين في الدين
 اذا لم يقبل هبة مات الدين والوصية اذا لم يقبل الموصي له
 حتى لو مات الموصي تمت الهبة والوصية غنم من العقود
 لا يقع في غير قبض الهبة والصدقة والرهن والعرف والسلم
 كتاب الوقف والموات شرط جواز الوقف ثلثة اشياء
 عند ابي حنيفة رحمه الله ان يحكم به الحاكم ويعقد بموته فيقول اذا مت
 فقد وقف داري على كذا وان جعل اخوه للمساكين قال
 ابو يوسف رحمه الله بطل ملكه بغير الوقف ولا يحتاج الى

ذكر المساكين

ذكر المساكين فابي حنيفة سبيل جاز فان انقطع ذكر هذه صابر
 احوالها للمساكين وان لم يستم قال رحمه الله لا يرد ملك
 هبة بملكها الى المتولي ويجوز اخوة هبة لا تنقطع ايراد
 بني سقاية للمساكين او غنائم يكتسبها ابناء السبيل او بالمال
 للمحتاجين او ارضا المقبرة المسلمين او بني مسجد المسلمين لا
 يرد ملك هبة بحكم الحاكم ويغزى بطريقه عن ملكه واما ان
 الناس بالقوة فاذا اصيل واحد زال عنه ابي حنيفة رحمه الله
 ابو يوسف رحمه الله يرد ملكه عن جميع بقوله وقار رحمه الله اذا
 استثنى من السقاية وسكنوا الناحية والرباط ودقوا في
 المقبرة وصلى فيه مسلم زال ملكه والواقف لو جعل العبد
 لنفسه او جمل الوكاية الى نفسه جاز وار من الموات كالا
 يتفق به من ارض لا ينقطع الماء عنه او لعلته الماء عليه وما
 اشبه ذلك مما يمنع الزعامة فما كان عاديا لا ملك عليه
 او كان مملوكا سبي دار الاسلام لا يعرف له مالك بعينه
 وهو بعينه في العام وهو كمال لو وقف انسان في ارضي
 العام وصاح لم يسمع القصور منه فهو موات ملك ثلثة
 اشياء باذن الامام باختياره وفرضه خارج عليه ان يملك
 وسبقه من مائة الا انها بر وفي حجره ارضا ولم يفرها ثلث سنين
 اخذها الامام ودفعها الى الغير فلا يجوز باختياره ما قرب من العام
 يترك المرنى لاهل القرية وطره مضاعفهم ومن حقهم ان يبره
 فله في مائها اربعون ذراعا وان كان للناجح فستون ذراعا

ونحو الكفالة بأجل محمول فان كفر بماله في القطع والديار
 او التبرير او لم يجران او هبوب الرياح او بطل السماء او غير
 ذلك عشرة اشياء لا يقع الكفالة به الوديع والعوارض و
 اموال الشركة وبالبيع على البائع وبالاجارة وبالحمل بعينها
 وبالبيع ويدل الكتابة وبالسقاية اليه على المعنوي ومعنوي
 البعض فهو كالكتابة عند ابي حنيفة ربح وبالحمد ود الفود وكل
 ما هو امانة ولا يجوز نقله البراءة في الكفالة بالشرط ولا يقع
 الكفالة الا بقبول المكفول في المجلس الذي فيه فغير واحد وهو
 ان يقول الربيع لو رزته اكفلوه حتى يما على من الدين فكفلوا
 عندهم غيبة العزاء جاز وبشراء الكفيل ثلثة اشياء باءاد
 الاصيل باءاد رب المال الكفيل اربعة اشياء يرجع
 به الكفيل او يصدق به عليه او مات فورته الكفيل وان
 ابراء رب المال بشراء رد ذلك لا يرجع به على الاصيل وبقي
 حق صاحب الحق على الاصيل اربعة اشياء لا يوجب
 الرجوع على المملك بما غرم للمستحق رجلا اشترى عبدا فابن
 فاستحقه رجل فغرم الفاضل قيمته والعبء له بالقيمة ولا يرجع
 بما ضمن على المنصوب منه ورجل وهب عبدا فابن فاستحقه
 رجل فغرم الموهوب له قيمته فالعبء له بالقيمة ولا يرجع بما ضمن
 على الواهب ورجل استعار عبدا فابن فاستحقه رجل فغرم
 قيمته والعبء له بالقيمة ولا يرجع بما ضمن على المعير اربعة اشياء
 يوجب الرجوع على المملك بما غرم للمستحق رجلا رهن عبدا

فابن العبد

فابن العبد فاستحقه رجل فغرم قيمته يرجع به على الراهن العبد
 للراهن ورجل ادعى عبدا فابن فاستحقه رجل فغرم قيمته
 باءاد موالي العبد فابن العبد ورجل الكفيل قيمته يرجع به على المكفول
 عنه وان كانت الكفالة بغير امانة لا يرجع بما ضمن والعبء له
 ورجل اقر عبدا فابن فاستحقه رجل فغرم قيمته ويرجع على الاقر
 بما ضمن والعبء للاقر **كتاب الحوالة** شرط جوار
 الحوالة ثلثة اشياء رضا المحيل والمحتال له والمحتال عليه واذا تمت
 الحوالة برئ المحيل عن الدين ولم يرجع المحتال له على المحيل الا بثلثة
 اشياء يموت المحتال عليه مفلسا ويجوز له الحوالة وحلفه ولا يثبت
 وان يلقه القاضي في حال حيوة في قول ابي يوسف وعمر
 ربح واذا طالب المحتال له المحيل بمثل مال حوالة فقال المحيل
 اعلنت بدين في عليك لم يقبل قوله وكان عليه شئ الدين
 وان طالب المحيل المحتال عليه وقال اعلنت بدين في عليك
 فاقول قول المحيل وبكرة الشفاح وهو قرض استفاد
 فيه المقر من امر خطه الطريق **كتاب الاقرار**
 اقره وضمن لقطا يكون اقرارا عند المطالبة رجلا قال لرجل
 ان في عليك الف درهم وقال نعم او قال نعم اعطيكها او قال
 لا اعطيكها او قال ساعطيكها او قال سوف اعطيكها او قال قد
 اعطيكها او قال لا اعطيكها اليوم او قال لا اعطيكها ابدا
 او قال اترتها لك او قال اخذها او قال لقدها او قال
 اترتها او قال غدا دفعا او قال رسل غدا في ترتها او

كتاب الحوالة
 شرط جوار

قال لم يقل بعد او قال من يقبضها او قال لسرعين او قال
 لسرعين اليوم او قال اجبر اليوم او قال لا تزني اليوم او قال
 لا تأخذها مني اليوم او قال لا تأخذها مني او قال اجعلني فيها او
 قال افرها او قال تنفس فيها او قال ما كنت متفاضا اليه
 فيها او قال قد عمتني بها او قال لم يمتني بها او قال اذيتني فيها
 او قال لا اقبضك او قال قد حصر علي ما به او قال حتى تقدم
 علما او قال اجلني غريمك او قال صا لي علي شي او قال
 اغنيها لك او قال حشرك لك او قال وجبتا لي او قال
 فقتل بها علي او قال لا يزيد وجودها او قال لم
 يصرفني لا يجد ذلك او قال افرمك عذرها فقال نعم او
 قال اعزتك ذاتي هذه فقال نعم او قال منج ذاتي هذه
 فقال نعم او قال اتبع ما يار فقال نعم احد عشر لفظا يكون
 اقرارا بغير المطالبة او قال كتب لك صكاً بيدي بائف درهم
 او قال كبر جراف لفلان ان لا علي الف درهم او قال علمه او
 بشرة او قال قل له او قال استشهد ان لا علي الف درهم او قال
 له لرجل افر فلانا ان لا عليك الف درهم فقال نعم او قال علمه
 او بشرة او قل له او استشهد فقال نعم عشرة الفا لا يكون اقرارا قوله
 وجبت في كتابه ان لفلان علي الف درهم او قال وجبت
 في ذكر حسابي او قال وجبت بحظي او قال كتب بيدي
 او قال لا تشهد لفلان ان لا علي الف درهم او قال لا تشهد علي
 لفلان او قال لا تشهد لفلان علي ذمتي فلا تجزه ان لا علي

الف درهم

الف درهم او قال لفلان علي شي فلا تجزه ان لا علي الف درهم
 شيه الفا لا يكون امانة او قال لفلان عذرها ما به درهم علي
 في كسبه او لا في شتي او صندوبي الف درهم اثنان يكون
 اقرارا بالشركة قوله لفلان شيه ما به الف درهم او قال له في
 فري الف درهم او قال كفي عذرها الف درهم يكون اقرارا
 لا بالف درهم علي عذره الف درهم ودينه فرض او قضاء
 فرض يكون اقرارا بالدين ثلثة الفا صديق فدا او قال
 اقرضني الف لكن لم تدفع اليه او اسلمتني الف او اعطيتني الف
 لكن لم تدفع اليه اربعة الفا لا يقضي فيه او قال قبضت
 منك الف واخذت منك الف لك لم تدفعني ان اذهب
 بها ولو قال دفعت اليه الف او قال قد بينه الف لكنه لم اقبلها
 لا يقضي ويلزم الالف بشدة الفا يلزم فيها دراهمان
 او قال لفلان علي درهم ودرهم او قال درهم درهم او قال
 درهم قبل درهم او قال درهم بعد درهم او قال درهم بعده درهم
 او قال درهم لا بد درهمان يلزم درهمان استخسانا ثلثة الفا
 يلزم فيها درهم واحد او قال له علي درهم او قال درهم بدرهم
 او قال درهم في درهم ولو قال له علي درهم كثره يلزم عشرة
 درهم ولو قال له علي درهم يلزم ثلثة درهم ولو قال له علي مال
 عظيم يلزم ما يتا درهم وكذا لو قال له علي مال كثير يلزم
 ما يتا درهم وكذا في نوادر هنيام لفلان علي مال لا قلندر
 ولا كثره يلزم ما يتا درهم لا لما قال لا قلندر لثمة والمال

الكثير ما تنازعهم ولو قال غيبته من الخطأ أو لغيره فبطلت ما تنازعهم
بصدقه ذكره في المهارد وفيه ولو قال له علي عشرة دنانير بكذا
نوب واحد والقول قول في العشرة وكذلك لو قال له علي عشرة
دنانير ولو قال له علي عشرة دنانير أو بكذا بكذا بكذا
نوباً **باب الرجوع** عن الإقرار بغير حال هذه هي
في الرضا أو أبي أو أبيته ثم أراد أن يزوجها وقال أو همت
أو أخطأت أو نسيت وصدقة المرأة في ذلك جاز
أن يزوجها ولو ثبت على القول الأول ثم تزوجها ففرق
بينهما وكذلك المرأة إذا فرقت ابنة أخوها في الرضا أو أبيته
أو أبوها ثم قالت أو همت أو أخطأت أو نسيت ولو
ثبت على قولها الأول ثم تزوجت بغير فرق بينهما إذا
صدقها الزوج وإن أقر به الرجل ثم رجع فبطلت ما هذان
على صديق مقالة لا يجوز نكاحها ولو كان تزوجها
فرق بينهما ولو أقر أم رجلاً وقال أو همتا بغير النكاح ولو
أقر الزوج بعده أمها اخت في الرضا أو أمه أو أبيته ثم قال
بعد ذلك أو همت لا يبطل النكاح استحساناً والقول على
ذلك رجلاً قال بعده هذا أبي أو أبي أو قال جاريتي هذه بنتي
أو أمي ثم قال أو همت ولو لم ينسب موقوف لا يبطل النكاح
ولو ثبت عليه الزوج وهو موقوف النسب لا يفرق بينهما
وإن كان مجهول النسب فبطلت بولته لمثل فرق بينهما وإن
صدقة المرأة يثبت كل واحد منهما من الآخر ولو أنه أقر بأن

بني

بني فحده المقر ثم ادعى المقر لنفسه جازاً لا في حصيل واحدة
وهو أن يكون متباً صغيراً في يد رجل فقال هذا ابن عبد الله
قال ابن فلان الغائب وكذا المقر ثم ادعى المقر لنفسه لا يجوز
ولا يثبت نسبه من يد رجل أبيه حقيقاً وكل من أقر لرجل بغير
فحده المقر ثم رجع إلى نفسه بغير إقراره بصدقه ولا يثبت
برجوعه شيئاً إلا في حصيل واحدة وهو أن يقر لرجل بأنه
مملوك فلان وهو مجهول النسب كذا فلان ثم رجع إلى
نفسه بغير يثبت رجوعه شيئاً سببه استثناء لا بصدقه المقر
في دعواه إذا باع عبداً متباً فأسد أو سلم إليه ثم استرده
البائع فقال المشتري بغيره فلان لم يصدق ويوم برده
على البائع إلا أن يرضى بقوله وصدقه المشتري في إقراره
في ما أخذ البائع القيمة أو عبداً ما سوره استراه في رجل لا يأخذ
بالبين فقال المشتري قد بعته فلان لم يصدق وأخذه صاحبه
بالبين فإن رجع المقر وصدقه في إقراره وأخذه بالبين
يقال للمالك القديم حذو الثاني إن نسيت وإن نسيت
دفع وعبد جني خبائث فجاء المحمي عليه يطالب بمولاه بجباية
فقال قد بعته فلان لم يصدق ويقال لمولاه أدفعه بالجباية
إذا دفعه وإن دفع ثم جاء المقر بالبائع فصدقه في إقراره
أخذ القيد من ولي الجباية ورجح هو على البائع وهو المقر
بقيمة إن كان باعاً وهو لم يعلم بالجباية وعبد ثا دون
محفدين فجاء الزموا ويسعوه في الدين فقال مولاه

قد كنت بعت في فلان لم يصدق وبتاع في فلان جاء
 المشتري لا سبيل على البعد مشتري الدار اذا قال للشفع
 قد كنت بعتا في فلان قبل طبعك بالشفقة لم يصدق وكان
 للشفع اخذها فان جاء المشتري لا سبيل على الدار حصر
 وهب شيئا وسلكه اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهوب قد
 بعت في فلان الغائب لم يصدق يعطيه له بفسخ البعثة وان جاء
 المشتري وبعده في اقراره كان له ان يأخذ البعثة من الوهاب
 ولا شيء له على الموهوب سبب مواضع سكوت الرجل يكون
 اقرارا بالرق اذا باعه وسكت او اقره او رهنه او خلع
 عليه او تزوج عليه او بعت له رجلا او تصدق عليه فسكت عنه
 الا يجاب والقبول ثم ادعى بحجة بعد ذلك لا يسمع
 ودعواه الا بالنسبة ومن اقر بملك او موزون او غيره ومن
 ولم يفسد والقول قوله في ارضية الا في ثلثة اشياء
 اذا قال لفلان على الف اذ قال لفلان على الف في
 من متاع او من قرين ثم قال في زبوف او بغير حجة
 لا يصدق ويلزمه الجهاد وكذا ان وصى ذلك باقراره
 وقال ابو يوسف وجده حصة ان وصى ولدان اقرارا لرجل
 بخاتم فلان خلفه والعقود وان اقر بالشفقة قبل النقل
 والمجنون والحمار وان اقر بملك فلان العبد ابن الكسوة
باب اقرار المريض ثلثة في غماء المريض كما في غماء الصفة
 اذا اشتري شيئا في مرضه اذا استقرض او تزوج امرأة

بغير

بغير مثلها اقراره المريض يصدق في حق غماء الصفة و
 الوزنة اذا اقر بما يستفاد دين وجب عليه في الصفة او اقر
 باستيفاء دين وجب عليه في حالة المريض به لا عما ليس به
 وان كان به لا عما هو مال يصدق في حق الوزنة ولم يصدق في
 حق غماء الصفة او اقر بما يستفاد ما هو امانة في يده وارنه
 او اقر بما رانه بين من يقرها صدق فيما بينه وبين غيره مثلها و
 يقدم على الدين الذي اقر به في مرضه خمسة في الاقارب لا يصدق في
 المريض اذا اقر لوزنة بينه وبين او اقر باستيفاء دين في واردة او
 اقر باستيفاء ما ر مضون عليه او اقر باستيفاء دين هو كفيلا
 به او اقر باستيفاء كتابه عليه كانه في مرضه جازا اقراره في
 حق الثلث واتفقوا انه لو كان الدين للكتابة في الصفة والاقرار
 بالاستيفاء في المرض جازا ثلثان في الاقارب لا يجوز في الحار ونقذ
 في المأزاد اقراره بينه وبين من راء في مرضه ثم مات اقراره في
 الاقارب لا يجوز في الحار ولا ينفذ في المأزاد وان شهد مال المقر له
 مريض اقرارا به بينه وبين غيره فنفذ ثم مات المريض او اقر له
 بين ثم طلقها طلقا تاما ثم تزوجها ثم مات المريض او كان
 نصرا ثانيا فاسلم او اقر لغيره ولا ين فمات ثم مات المريض او
 نفى كجز للرجل الاقرار به اذا اقر به دولته ذرو حجة ومولا ثلثة
 نفى كجز للمرأة الاقرار بهم اذا اقرت بها ذرو حجة ومولا هار
 ولا يجوز اقرارها بولدها الا ان يصدقها الزوج او شهد القائل
 بولادتها ومن اقر بان فلانا اخوه لولمة لا يصدق في النسب

وَلَكِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَوْلَةٌ أُرِثَ بِسَبْحِ الْمَقَرِّ الْخَيْرِ **باب**
الاستثناء خمسة استثناء إذا استثنى في بطنها صح الاستثناء
 الشرط إذا اقرب جارية لرجل الآ في بطنها أو تصدق جارية الآ في
 في بطنها أو أجز أو أو طي في الاستثنى ما في بطنها أو قانع على
 جارية الآ ما في بطنها أو صانع ثم دم العمد على جارية الآ ولدها كسنة
 استثناء بطن في الشرط والاستثناء جميعا رجل باع جارية وله شئ
 ما في بطنها أو صانع ثم دعواه على جارية الاستثنى ما في بطنها
 وإن قال له على مائة درهم الآ دينار أو آ فغير خطية لزومه
 مائة درهم الآ دينار أو قيمة القير وإن قال إن هذه الدار
 لفلان الآ بناؤها لا يقع الاستثناء وللمقر الدار مع البناء
 ولو قال فلان بناء هذه الدار لي والعرضة لفلان فهو كما قال
 ولو قال غصبت من فلان عبد الآ تسعة عشر فلان لم
 عشرة ولو قال لفلان على ألف درهم الآ ألف لزوم الألف
 ولو قال على ألف استغفر الله الآ مائة لزوم ألف درهم أو أكثر
 يتم في فوصية لزماه جميعا وم أقر به آ في اصطبل لزوم الدابة
 خاصة وإن قال غصبت منه زوبا في ثوب لزوم ثوبه
 جميعا وكذلك لو قال له على ثوب في ثوب لزوم ثوبه جميعا
 ولو قال له على درهم آ عشرة كزوم درهمه عند آ
 خفيفه ربع وقال صاحباه يلزم عشرة دراهم وقال ربع
 يلزم ثمانية ولو قال له على الف درهم آ ثوب أو خنجر
 يلزم الألف ولم يقيده في نفسه **كتاب الشراكة**

الشراكة

الشراكة على ضربين شراكة عفو وشراكة امتلاك فشركة الامتلاك
 أن يري الرجلان عينا أو بشرتين بينهما ولا يجوز لاح لأن ينصف
 في نصيب الآ في الآ بامره وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالجني
 لما يتركه العفو على الزبغة أو وجه مفادقة وعنان وشركة
 الضابح وشركة الوجه أما المفادقة أن يشتركا الرجلان
 قيتا ويألف في مالهما ودينهما فتعقد بين محرمين المسلمين لا
 يجوز بين الحر والمملوك وبين القبيح والبالغ وبين المسلم والكافر
 وتعين الوكالة والكفالة وما يشتر به كل واحد منهما يكون على الشراكة
 الآ طعام أهل دكسوتهم وما يلزم كل واحد منهما من الديون والآ
 عما يقع فيه الشراكة فالآ في صناعته والآ في ورشة آ ما يقع
 فيه الشراكة ووصل إليه يده بطلت المفادقة وصارت
 الشراكة شراكة عنان ولا ينعقد الشراكة الآ بالدرهم أو لثاثير
 أو الفلوس النافقة ولا يجوز فيما سوى ذلك الآ أن يتعاضدا الناس
 كالشركة والشركة فيصح الشراكة بينهما وإن أراد الشراكة بالعود
 باع كل واحد منهما نصف مال نصف مال الآ في وآما شراكة العنان
 فيصح على الوكالة دون الكفالة ولا يقع الآ بما يقع المفادقة
 ويجوز أن يشتركا في جهة آح الدراهم وفي جهة الآ في دنانير وما اشترى
 كل واحد منهما للشراكة طوبى لهما دون الآ في ثم يرجع على شريكه
 بحصة فيه فإذا هلك مال الشراكة أو أحد المالين قبل أن يشترى
 شيئا بطلت الشراكة وإن اشترى آح بماله وهلك مال
 الآ في قبل الشراء فالشركة بينهما على ما شرط ورجع على شريكه

بحصة من ثمنه ويجوز الشراكة وإن لم يخلط المال لا يجوز الشراكة
 إذا استوطنا لاح درهم مسماة من الربح وجاز لكل واحد من
 المتقاضيين وشركه العنان ببيع المال بضاعة ويدفع
 مضاربة ويؤكل بمن يتصرف فيه وبين في المال بدائنة
 وأما شركة الصباغ فبما طاب أو الصباغان يشتركان على
 أن يتقلا الاعمال ويكون الكسب بينهما يجوز ذلك وما قبل
 كل واحد منهما من العمل يلزم ويلزم شريكه وإن عمل أحده دون
 الآخر فالكسب بينهما نصفان وأما شركة الوجوه أن يشرك
 الرجلان ولأمان لهما على أن يشتريا بوجهها وسعيا
 ويبيع الشركة على هذا وكل واحد منهما وكبير الآخر فيما يشتره
 فان شرط أن يكون المشتري بينهما اثنتان فالربح كذلك
 ولا يصح الشركة في ثلثة أشياء في الاحتطاب و
 الاحتطاب والاستسقاء فان احتطب أحدهما فهو له
 وفي الاستسقاء إذا كان لاح بغرة ولا في روية على
 أن يقبلا والكسب بينهما لم يبيع الشركة والكسب وكل
 للذي استسقى عليه أو مشروبه إن كان صاحب البعير
 وإن كان صاحب الروية فعليه أو مشروبه وكل شركة قاسية
 فالربح بينهما على قدر رأس المال ويظهر شرط التقاطع فيه
 ويظهر الشركة بارتبة أشياء بالموت والردة مع اللحيق
 ويجوز مجنون المطبق **كتاب المضاربة** المضاربة
 عقد على الشركة بما رزق أحد الشريكين ومن الآخر غير مختص

بالمال

بالمال الذي يفتح الشركة فيه ومن شرطها أن يكون الربح بينهما متساويا
 ثلثا أو نصفًا أو ربعًا حتى لو شرط لرب المال أو للمضارب
 ثمانية درهم من الربح والباقي للآخر لا يجوز وينعقد المضاربة بثلاثة
 الفاظ إذا قال أحد المال مضاربة أو مقادعة أو معاينة على
 أن يكون الربح بينهما أو لا يتم العقد إلا بدفع المال إليه ولا بد
 لرب المال فيه ويخص نفعه بخمسة أشياء إذا حصل له
 المكان والزمان والتنوع والجسر ومن يبيع بثمنه استناد لا
 يملك المضارب وإن قال غير في هذا براءتك الأقاضى ولا
 الاستدانة على المضاربة وإن لا تأخذ التسامح ولا يشترى
 بما لا يتعاقب الناس فيه مثل ولا يعق من مال المضاربة ولا يجاز
 ولا يدبر ولا يستولد ولا يزوج الأمة عشرة أشياء يملك
 المضارب وإن لم يقبل غير براءتك أن يودع المال ويبيع
 ويغير ويشتري البت يحفظ فيه متاع المضاربة ويبيع بالنقد
 والنسيئة ويؤكل ببيع ما يشترى ويشتري ما حازله أن يشترى
 ويأذن العبد المضاربة بالتجارة ويملك ثلثة أشياء إذا قال
 غير براءتك أن يخلطها بماله نفسه ونشره في يد دفع
 مضاربة وإذا دفع مضاربة بغرض من رب المال لم يعقن ولا
 يفتقر في المال المضارب الثاني حتى ترجع فإذا رجع ضمن
 المضارب الأول لرب المال بدفع مضاربة بالثلث فإن
 كان رب المال قال له ما رزق الله شيئا نصفان فرب
 المال نصف الربح وللمضارب الأول السدس وإن كان

قار ما زكك الله بينا نصفان فلهذا مضارب المتباينين
 وما بقي بين رب المار وبين المضارب الا اقل نصفان
 وان قار ما زكك الله على نصف دفع المار الى
 مضاربة بالنصف فللثاني نصف الرب ورب المار نصف
 ولا شيء الا اقل وان قارها بالدفع لك الثلثان فرب
 المار النصف ويضمن الا اقل للثاني بمقدار سائر الرب
 وان اختلفا في النوع والمقدار الذي شرطنا القول
 قول رب المال وان اختلفا في عموم الامر وتحديد
 وفي مقدار راس المال بالقول قول المضارب فان اقره
 بشراء الطعام بملك شره مخيط والدفع سبعة يقر بكون
 دفع المال مضاربة الاب والوجهي وشرك الثمان والمعاوية
 والعبد المادون والمكاتب اربعة اشياء لا يجوز للمضارب
 ان يشتري دارهم حرهم من رب المار ودارهم حرهم من نفسه
 والمحرمات ممن ولد له امارة والمحرمات ممن ولد له
 اما رب المار ان كان في المار ربح جاز ان يبيع
 دارهم حرهم منه وولد له امارة ولا يجوز المقاربة ببيع
 اشياء بالدين والعرف والمكبر والموزون وبغير الذهب
 والبقية وغير ذلك مما ينبغي في العقود ونفقة المضارب
 في ماله ما دام يقر في بلكه وان سافر لم يقر نفقته في
 ماله المضاربة اربعة اشياء ينقص به عقد المضاربة المو
 والردة مع التحوين ويجوز بكون الربح ولو غل ولم

تعلم

يعلم المضارب جاز نفس فانية وان علم به المار وخر جاز لربها
 الغزل ولاكن لا يشتري بغيره شيئا اخر **كتاب الشفعة**
 الشفعة واجبة للثاني بعد المخلط في نفس البيع ثم المخلط في حق
 وهو الرب ورب الطريق ثم الجار وليس للمخلط في الشرب واليمن
 شفعة في الرقة مع المخلط في نفس البيع فان سلمه فليس له شفعة
 في الطريق فان سلمه فلهما وشفقة بحجب بعد البيع وتستر
 بالاشهاد والطلب او بملك اذا سلمها بالمشتري او حكم بحاكم
 وشروط الطلب ان يشهد في محله على المطالبة ثم يشهد منه
 ويشهد على البائع ان كان البيع في يده او على المتاع او عند العقار
 فاذا اقر ذلك استقرت شفعة ولا تبطل بالتأخر وقال محمد ربح
 ان اقر الله قولي فله الا يشهد شرا بطلت شفعة وان كان
 البيع في يده البائع بجارحه الشفعة ولكن لا يسمع العاين
 بنية الشفع الا بحجة المشتري فيفسخ العقد بمشهده ويقضي
 بالشفقة على البائع ويجوز العدة عليه ان كان شراؤه خالاً
 ولا يفتى بالشفقة حتى يحضر الثمن او لو حل بوجوه او ملته ايام
 فان احضر الثمن والا ابطل شفعة وان كان الثمن مؤجلاً اما
 ان يحل الثمن ويقضى له به واما ان يقبر حتى يحل الاخر فان
 كان اشتراه بغير اخذها الشفعة بقيمة وان اشترى بها بمكيل
 او موزون اخذها بمثل وان باع عقاراً بعقار اخذ الشفعة
 كل واحد منهما بقيمة الاخر وان ابتاعها بدارهم ثم دفع اليه
 ثوباً عند اخذها بالدارهم والشفقة واجبة في العقار وان

كان مما لا يقسم كالرجي والحمام ولا ينفق في غيرة استبداد في
 عقار قسم وفي دار بترتج عليها او نجال بها او شباو بها
 دارا او بضاو بها او يفتن عليها عتدا او بضاو عليها
 بالانكار او بضاو لا دارا او بضاو في العود والنفق
 سنة عشر شتا بطل به النفقة اذا صاح في شفعة على غرض اخذه
 او مات الشفع او لم يشهد في المجلس الذي سمي او لم يشهد على
 احد المتبايعين ولا عند العقار او ضمن الدرك عن البايع او
 استبداه في المشتري او استوهبه او اشتره او اشتاوه
 او استوصاه او استأله ان ينفق به عليه او سلك قبل العلم
 بالبيع ثم علم او سكت بعد العلم او كفر بغيره او كان الكف
 موحلا فانظر حلولا الاجل ولم يطلب او باع الشفع ما
 يشفع به قبل ان ينفق له بالشفعة او ذهب في المشتري
 بغير ما يشفع الشفع حتم استبداد يرد البيع فيه
 ارجح المشتري ولم يرد فيه حق الشفع فاذا رده المشتري
 بخيار الشرط او بخيار الردية او بعيب بقضاء القاضي فلا
 شفعة للشفع وان رده بغير قضاء بعد القبض او تقايلا
 العقد فليس شفعة واذا اقر الشفع ببيع الدار بالثمن
 فسلم الشفعة ثم ظهر انها بيعت بحماية او بخر حنطة او بغير
 فهو على شفعة وان ظهر انها بيعت بالثمن او بغير قيمة الف
 بطلت شفعة وان اقر انها بيعت بحنطة او بغير او بيعت
 في فدان سلم ثم ظهر البيع بغيرهم او بغيره فهو على شفعة

وان اشترى

وان اشترى افرجة مشفرة واقرح منها حاز ونجار ياخذها بشفعة
 وان قال اخذت مالزي بارضي واليه المشتري لم يكن له الا ان
 ياخذ الجميع او تركت الجميع في رواية وفي رواية لا ياخذ الا ما
 حازه اربعة استبداد لا يكون الا في مفرور الشفعة والشفعة
 واستبداد جارية الابن واستبداد جارية مشركة بيازة رجل اخذ
 ارضا بالشفعة او فاسم ثم بيه فيها او غرس ثم استحققت لايح
 الشفع والقاسم على البايع والمشتري بقيت البناء والغر
 وكذا لا لب لا يرجع في الابن بغير الولد ولا الشريك على الشريك
 بغير الولد كتاب الاجازة عقد على المناهج
 بعوض وشرط جوازها ثلثة استبداد اجل معلوم وعمل معلوم وبديل
 معلوم وما جاز ان يكون ثلثا جاز ان يكون اربعة في الاجارة
 والاجارة بغير معلومة ثلثة استبداد اخ المدة في استبداد
 الدار للسكنى والارض للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة
 اربعة كانت دائرة بغير معلومة بالسنة بالعقد كمن اشترى
 ثوبا على ان يصبغ او ثوبا ليحيط او شباو دابة ليحمل عليها مقعدا
 معلوما او مكرها مسافة معلومة ونارة بغير معلومة بيا بغير
 والاشارة كمن اشترى رجلا ينقل له هذا الطعام فاما استبداد
 الدور والحواسن للسكنى حاز وان لم يبين ما يعل فيه وله ان
 يعمل فيه كل شيء الا ثلثة اعمال عمل الحداد والقفار والطحين
 واما استبداد الارض للزراعة لا يجوز ما لم يبين ما يزرع فيها
 ويقول على ان تزرع ما شئت واما استبداد الدواب

اخذها

فيها

للزكوب والمح فان اطلق الركوب حاز له ان يخرج منها شاة وذلك
 واستباحه نوازل اللبن والطين فان قال علي ان يركبها فلان
 او على ان يلبسها فلان فاركب غيره او اليسر غيره فوطيت
 كان ضامنا الاوجه على ضربين احدهما مشترك واجه خاص
 فالوجه المشترك الصباغ والعقاد ويحاط به غيره يستحق الاوجه
 بعمر والمناخ في يده امانة والوجه الخاص ان يستاجر حيا
 شجرة لخدمه او يبيع غنمه وليس ان يستجر لباقره الا
 ان يشترط ذلك وما نف بعد ضمان عليه وان استباحه دارا
 فلا وجه ان يطالبه اوجه كل سنة يوم الا ان يبين وقت
 الاستحقاق بالعقد وان استباحه بغيره الى ملكه فليجار ان يطالبه
 اوجه كل مرة واذا استباحه خبازا لخبز في بيته لا يستحق الاوجه
 ما لم يقع منه واذا استباحه رجلا ليعزب له لئلا يستحق الاوجه
 اذا اقامه عند ابيه خيفة روح وقار صاحبه لا يستحق ما لم يشترط
 غنمة استباحه لا يجوز الاستجار عليها حج والقرعة والامانة
 والاذان والقنا والذئب والنوح واجارة المتناع في المنقمة و
 استجار دار سكنى دار اقرى واستجار عبدا لخدمه بخدمته بعد
 آفه واستجار المرقى والاجام والشجار والقضبان واستجار
 الاشجار بسبب عليها ثياب واشترى غمرة على رؤس الاشجار
 ثم استباح الاشجار بسبب الثمن عليها او استباح طحنا
 ليطحن لكر حنطة بذرهم وقفيره فذوقه ذلك ان يشترى
 ان يشترى زرعاً في أرضه واستباحه الأرض مدة غير معلومة

لبيك

محدثها

لبيك الزرع غنمة استباحه بالاجارة مؤثقة وخبر
 المعقود عليه وجفاف الماء عن العينة وانقطاع الماء عن البرقي
 والحق الاوجه دين لا يملكه القضاء الا امانة وانقطاع الملك فيه
 الى الغير والارثاء ومع الحق بدار الحرب والارض والسفر و
 الاقل سببا اذا اكرى دابة ثم عرض المكارى او عرض البئر
 او بد المكنى ترك السفر او استباحه دكانا في السوق لغيره
 فذهب راس مال فافلس كتاب المارعة قال
 ابو حنيفة رح المارعة باطله بالقبض والثلث والربع وقار ابو
 يوسف ومحمد حازرة على مدة معلومة وان يكون الخارج شايعة
 بينهما فهي على اربعة اوجه اذا كان البذر لواحده والعمل والبقر
 في الاوجه او العمل والبذر لواحده والعمل والبقر في الاوجه جازت
 المارعة وان كانت الارض والبقر لواحده والبذر في الاوجه
 فهو باطل واذا استجار المارعة فالحارج على الشرط فان لم يخرج
 الارض شيئا فلا شيء للعامل واذا افسدت المارعة
 فالحارج لصاحب الملك الارض وان كان البذر في قبيل
 صاحب الارض وللعامل اوجه مثل البذر لا يزيد على مقدار
 ما شرط له في الخارج في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح
 اوجه مثل ما بلغ واذا كان البذر في قبيل العامل فلصاحب
 الارض في ثمنها نصف مثل الارض بالثمن ما بلغ والخارج
 للعامل وان عوقبت المارعة فامتنع صاحب البذر من
 العمل لم يخرج عليه ولو امتنع الثاين بجزر على العامل ونفقة المارعة

فيمتد يوم الغضب وان شاء ضمن ما قلته يوم الغضب في ثلث
سنتين ولا يزد قيمتها على خمسة آلاف درهم وينقص منها
عشرة دراهم او باع بمارته بعد ما اذاد ثلث في يده فورا
فان المالك باختيار ان شاء ضمن المشرى قيمتها يوم الغضب
وان شاء ضمن البايع قيمتها يوم الغضب في قول ابي حنيفة
رج او غضب غيره اخصار عند حلق المالك باختيار ان شاء
اخذ حكر ولا شيء عليه وان شاء تركه وضمنه مئة ذلك الصغير
ان وجد وان انقطع في ايدي الناس بغير قيمته يوم الغضب
او غضب ثوبا فصنفه ببيع المالك باختيار ان شاء واخذه
وضمنه قيمة البيع وان شاء تركه وضمن قيمته ابيض او غصب
سويقا قلته بيمين المالك باختيار ان شاء واخذه وضمن
له ما اذاد اليمين فيه وان شاء تركه وضمنه مئة سويقه او غصب
شاة فبئرها فاما المالك باختيار ان شاء ضمنه قيمتها وسكنها
اليه وان شاء ضمنه نقصانها او غصب عنها فبئها فاما المالك
قيمته بقول الغاصب يوم الغضب ثم ظر العين فاما المالك باختيار
ان شاء اخذ الثمن وان شاء اخذ العين ورد العوض وان
غضب ارضا فبذرها خطه ثم اخذها وهي بذر لم يثبت
بعد فان المالك باختيار ان شاء تركها يثبت ثم يقول اقلع
زرعك وان شاء اعطاه بما اذاد البذر فيقوم الارض وليس
فيها بذر ثم تقوم وفيها بذر او هدم بناء رجل وقيمة البناء ما به
وقيمة الزايب المهدم ثلثون فاما المالك باختيار ان شاء ضمنه

مائة وصار الزايب المهدم له وان شاء ضمنه سبعين ولا شيء
للهادم في الزايب المهدم او غصب غلاما قيمته خمسين نخبها
فصار ثوبا في الثا فان المالك باختيار ان شاء ضمنه خمسين
يوم حصاه وتركه الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شيء عليه او
وجاهه اثلثت للولوة فصار جيب الدجاجة باختيار ان شاء
اعطاه قيمة للولوة وان شاء اعطاه الدجاجة واخذ قيمتها في
صاحب اللولوة سبعة اشياء يوجب النقصان رج او غصب
جارية شاة مائة فانكسر ثوبها ياخذها ويضمن النقصان
او غضب ثوبا فخره فاقا بيسر يضمن النقصان او غضب
عمدا قادي القرآن او جبارا فبئها ياخذها ويضمن النقصان
او غضب جارية فولدت في بده ونقصها الولادة ياخذها
ويضمن النقصان او غضب عنها فاستعملها وانقصت استعمالها
ياخذها ويضمن النقصان او غصب ثوبا فابح او جارية فخر
فردته في الابان ياخذها ويضمنه نقصان ما دخل من العين
بالابان والزنان لم يكن ابن فبر ولا زنت او غصب ابنة
بغير او جارية فانكسرت ان كانت ثوبا عددا ياخذها
ويضمن النقصان وان كانت ثوبا وزنا ان شاء اخذها
ولا شيء له وان شاء تركها وضمن قيمتها من الذهب والفضة
عشرة اشياء اذا تغيرت المعضومات وزال الاسم وعظم المانع
انقطع حق المالك فيها اذا غضب شاة فبئها او شوية او خطه
فطحنها او خديها فجعل سيفا او صغرا فجعل آنية او حشبا فجعل

لا يخرج لأجل أدنى بغير أو بقره فلم يقدر على أخذه فمأه بهم
 فمهم فقتل أو تردى في بئر فلم يقدر على ذلك فمهم فخرج
 أو أصاب الرمح السهم فمهم أو شمل أو قتل أو أصاب أو ترك
 الشبهة على الذبح والرمي وإرسال الطلث سببا وإرسال سبيل كل
 على صيد فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم
 وسير عليه مسلم فقتله بغير إسحتنا وإرسال عليه على صيد فمهم
 منه قطعه فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم
 وإرسال على صيد وسير فقتل ذلك الصيد وصيد آخر فمهم فمهم
 في موضع فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم
 فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم
 شجرة أو إنسان فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم
 ربح أنه لا يخرج وقال فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم
 الصيد وأن يكون الرامي سمع حشر الصيد وأن وقع السهم بالصيد
 فتأمله حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى أصابه بولكل وإن
 قعد عن طلبه لا يؤكل خمسته وعشرون شيئا لا بولكل فمهم فمهم
 والصيد والصيد والصيد والصيد والصيد والصيد والصيد
 الكلب والقرود والخنازير والبقر والحمير والبرص والفقير
 السحفاة والحدأة والغراب لا يقع الذئب على كل حييف وكل ذي
 ناب من السباع وكل ذي حلق من الطيور والحرة والفأرة
 والعقرب وجميع هوام الأرض ثمانية أشياء لا يؤكل لحمها إلا
 وغراب الزرع والسمك والبرص والبرص والبرص والبرص

الجراد ويكره أكله في الغر عند أبي حنيفة ثمانية أشياء من الميتة
 يجوز الاتقاء بالقرن والطف والعصب والوصف والوبر والفتور
 والربص سواء كان مأكول اللحم أو غيره وإن ذبح مالا بولكل فمهم
 فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم فمهم
 أشياء أن يجد شقعة أو لا ثم يبيع الشاة وأن يوجهها إلى القبلة
 ويشتد قواها ويسم الله ويذبحها ولا يذبح مع اسم الله مع اسم غيره ثمانية
 نوع يجوز بجنهم الرجل المسلم والمرأة المسلمة والكنانية واليهودي
 والنصرانية واليهودية المأخوذ بغير الذبح والافس واليهودية الذي
 أحد أبويه مسلم أو كناني أو أفرنجي أو مجوسي أو نصيري أو مجوسي
 المجوسي والوثني والمرته والحرم إذا ذبح صيد أو ترك الشبهة عند
 كتاب الأصابع الأربعة واجبة على كل من سئل بمقيم
 مؤمن في يوم الأضحية عن نفسه وعن أولاده الصغار يذبح عن كل
 واحد منهن شاة وأما البقرة والذئب يجوز عن سبعة شرط وجوب
 الأضحية ثلثة أشياء البسار والأكاد والأقائمة وأهمل السواد والمفهر
 فيه سواء والبسار ثمانية درهم أو عود من بساوي ما بقي درهم سوي
 المسكين والخدام والثوب الذي يحتاج إليه والأضحية ثلثة أشياء
 البقر والبقر والغنم وبها ميسر بمنزلة البقر ووقت وجوب الأضحية
 طلوع الفجر في يوم النحر ويجوز لأهل السواد الذبح بعد طلوع الفجر ولا
 يجوز لأهل المصير إلا بعد صلوة العيد والبقرة بمكان الأضحية فإن
 كان الرجل معتمرا أو أضحية بالسواد جاز ذبحه بعد طلوع الفجر و
 طلوع الشمس وإن كان الرجل قرويا أو أضحية بالمصير لا يجوز

به جنة كونا عه اودوهه اوكا نيه فلفلغ ما جح النجح الا ان يقضى
 المولى في ذلك فان اعنى كان لهم ان يقضى المولى الا في جنة و
 الدين ان شاء واما ان شاء وارجعوا على العبد جميع وبنهم وان
 دبره كان للمراء ان يقضى المولى القيمة ولا يتبعون العبد اليه
 حتى يعنى ولو اعنى ما في يده لا يعنى هذا كله عند ابي حنيفة
 وعندهما يعنى ما في يده لا ينفذ مقرر **كتاب النجى**
والاحسان سنة استاء لا يجوز صلوة في ليلة مظلمة
 محرم اجاره ابي حنيفة جاز ذلك للمعرجين اذا صلى في غير النجى
 الى جنة ولم يجزه السنة في محرم القبل ثم ظهر انه صلى في غير القبل
 او كان اكثر رايه ان صلى الى غير القبل او نكس في القبل ففعله
 الى جنة بغير النجى واما اكثر الراي ولو ادى اجتهاده الى جنة
 وتركها وصلى الى غيرهما ثم تبين ان صلى الى القبل لم يجز صلوة
 الا في رواية عن ابي يوسف رح اودجه في ذلك الموضع يعلم
 فلم يبارك او كان على غير وضوء ولم يعلم بالماء او كان في
 ذلك الموضع يعلم بالماء فلا ان يبارك او يتم فضله ثم يعلم بالماء
 يشترط استاء يقضى فيه قول الواحد اذا كان عذرا بغيره او اعدا
 رجلا له امره او جباة من رايه لم يكن ثمة فيجوز فيه بالكر رايه
 ان كاذب رفقوله اذا افر بطهارة الماء او نجاسة اودى الى
 طعام فافه رجل ان هذا الله في نجو محرم او قد خالطه في نجو
 او راي شيئا لا انسان في يد رجليه وقال ولكنه فلان يبعه اذ
 وجه في وسيله الى وانا ابعه او قال كان في عصبه يني فارحبه

انما في سنة
 كسيرة او فوايح

منيع

منه بغير ضياء ولا قضاء لم يقضى وان قال رويها على القضاء
 او ما عتبه منه فمكر او شهد له بشاهد ان يقضى باوراي جوه
 يقضى في يد رجل فقول هو لفلان ان في يدي جوه او راي على
 وفي يدي مني فقال ان في يدي جوه او راي في يدي جوه او راي في يدي
 الى رجل فقال هباه اليك فلان اوداه او رايه جاره فافه جهر
 ان هذا الرجل اخذ فلان ان لا يشترطها فان اشترطها فهو في
 يدي وطلها وان افه بانها معقبة او ولد معقبة او قال
 اغتفها زواله لا يجوز رايها وطلها او ملك عارية بالشراء
 او بالهبة او الميراث فافه رجل ان المالك كان عاصيا لربه
 وطلها فمست استاء لا يقضى فيه قول الواحد اذا اشترط شيئا فافه
 رجل ان ذلك الشيء الغير البايع باه بغير امره لا يقضى ويجاز
 مقرر فيه ان يزوج امره فافه رجل انها اخذت الرضاع لا
 يعرف بينهما ولا يشترط ان يفرق عنها ويطلقها او اشترط في جارية
 فافه فقه انها مارة لا يقضى وحظر وطلها ولا يشترط ان
 يفرق عنها ويطلقها او اشترط في ثوبا وطلها فافه فقه انه
 حرام وغصب البايع لا يقضى في العقب ويقضى في الحرام
 او راي رجلا قتل لثالا بالسيف ومجده قتل لا يقضى
 ووسو قتل ووسع من عاين ذلك ان يعينه على قتل ذلك
 اذا اذ غير القاتل ان كان ارادة عن الاسلام او كان قتل
 وطلها عدا خمسة اعضاء من ذوي المحرم كوز النظر اليها
 الوجه والراس والصدر والعقب والساقان ولا يجوز النظر

الى فلهما ونظرا وبين سترها الى تحت كلفهما من النظر منهن
 حر غرها وسترها اذا اتمت الشهوة على نفسه وما كره النظر منهن
 كره لسترها متجرا او يجوز ان يسافر بها ويحلبها ويركها ويحلبوها
 في منزل اذا اتمت الشهوة وكذا الك اذا اشترى جارية جازله
 النظر الى شوها وضدوها وحضنها وساقها وينظر الاجنبية
 الى حرة الاجنبية الى الوجه والكفين اذا اتمت الشهوة وان كان
 لا يامر لا ينظر اليها اربعة نفوس يجوز لهم النظر الى الاجنبية وان كان
 بشهوة القاصي جازله النظر اليها اذا ادعت عبده او شدة
 على شيء وان كان بشهوة او امرأة او بنت فجاز للشهود
 النظر اليها ليعرفوا حقيقة دعائها وان كان بشهوة او ان يرى
 جارية جازله النظر اليها وان كان بشهوة او زوج امرأة
 جازله النظر اليها وان كان بشهوة وتنتظر الاجنبية الى اجنبية
 الى جميع جسده الا ما تحت سرة الى ما تحت ركة وينظر الرجل
 الى الرجل والمرأة الى المرأة الى جميع بدنه الا ما تحت سرة
 الى تحت ركة ويجوز للمرأة النظر الى فرج المرأة ودبرها في
 اربع مواضع عند الولادة لبأخذ الولد وعند الذأوى اذا
 كان الفرج في فرجها او دبرها والى فرج المرأة العنبر لظهور
 بكارتها وثباتها والى فرج العنبرين الامة بينة لظهور بكارتها
 وثباتها اذا انكح المشتري بكارتها وادروها على البائع
 ثلثة مواضع يجوز للرجل الاجنبية ستر المرأة الاجنبية عند العذر
 اذا كانت القروح في الفرج ولم توجد امرأة عارضة وخافوا

عليها

وخافوا عليها الملاك وخاز للرجل الاجنبية ان يداومها ويستخرج
 بدنها الا ذلك الموضع ونفسه بغيره او امرأة ناسيت في السفر ولم
 توجد امرأة تعينها جازل للرجل ان يمسح وجهها وبدنها بالرجل
 ان كان محرما لها وان كان اجنبيا يمسح على يديه فرقة فيغير
 يديه على الارض فيمسحها وان ناست رجل في السفر ولم يوجد احد من
 الرجال ان يغسل لم يجز للمرأة ان تغسل ولكن تيمم كما ذكرنا ويجوز
 للمرأة ان تغسل زوجها ولا يجوز للرجال ان يغسلوا زوجة ولا تغسل
 المكاتب والمكاتبه وام الولد مولاهما ويجوز للنساء غسل الطحال
 لا يكلن وللرجال غسل الصغيرة التي لم تكلم **كتاب الحدود**
 شرط وجوب الزنا بالقرار اربع مرات في اربع محال كل ما اقرب
 ردة القاصي حتى يكمل اربع مرات وباشهادة اربعة رجال
 وبسال القاصي المقر والشهود الزنا ما هو وكيف هو وان
 هو ومن زني واين ذني وكيف زني فان قالوا في دار
 الحرب او في غير اهل البني اوزني بجارية ابنه او امرأة قساة
 لا يلزم له وان كان محصنا يخرج الى ارض خصاء فرجها باجانب
 حتى يموت ويبد الشهود ويرجمهم الامام ثم الناس وان امتنع الشهود
 في الابد اسقط الحد وفي الاقرار ابتداء الامام ثم الناس ويكفن
 ويغسل ويصلى عليه وان لم يكن محصنا يغرب ثمانية سوطين
 كان قرا وممنون ان كان عبدا فموتها حتى يموت
 ويبرأ من يديه من الحشو والفوق ثلثة اعضاء لا يغرب في الحدود
 الوجه والفرج والراس عن ابني خيفة ومخافة شرابا احصان

الى ظهرها وبطنها وبين سرتها الى تحت ركبتيها وما حيز النظر منهن
 من غرها وسرها اذا اتمت الشهوة على نفسها وما كره النظر منهن
 كره سرتها متجذرا ويجوز له ان يسافر بها ويحلبها ويتركها ويحلبها
 في منزل اذا اتمت الشهوة وكذا الكا اذا اشربى جارية جازله
 النظر الى شوفا وعذرها وعصدها وساقها وينظر الاجنحة
 الى حرة الاجنحة الى الوجه والكفين اذا اتمت الشهوة وان كان
 لا يامر لا ينظر اليها اربعون يوما يجوز لهم النظر الى الاجنحة وان
 بشهوة القاصي جازله النظر اليها اذا ادعت عنده او عند
 على شية وان كان بشهوة او افرقة افرقت عازل للشهوة
 النظر اليها ليعرفنا حقيقة وعيانا وان كان بشهوة او انشئ
 جارية جازله النظر اليها وان كان بشهوة او زوج امرأه
 جازله النظر اليها وان كان بشهوة وينظر الاجنحة الى الاجنحة
 الى جميع حسده الاما تحت سرة الى ما تحت ركبته وينظر الرجل
 الى الرجل والمرأة الى المرأة الى جميع بدنه الاما تحت سرة
 الى تحت ركبته ويجوز للمرأة النظر الى فرج المرأة ودبرها في
 اربع مواضع عند الولادة لياخذ الولد وعند الذأوي اذا
 كان الفرج في فرجها او دبرها والى فرج المرأة العنبر لظهور
 بكارتها ونيايتها والى فرج العنبر الائمة بينه لظهور بكارتها
 ونيايتها اذا انكسر المشتري بكارتها وراد ردها على البائع
 ثلثة مواضع يجوز للرجل الاجنحة ستر المرأة الاجنحة عند العذر
 او كانت الفروج في الفرج ولم توجد امرأة عارضة وخافوا

وخافوا عليها الملاك جازل للرجل الاجنحة ان يداومها ويشرب من
 بيدها الا ذلك الكوضح ويغفر بغيره او امرأه ما شئت في السفر ولم
 توجد امرأة تغسلها جازل للرجل ان يمسح وجهها ويدها بالزيت
 ان كان محرم لها وان كان اجنبا يمسح على يديه فرقة فيغفر
 يديه على الارض فيمسحها وان مات رجل في السفر ولم يوجد احد من
 الرجال ان يغسل لم يجز للمرأة ان تغسل ولكن تيمم كما ذكرنا ويجوز
 للمرأة ان تغسل زوجها ويجوز للرجال ان يغسل زوجته ولا تغسل
 المكاتب والمذنبه وام الولد مولاهما ويجوز للنساء غسل الطير الذي
 لا ينكح وللرجال غسل الصغرة التي لم تكلم كتاب الحدود
 شرط وجوب الزنا بالقرار اربع مرات في اربع محال كلما اقره
 رده القاصي حتى يكمل اربع مرات وباشهادة اربعة الرجال
 ويسأل القاصي المقر والشهود الزنا ما هو وكيف هو وان
 هو ومن زني دأين ذني وكيف زني فان قالوا بانه دار
 الحسب او في غير الحسب البني اوزني بجارية ابنه او امرأة قرناء
 لا يلزم الحدة وان كان محصنا يخرج الى ارض خصاء فيزوجه بالحجاب
 حتى يموت ويبد الشهود ويحجم الامام ثم الناس وان امتنع الشهود
 في الابتداء سقط الحدة وفي الاقرار ابتداء الامام ثم الناس ويكفن
 ويغسل ويصلى عليه وان لم يكن محصنا يغرب ثمانية سوطة ان
 كان قرا ومسنون ان كان عبدا فثلاثة سوطة حتى يموت
 ويخرج من ثيابه فيخشو الف وثلاثة اعضاء لا يغرب في الحدود
 الوجه والفرج والرداس عند ابي حنيفة ومحمد رحم شرابط احضان

بينه وبين الآخر ويقام الحد على كل عام الا على الاخر فانه لا يقام
 الحد عليه لعل يكون له ثمة ثمانية من الاحكام لا يجوز دفع ثمانية
 الحد مع المهر والاخر مع الضمان والقطع مع الضمان والعش مع
 الخراج والوجه مع الميراث وزكوة الفطر مع زكوة التجارة
 والعصا مع اليد والحد مع الرجم عشرة نفوس او امرأة لا يوجد
 كل واحد منهم حكم ضابط وهو ان يكون احدهم غير محصن بحد
 مائة جلدة بعد بحد خمسين جلدة ٣ مستأين نفوس كان
 محصنا يرمي به استحقاق الزنا بقتل ٤ او غير الشبهة بخمس اذ هي
 التخاص فليزمت مهر كالمهر قال هي زوجية فليزمت المهر ٥ خلف
 وقال لو زني فافترأته طلاق النكاح الزنا فلا يلزمه شيء ولو
 شهدوا بعد التقادم لا يلزمه الحد ولو اقربا زنا بعد التقادم
 يلزمه الحد **كتاب السرقة** شرط وجوب الفج اربعة
 اشياء العقل والبلوغ والنصاب والدعوى واللعن
 عشرة درهم خمسة عشر في السرقة لا يقطعون العبد اذا سرق في ماله
 سيده او السيد في ماله مكانه او ماله في ماله كان او غير ماله
 او المرأة في زوجها او الزوج في زوجته او في ذي رحم محرم
 سرق والاخر والفاخر والنبات والخنزير والمشتري وفي الاحكام
 والمقرة وفي بيت المال والضيعة في منزل المضيف او كان
 السارق اشترى البهائم او كان افطع او كان مقطوعا حبله
 البعنة خمسون شيئا لا يوجب القطع ما وجدته في ماله ما كان في
 دار الاسلام كالنصب والخنزير والحطب والعيبة والسمك

وما ينسارع

وما ينسارع اليه الفساد كالقواكر الرطب واللبس والخبز والخبز
 والبطيخ والشح والزرع في السابل والاشجار المطرية والطيور
 والكتف والمصحف وان كان حليا عليه والدخان كلها الا دقانه
 محاسب وحليب الذهب والزرع والخرق وفي العتق والعتق
 البكر والمعارف والخل والدق والزرع في رؤس الاشجار والنول
 والوطاب والفتاة والمغرة والخبز والنون والزرع والشراب
 والسرقة وفي النوب المبسوط على اجدار الجاني الذي
 على الطريق وفي الجوال اذا سرق واخرج الماع نفسه او سرق
 الجوال كل وفي الطار اذا سرق بحجب او الكرم وسقط ما في الكرم
 وبحجب يده وفي الدابة اذا سرق في ماله او في شاة في
 الحوز ثم اخرجها واذا انقب البيت ودخل فيها واخذ المالك ما اول
 الاخر خارج البيت لا يقطعان وفي الكلب المعلم والعبد والبايع
 وما اشبه ذلك في المحرمات عشرون شيئا يقطع فيه الساج
 والفساد والفساد والابنوس والفضة والادوية في الحطب
 وما القاه في الطريق فخرج واخذ وما عمل على حماره رصاصة
 واخرج من الحوز واخذ حماره في صندوق الغنم او حبيب غيره
 اخذ المالك او جماعة دخلوا الحوز فاول بعضهم الاخر وتوفي بعضهم الاخر
 يقطعون جميعا او سرق عالا فقطع فرده ثم سرق فمروا بثمانيا
 في العبد المبيع او سرق ثوبا مبسوطا على اجدار الجاني الذي على
 الدار او سرق الجوال على ظهر الدابة او اخذ حماره فيه واخذ المالك
 وكذلك الطار اذا سرق حبيبا او اخذ حماره فيه او سرق الدابة

في الاصلين او كان اخذ صاحبها بما فيها ونام في الحجرة ويسقط
 الحجة بارتقاء استيلاء اذا ذهبها من الشارق او ما عاينته او لم يحاصره
 فيها او اذ غلب السارق ان البين ملكه عشرة اشياء اختص به الرجم
 المحرم وعدم وجوب القطع لسرقته ما لو نفوز الممنوع عند الملك
 وعدم جواز النكاح بشهرها وجواز الاجبار على الانفاق عند
 اثبات الدين وعدم جواز الجمع بينهما في النكاح وجواز المسافرة
 بها وجواز الخلق معها وعدم جواز الرجوع في الهبة وجواز النظر
 اليه رؤيته وجواز الظهار بالنسبة لثمانين عشرة اشياء
 اخفق بها النبوة والابن عدم جواز شهادة الوالد للولد
 للوالد والجد لنوافله والتوافل لجدته وعدم جواز قضاء اح لصاحبه
 ووجوب مطالبة حق القذف بعد الموت والاجبار على
 النفيقة مع اختلاف الدين وعدم جواز التفريق بالبيع اذا
 كان صغيرا وعدم جواز البيع بما اشترى اح من صاحبه من اجرة
 غيره ببيان وعدم جواز بيع ما وكل به في ابوية وولده وعدم
 جواز دفع مال المضاربة الى ابنه وولده ان كان الولد صغيرا
 وعدم جواز بيع ما اشترى من الصغير من اجرة غيره ببيان
 اشياء اختص بها الزوجان عدم قبول شهادة اح لصاحبه
 وعدم تنفيذ قضاء اح لصاحبه وعدم بيع اح لصاحبه من اجرة
 غيره ببيان وعدم جواز بيع ما وكل به لصاحبه وعدم جواز
 شراء ما وكل به لصاحبه وعدم جواز دفع الزكاة اليه
 كتاب الجنائيات القتل على خمسة اوجه قتل عمد وقصد

خطا

وما يجري مجرى الخطا والقتل بسبب اما الله وما تعد فيه بسلح
 او ما يجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالحج المحمدي والقتل
 المحمدي ولبطية العقب والرجح والسكين القريب بالسيف واداء
 بكرة او شئ بطنه يعود او غيره يعود حديد حدة فادماه او
 اخرج بالنار وجب عليه العصاص دون الكفارة سواء كان
 المقتول عبدا او ذميا او امرأة والقاتل عاقل بالغ وللموت
 ان يتوعد في العصاص بالسيف واما شبه الله ان يتوعد
 بما ليس بسلح ويجري مجراه ولا يقتل به غالبا كالحجر العظيم وحشيشة
 العنفة او شئ من اجرة او رماه من سائر الجبل او غرقة في الماء
 فغيره في مغلطة سب على عاقلة في ثلث سنين ولزومه الكفارة
 في قول ابي حنيفة ربح وقال صاحباه يلزمه القود اما خطا على
 وجهين خطا في العقيد وهو ان يجري شخصا فعلى انه صيد
 فاذا هو ابي وخطا في الفعل وهو ان يجري غرضا فيصيد
 او مباحا وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقل ولا ياتم به
 واما ما يجري مجراه فيقتل النائم يجري بقلب على رجل فيقتل
 حكمه حكم الخطا واما القتل بالسبب كافر البئر في غير ملكه واضح
 في ادائهم به او ميراثه في الدية على عاقلة ولا كفارة فيه حر سائر
 في طريق المسلم فاول مات دابة رجلا بيدها او رجلا او اسبا
 مات لزوم الكفارة وان نجت بيدها ففيه الدية دون الكفارة
 وان نجت الدابة برجلها او ذنبها او نارت غبارا وهي لم تضر
 ادواة او خصة صغيرة ففقدت عين السنان لا شيء

سيف

عليه الركب فان كرمته قال لقمان عليه والسابق فهاج كذا اصابته
 بيدها او رطلها والقابض ضايق لما اصابته بعد ما دون رطلها
 وان عاد قطاراً فوضايق لما اولمات وان كان معسائير
 قال لقمان عليها وان اوقف آية في طريق المسلمين او وضع
 حجر افرها انسان فاست سقط وجبت الآية على عاقلة
 وان انفلت الآية ونفست ليلاً ونهاراً فانلف شيئاً لا شيء
 على احد **كتاب الديات** الآية في ثلثة اشياء
 في الابل والذئاب في قول ابي حنيفة روح وقال حنابلة في
 ستة اشياء في الابل والبق والغنم والارواح والذئاب والحمل
 فمن الابل مائة وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون
 بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض ومن
 البقر ثمانون حقة ومن الغنم الفاشاة ومن الارواح عشرة الاف
 درهم ومن الذئاب الف دينار ومن الحمل ما يتاخذ كل حلة ثوبان
 واذا غرب على بطن امرأة فالقت جنباً ميتاً فيه غرة عبد
 او امة يعزل حسبما يراه درهم سواء كان ذكراً او انثى بعد ان
 يكون مستبشراً بخلق او بعضه او ان القت حياً ثم مات فعليه
 دية كاملة وان ماتت ثم القت ميتاً لا شيء في الجنين
 فان القت ميتاً ثم ماتت فعليه دية ويكون مؤزناً على
 فرايض الله مع سحابة ولا كفارة على الضارب في الجنين
 فاقرب بطن امه فالقت جنباً ميتاً يلزم نصف عشر قيمته
 ان كان ذكر لو كان حياً وعشر قيمتها لو كان انثى فان قتل

الذي عليه
 في الابل والذئاب
 في الابل مائة وعشرون حقة
 في البقر ثمانون حقة
 في الغنم الفاشاة
 في الارواح عشرة الاف درهم
 في الذئاب الف دينار
 في الحمل ما يتاخذ كل حلة ثوبان
 في الجنين

عبد

عبداً خطاء وجب على عاقلة دية في ثلث سنين واكثر جنين البهايم
 ما تقرب الام من الغنم ولا ينجى ارض الجنين للام في شيء واحد
 وهو ان يكون جارية بين رجلين وفي بطنها ولد فيقتل اح
 الولد ثم يقتل بطن الجارية فتلقى جنباً ميتاً فعلى الضارب
 ارض الجنين والشرى الذي لم يقتل بغيره ان شاء ضمن بتركه
 نصف قيمته ان كان مؤمراً وان شاء اخذ ذلك من ارضه وان
 كان مائتاً لوزنه الجنين وهو بمنزلة المكاتب الذي يموت
 غم وفاء فالدية المغلظة في شبه المدة ارباعاً عند ابي حنيفة و
 ابي يوسف ح خمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة
 وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون بنت مخاض
 وقال محمد بن حبيب انما نلتون حقة وتلتون جذعة و
 اربعون حقة وعليه الكفارة خمسة عشر شيئاً يجب فيها دية
 كاملة العقل والشم والسمع والبصر والذعن والما حب
 وشو الرأس اذا قطع ولم ينبت واللحمة اذا خلقت ولم ينبت
 والاذن اذا استوعب القطع الما دون واللسان اذا قطع
 منه ما يمنع الكلام والذكر اذا استوعب قطعاً واذا غرب
 على ظهر انسان فضا رحت لا تنزل واذا افغى الى امدة بالجنابة
 بحيث لم يمسك البول والغاية عشرة اشياء يجب في كل اثنين
 منها دية كاملة وفي واحد منها نصف الدية العين والما حبر
 والشفة واليد والرجل والحصى والالية والذي واكلمه
 والاذن والليحان وفي انفار العينين الدية ففي اجهها

احد حتما

أو قرب من الزجر عما فاعلعت وذهب ضوها أو كسر الشين عدا
 ولا يقاص في كسر العظم إلا في السر ولا يقاص في اللطمة والذقة و
 قطع الحكة وفتح الظفر والذوق **كتاب القسام** في قتل
 وجه في محلة ولم يعرف قتل يخلف ممنون رجلا منهم من اختيار
 أولياء القتل بامته ما قبلوه ولا علموا له قاتلا وإذا خلفوا بقتلهم
 بالدية ولا يخلف الولي وإن وجه في دار البان فان القسامة على
 مالك الدار والدية على عاقلة وإن وجه في سفينة فان القسامة
 على من فيها من ركاب والملاحين وإن وجه في شجرة الحلة فالقسامة
 على أهلها وإن وجه في المسجد الجامع والشارع الا عظم لا قسامة فيه
 والدية على بيت المال وإن وجه على آنية يسوقها رجل فالدية
 على عاقلة دون أهل محلة وإن وجه في مغارة لبس بقرها غمران
 فهو هدر وإن وجه في وسط الغراب يرمي الماء فهو هدر و
 إن كان محبب بالناس لم يوق على أقرب القرى من ذلك المكان
 وإن وجه بين قريتين فهو على أقربهما من حيث لا يدخلون
 في القسامة العبيد والجنون وذو الميراث والعبد والسكان مع
 الملاك عند أبي حنيفة رج دعي على أهل الحطة دون الميرين وإن
 بنى واحد منهم ثلثة أعضاء أو أسال عنها الدم لا يكون قتلا ولا
 قسامة فيه إلا في الأنف والذنب عضوان إذا سال منها الدم يكون
 قتلا وفيه القسامة الأذن والعينان **كتاب العواقل**
 العاقل أهل الديوان إن كان القاتل من أهل الديوان محمولون
 عنه في ثلث سنين لا يزاد الواحد على أربعة دراهم في كل سنة

ودمه أسهل من شحمه
 ودمه أسهل من شحمه
 ودمه أسهل من شحمه

وينقصر

وينقص منها والقاتل كواحد فيما يودى وإن كانت القبيلة لم
 تشع ذلك ثم إليها أقرب القبايل وعاقلة المعشوق قبله مولاه
 ومولى المولاة يعقر عنه مولاه وقبيلته ولا يعقر العاقلة أقل من
 عشرة الذرية ويجوز عنه نصف غير الذرية فصا عدة عشرة منها لا قبلها
 العاقلة ويجب على مال القاتل حياية العدة وحياية العدة والمضاج
 عليه في الذرية والأقارب بالقبيل وقدر الأب ابنه عدة وكل يقاص
 شبهة سقط وحياية في دار الحرب وما دون رزق الموضع ولا
 يعقل مسلم في كافر ولا كافر في مسلم ولا أهل مغيرة في أهل مغيرة
 وكل حياية من مسلم إن كان خطاء فهو على عاقلة إن كان له عاقلة
 وإن لم يكن له عاقلة فلا يهدر دمه فعقل على بيت المال ما خلا
 رجلين موحين أعنت عبدك مسلما أو أعنت عبدك موحيا فأسلم ثم
 جبه هذا العبد فعاقلة على نفسه ذلك ذلك رجل من أهل الحرب
 لا عشرة له ولا قوم ولا إله رجلان فحفر بئر في الطريق ثم حول لاه
 إليه غيره قبل أن وقع فيها أحد ثم وقع فيها إنسان فهو على المولى
 التناهي دني الحياية على كافر دون عاقلة المولى الأول التناهي
 ولا على بيت المال وكل حياية حياها رجل ممن يجب ذلك على
 عاقلة الأم ثم أعنت الأب لا يلزم حياية المقتمة ولا يرجع
 عاقلة الأم على عاقلة الأب لا في حليلتين أح حياية ولد
 الما عية إذا عقر عنه عاقلة الأم ثم ادعى الأب الولد رج
 عاقلة الأم على عاقلة الأب بما عقلوا والتناهي إذا
 مات المالك وترك عبدا واثنا عشر مائة مائة مائة

الكتاب يعينه مؤلفه المكارم حتى جنى الولد جنابة ففعلت بما قل
 الام ثم ادنى به الكتاب ففعلت الام ثم جنى على غيرة الاب
 بما فعلوا وكل جنابة يلزم كجاني في العاقلة في ثلث سنين الا
 في حفلة واحدة وهي الصلح ثم العدة فانه اذا صانع عنه ولم
 يقصر حاله ولا موهله بحسب حاله وجنابة الرقوع على ثلثة اوجبه
 جنابة المكارم بوجوب السعاده عليه وان كان جنابات كثيرة
 لم يسع الا في اقل من قيمته ومن جنابات الا كان جنابة البه
 فانه ان قضى قلبه بجنابة جنابا بعده ثم جنى جنابة اخرى اجبت
 الجنابة الثانية ايضا وكذا لك جنابة المهر وام الولد على المولى
 فان جنى جنابات كثيرة وقضى بالاول فالاول اوجبه وان
 لم يقصر به فليس على المولى الا الاقل من قيمته ومن ارشده ذلك
 جنابات العدة بفار المولى اذ دفعه بالجنابات او افده فان
 مات العدة فتر ذلك بطلت جنابته كتاب التبر
 اعلم بان الجنابة فرض على الكفاية اذا قام به فربح من الناس سقط
 عن التبر اذ لم يكن النفر عامما فان لم يقم به احد بانم جميع
 الناس تركه وقيل الكفار واجب ان لم يبدوا ولا يجب بجهاد
 على سبعة نفر على البصير والمجنون والعبد والمرأة والاعم والمفقير
 واللاقط ولا تقاير العبد الا باذن سيده والمرأة الا باذن
 زوجها الا ان يملك العدة فاذا هم العدة على اليد وجب على الناس
 الدفع تخرج المرأة ان يفر اذن زوجها والعبد بغير اذن سيده ثلثة
 نفر يجوز امامهم الكفار الرجال والنساء والعبد المقابل سبعة

نفر

نفر لا يجوز امامهم البصير والمجنون والمسلم الا بغيره في دار الحرب
 او كان مسلم هناك او مسلم دخل دار الحرب فاجاز والعبد المهر
 ولا يجوز كسرها اذا اخذها في دار الحرب الا بشيئين بان كان منهم
 مشقة او دخلوا فيها باذن الامام محاربين فسهة نفر من غيرهم
 الامام على حسب ما يرى ولا يعطى لهم سهم تام المرأة والبصير
 والعبد والمكارم واهل سوق العسكر واهل الذمة ان حقوا
 القتل للغارب سهران وللرجال سهم واحد ويعطى الركب
 على الراحلة وللبع والبغل سهم الراجل كسهم بقية في اربعة اصناف
 ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل عشرة نفر لا يمنع
 عليهم احرار النسلان والعقبات والمجانين واليهابيين وشركوا
 الحرب والمرتهون والاعمى والرمي والعبد وفقير غير معتقل وتوضع
 على ثلثة نفر على اهل الكتاب والمجوسية ومشركي النعم على اعيانهم
 فيؤخذ منهم في كل سنة ثمانية واربعون درهما فيؤخذ منهم في
 كل شهر اربعة دراهم وعلى متوسط الحال اربعة وعشرون درهما
 يؤخذ منهم في كل شهر درهما وعلى الفقير المعتل اثنا عشر درهما
 يؤخذ منهم في كل شهر درهم ولا يؤخذ منهم في السنة الا مرة واحدة
 اخرج من الذمة كسبهم اثنين بعد العدة واخرج الى دار الحرب
 فبعد العدة ثلثة اشياء بلحوق بالدار وقتال مع اهل الاسلام في
 دار الاسلام مع بايع او غيره والامتناع من اداء الجزية والحجارة
 عليه ستة نفر من اهل الحرب لا يقتلون المرأة والبصير والمجنون
 والشيخ الفاني والمفقير والاعمى الا ان يكون من اهل الراي

والتبديل ويجوز فنز اخبارهم ورضائهم ولا يجوز احداث تبديل
ولا كنية في دار الاسلام وان ائمة بيت النبوة والكنية اعادوا
ويؤخذ اهل الذمة بالتميز في دار الاسلام في دورهم ودار الكفر وملاهم
وسرورهم ولا يكونون كغير ولا يعملون بالسلاح ويحكم بسلام
حياتهم بثلثة اشياء بسلام اخذ ابوية ويا بية وخذة
ابوية وظهور وجه الى دار الاسلام قبل ابوية ولا يحكم بسلامهم بثلثة
اشياء اذا سبى مع اخذ ابوية وخذة جامعاً او احوالي جانب
في دار الاسلام واحده ابوية في جانب آخر او ادخل الى دار الاسلام
في وقت واحد او ادخل اخذ ابوية او لا ثم ادخل العتمة وخذة
ويجوز للعسكر ان يخذل في الغنمة قبل العتمة خمسة اشياء الطعام
او العلف والخطب والذهن والسلاح بقا غنمه ولا يسعوا منه
شيئاً ولا يتولوا وما فضل منه شيء يرد الى الغنمة **باب**
المرتدة الردة وجب عشرة اشياء قطع الميراث وقطع العتمة
في الزوجين وقطع الاحصان والعقل توقف اعماله وعقوده
في حال ردته وهدر الدم في نفسه واطرافه وبطنان حجر وقومة
في حجة وقومة ذكاج المسلمة والكافرة وان لا يترك على فدية
بالردة والاسترقاق محو ذمة دار الحرب يوجب ثلثة اشياء
حلول ذمة وفتح الحاربة وفتح اعمات او لا حرم في جميع ماله وفتح
مدبره من ثلث ماله وقسمته ماله بين ورثته واذا فعل الامام ذلك
كل ثم رجع مسلماً نفقة جميع ما فعل الامام غير انه لو وجد شيئاً
من ماله في يده وارثه اخذ صابغته وان سلم ورجع قبل ان يفتي

الغنى

الغنى شيء منه فخرج ماله حكم الاسارى ثلثة اشياء ان غنا
فكلم الامام وان شاء استبرأهم وان شاء تركهم او ارادته للمسلمين
ولا يجوز رد وجه الى دار الحرب بثلثة اشياء لا يملك الكفار شيئاً الا
مدبره ما ومالكاً بشياً واهبات اولادنا وملك عليهم ذلك الحراج
الذي وضعه عمر بن الخطاب على كل غيب سلفها الماء قفيرة
صاينهم وهو الصاع ودرهم واحد وفي الرطة خمسة دراهم وفي
جرب الكرم المنقل والنخل المنقل عشرة دراهم وما سوي ذلك
من الاصناف يوضع عليها حسب الطائفة ولو احتابت الرزق
او سماءه بسقط الحراج **كتاب** القسمة وينبغي الامام
ان ينصب قاسماً بركة من بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجر
فان لم يفعل نصب قاسماً بغير مال او يكون عدلاً ما مؤثراً عالمياً
بالقسمة ثلثة اشياء يؤخذ فيه قول الفرقة وكسبها فيما بينهم
مال مشترك بين جماعة ادعوا اذ ميراث لهم قسمة بينهم عقار
بين جماعة ادعوا انهم اشترى ما قسمتها بينهم او ادعوا الملك
في عقار ولم يذكروا كيف انتقل اليهم قسماً بينهم ولو كان
عقاراً ادعوا انهم ورثوه فانه فلان لم يقسم بينهم حتى يقبوا
البينة على مؤنة وعد الورثة في قول ابي حنيفة عشرين اشياء
لا يقسم الوفيق والجور لتفاوته والجمام والير والربي الا ان
يراضوا او الزكاء والجنسان المختلطان بغيرهما في بعض
لا يقسمهما وكذلك اذا كان ينقسم كل واحد منهما بنفسه لم
يقسم الا بتر بينهما وكذلك اذا طلب صاحب القليل قسمة

يسوا
قضية

لم يقسم ولو طلبها صاحب الكثرة قسم وكذلك لو طلب الشك القسمة
 والدار في يد الوارث الغائب لا يقسم وإن كان في يد الكافر من يقسم
 إذا قام بينة على الوفاة وعدد الورثة وبوضع نصيب الغائب
 على يد امين وإن خسر وادرس واحد لا يقسم وينت في القسمة
 خيار الزوجة والرضا لغيب ولا يجزئ فيه النصف لظلال اعتسما
 وارا فلما وقعت احدى بينهما لم يكن لاح طريق فان كان له
 حابط تمكن فتح الباب للمرد منها جازت القسمة وإن
 لم يكن لم يجر القسمة **كتاب الدعوى** إذا كانت الدعوى
 في ثوب ادعى او عوض وهو قائم يقينه لا يسمع القاضي دعواه
 حتى يجر ذلك فان لم يكن ذلك حاطا ذكر القيمة وإن كانت
 الدعوى في عقال لم يسمع الدعوى حتى يذكر حدودها
 وموضعها وذكر ان في يد المدعي عليه وانه يطالبه وإن كان المدعي
 يحاط في الذمة ذكره عليه كذا يطالب به وإن ادعى اح الشراء والآف
 المقتضى مع القبض واقامها البينة ولا يبرح بينهما فالشراء ادعى فان
 ادعى اح الشراء وادعت امرأة انها صدقتها فما سوا وان ادعى
 اخ القبض والآف الرهن مع القبض فالرهن ادعى عبده في يد رجل
 اقام رجل البينة على انه اشتراه من فلان لم يقض له به حتى
 يشهدوا ان البائع كان بملكه حين باعه عبده في يد رجل اقام رجل
 البينة انه اشتراه منه وهو بملكه اقام رجل البينة انه اشتراه من فلان
 آخر يقينه بينهما وإن اقام الاول البينة انه اشتراه منه واقام
 الآخر البينة انه وهبه منه او صدق عليه به او رهنه منه يقينه له بالشراء

ويندفع

ويندفع المحضومة على المدعي ما ربحه استثناء قوله هذا ان كان المدعي
 فلان الغائب او رهنه عبده او عصبته منه واقام عليه بينة او
 قال المدعي اشتريته من فلان واقام عليه بينة او قال المدعي هذا لي
 وذا والبينة اشتريته من فلان الغائب يستخلف المومن بانه وبذلك
 فيه كراهة او صاوة يستخلف اليهودي بانه الذي انزل التوراة عليا
 موسي عليه السلام ويستخلف النمراني بانه الذي انزل الانجيل على
 عيسى عليه السلام ويستخلف المجوسي بانه الذي خلق النار
 ولا يستخلفون في بيت عمادتهم خيفة الخليفة على اربعة اوجه
 اذا ادعى شراء عبده من رجل فحده يستخلف المجوسي بانه ما اشكاه
 بيع ولا يستخلف بانه ما اشكاه بيع ويستخلف في العصب بانه
 كما يستخفى عليك رده ولا يستخلف بانه ما عصب ويستخلف
 بانه ما تزوجها ويستخلف في الطلاق ما بين يمينك النساء
 ولا يستخلف بانه ما طلقها نفس عليه اماله غير دون حصله لا يستخلف
 المدعي عليه في النكاح والرجعة والغي في الاعلاء والرق والولاء
 والاستيلاء والوكالة والوصاية اذا انكر الوصاية ولم يكن الوصي
 وارثا والرجلان ادعىا الشراء واقربا لبائع يبيع للآخر والشيء
 في يد الآخر لا يخلف للآخر وكذلك لو حقه لها حلقه القاضي
 لاح فكل فقينه بشرائه لا يخلف للآخر وكذلك اذا ادعى الهبة
 والصدقة مع القبض فاحكم فيه كالحكم في البيع والنكاح
 وكذلك لو ادعى اح الشراء والآف الرهن او الاجارة
 فاقرب للمؤمن لا يخلف للآخر وكذلك لو اقر المشتري

لا يبي الطفل وكذا لو انكر الوحي ما ادعى بطلان وكذا لو انكر
 انكر البالوة الاذن والرضا بالنيكاح وكذا لو انكر اذا
 نكحها التناول على ثمانية عشر من غير ان يبين ثلث مرات
 فاذا نكح فبقي عليه بالماء ذكول احد المتعاقدين يلزم فيه
 حاله ذكول في دم عذراء ان كان فيما دون النفس يلزم
 القصاص وان كان في النفس فكل محسن حتى يقر او يحلف
 في ثوبه خفيفه وفي اللعان محسن الزوج حتى يلقن
 او يكذب نفسه فحده وان استغنى المرأة محسن حتى يلقن او
 يقبض الزوج ذكول البائع في الرد بالعيب اذا نكح برؤيه
 بالعيب ذكول الوارث في انكاره وعقوبه في الزكوة يقبض
 بعنفه وكذا ادعى الغيرة شيئا فليس له ان يدعي لنفسه ولا لغيره
 الا اذا ادعاه له الا في خصله واحدة وهو الوكيل لا يقول في
 دعواه هذا لي وانما يريد به الموطر اثبات النسب على اثني عشر
 وجها امرأت ذات حجب طلقها زوجها فحاضت بولده لاقره سنة
 اشهر منذ طلقها ثبت نسبه منه وامرأة كبيرة طلقها زوجها فحاضت
 بولده لاقره سنة اشهر منذ اقرت بانقضاء العدة ثبت نسبه
 والمطلقة الرجعية حاضت بولده لاقره سنة اشهر ثبت نسبه
 وان كانت اقرت بانقضاء العدة ثم حاضت به لاقره سنة اشهر
 منذ اقرت بانقضاء العدة لا ثبت نسبه وان حاضت
 به لاقره سنة اشهر منذ اقرت بانقضاء العدة ثبت نسبه
 المعتدة ان حاضت بولده لاقره سنة اشهر منذ اقرت

بالانقضاء

بالانقضاء ثبت نسبه وان حاضت بولده لاقره سنة اشهر
 لا ثبت نسبه منه الصغيرة التي لا تحل بها طلاقا طلاقا
 بانها حاضت بولده لاقره سنة اشهر منذ اقرت بانقضاء العدة
 ثبت نسبه منه امرأة فوطي زوجها ادعت الحمل فحاضت
 بولده ما بينها وبين الولادة سنتان ثبت نسبه منه وان كان
 لم تدع الحمل واقرت بانقضاء العدة حاضت بولده لاقره سنة
 اشهر ثبت نسبه منه وان حاضت بالوزنة وان كان الزوج اقر الحمل
 فحاضت به بولده سنة اشهر ودرت القابل على ولادتها
 ثبت نسبه منه وبهره واذا اخلت بالزواج محضه ثم طلقها
 طلاقا بانها حاضت بولده سنة اشهر وبهره سنة اشهر
 ثبت نسبه منه وان حاضت به لاقره سنة اشهر ثبت نسبه
 منه الا ان طلقها زوجها طلاقا بانها فاعندت ثلثة اشهر
 ثم حاضت بولده ما بينها وبين سنين منذ طلق ثبت نسبه منه
 تزوج امرأة في العدة ثم طلقها بدين ودخل بها فحاضت
 بولده لاقره سنة اشهر بعد طلاق الاول او اقبل في سنة اشهر منذ
 تزوجها الاول لا ثبت نسبه منه اي في الاول ولا في الاخر وان
 حاضت به لاقره سنة اشهر منذ طلق الاول او سنة اشهر منذ تزوجها
 الا في ثبت نسبه في الاخر باب نسب ولد الابنة
 رجل باع جارية فولدت في بيته اشهر فادعى
 النسب في نسبه ثبت نسبه منه وقبيلها جارية ام ولد له ولو ادعى
 البائع نسبه بعد ذلك لا يسمع دعواه ولو ادعاه البائع اولاً

ثبت منه وبغير جارية أم ولد له وبغير الثمن في المشرى
 وإن اعتقها المشرى أو استولدها أو تبرعها ثم ادعى البائع النكاح
 ثبت منه ويلزم رد خفية الولد في الثمن وإن مات الأم
 قبل العتق والذبح والاستبلا ثم ادعى البائع نسب الولد ثبت
 منه ويلزم رد خفية الولد في الثمن عند أبي حنيفة ربح وإن باعها
 المشرى فولدت لا قهر في ربه أمهر فأدعى المشرى الثاني
 ولله الأكر منه لا يقدح ولا يثبت منه وإن دللت في يد المشرى
 الأول بنتا لا قهر في ربه أمهر فولدت الثانية أنثى فأدعى المشرى
 الابن ثم البائع ادعى نسب الابن ثبت منه لا يقدح ولا يثبت
 عتق الابن وكذا لو دللت ولدت في بطن وأرجح
 فأعتق المشرى أحق ثم ادعى البائع نسب الثاني ثبت
 نسبها منه وبطل عتق الأول الابن رجلا جارية حبست عنده
 فأدعى المولى نسب محم فولدت أنثى فبكر عنده فزوجه أفرده له
 فولدت أنثى ثم باع المولى هذه الابن وأعتق المشرى ثم
 ادعى البائع نسب الولد ثبت منه وبطل عتق والبائع ويلزمه
 رد الثمن وإن لم يكن يدعى البائع نسب الولد الأكبر ولكن يدعى
 نسب الابن الثاني لا يسمع دعواه جارية مع ولدها في يد رجل
 ودلهما الآخر في يد رجل هو أصغر أو أكبر أو كانا توأمين فأدعى
 المولى ثبت ادعى كل واحد منهما أن الولد بينهما فأقاما البينة ثبت
 نسبهما من كانت جارية في يده جارية في يد رجل مع الولد
 فأدعى رجل أن ذاليد زوجا منه ودلته منه وأدعى

ذواليد

ذواليد أن هذه جارية للذبح عز وجل ما ثبت الولد منه ثبت نسبها
 وعتق وتوقف حكم جارية لا يطلأها فإذا ماتت أم عتقت جارية
 فإن قال ذواليد تزوجها بغير إذن مولاهما والولد متى والمأم
 البينة وقال المولى الولد ميتة ليدن وأمه مبرى ثبت نسبها
 الزوج ويعتق باقرار المولى وجارية في حكم أم الولد وعتقت
 بموت المولى باب الاستبراء تحت استبراء بطلان
 الشرط والاستبراء جميعا رجل باع جارية واستثنى ما في بطنها
 لم ينجح البيع ولو قاسم على جوار وأغلام واستثنى ما في بطنها
 لم ينجح العتق ولو باع جارية وأغلام واستثنى ما في بطنها
 لم ينجح البيع ولو قاسم على جوار وأغلام واستثنى ما في بطنها
 لم ينجح العتق الإجارة ولو ضاع في دعوى رجل على جارية واستثنى
 ما في بطنها لم ينجح ويدخل المشتري في المشتري منه ولو ضاع في
 دعوى مال على جارية واستثنى ما في بطنها ينجح ويدخل المشتري
 في المشتري منه الهبة والكاف والصدقة والمكسب والصلح في دم
 العقد كتاب الشهادة الشهادة فرض يلزم الشهود إذا دأوها
 ولا يسمع كتمانها عند مطالبة المدعي إلا أنه في الحدود وحزب بين الشر
 والأعلا والشر أفضل ويشهد في الشر بالماء يقول أخذ ولا يقول
 سرق والشهادة على أربع مراتب شهادة في الزنا ويعتبر فيها
 أربعة ثم الرجال ولا تقبل فيها شهادة النساء وشهادة في سائر
 الحدود والقصاص يقبل فيها شهادة النساء وشهادة في سائر
 الحقوق والأحكام يقبل فيها شهادة رجلين أو شهادة رجل

شئنا ما في بطنها ينجح
 صح

وأقرنين وشهادة فيما لا يبلغ عليه الرجال مثل البكارة والولادة
 والعيوب المتعلقة بالنساء فيقبل شهادة امرأة واحدة عند الحاجة
 ولا بد في ذلك كلام القدر واللفظ الشهادة وإن لم يذكر النكاح
 لفظ الشهادة وقالوا أعلم أو اتفق لم يقبل شهادة وليست بشرط
 هنا في سائر المواضع شرط خمسة أشياء يقبل فيها شهادة رجل
 واحد روية هلال شهر رمضان وأما سرجوس يقبل شهادة
 رجل واحد ويحلى سبيله والمنزلة عن المحرم إذا لم يعرف القاضى
 نساه وعلى المزني وعلى الموت إذا شهد رجل عند جلوس على موت
 رجل وسعهما أن يشهد على مائة وقال المزني والمزجم لا يكون
 أقل من اثنين خمسة أشياء تسمع الشهادة فيها بالشبهة والاستفاضة
 ولاية الحاكم والنسب والنكاح والموت والولاء أربعة نفي إذا
 رد القاضي شهادتهم ثم أعادها يقبل عده شهد فردد ثم أعادها
 بعد القبول والقبول شهد فردد ثم أعادها بعد البلوغ والأعلى شهد
 فردد ثم أعادها بعد البصر والكافر شهد فردد ثم أعادها بعد الألف
 خمسة أشياء لا يقبل فيها الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي
 إلى القاضي حد الزنا والسرقة والقصاص وحد القذف وحد
 الشرب صفة الشاهد أن يقول شاهد الأمر لشاهد الفروع شهده
 على شهادة في أن فلان بن فلان أقر عندى بكذا وأشهدني
 على نفسه وإن لم يقبل أشهدني على نفسه حاز ويقول شاهد الفروع
 عند الأداء أشهد أن فلان بن فلان شهدني على شهادة أنه
 شهد أن فلان بن فلان أقر عندى بكذا فقال في أشهد على

شهادتي

شهادة في كذا ويجوز تعديل شهود الأمر شهود الفروع وإن أكره شهود
 الأمر الشهادة لا يقبل شهادة شهود الفروع الشهادة على الشهادة
 يقبل ثلث شرط أن يموت شاهد الأمر أو يقبل شهود ثلثة
 أيام فصاعدا أو من مرض لا يستطيع معه حضور مجلس الحكم
 الناس أربعة أشياء إذا قال المدعي عليه الشهود وعبد
 أو قال القاذف كان المقدوف عنه أو قال البت العاقلة كان
 المقنول عبدا لا يدرهم الدين أو قال المجاني يجوز عنه لا ضمان
 على ما نقول قوله ويكلف المدعي احضار البينة على حجة اثنا
 عشر نفرا لا يقبل شهادتهم للتم الشهادة الولد لو ألدته وشهادة الولد
 لو ألدته وشهادة ابنته لثاقلته وشهادة النافلة لجمده وشهادة
 الأب لاسناده وشهادة الأستاذ لاجره وشهادة الشريك
 فيما يمتنع كان فيه وشهادة أحد الزوجين لصاحبه وشهادة
 المولى لعبده ومكاتبه ومدرسه وأم ولده وشهادة الحمار بها
 مقننا والدافع موقفا ثلثة وعشرون نفرا لا يقبل شهادتهم للنفق
 منهم البقية والمجنون والمعتوه والمحدود في القذف والأفوس
 ومعلن العيب وشارب الخمر غير مأوول والمخنف والناكح
 والمغنية ومدمر الزرع على الهول ولا عب الطيور ومن يبيع للناس
 ومن ارتكب كبيرة يعلق بها حدة ومن يدخل الحمام بغير إجازة وكل الربا
 ولا عب الزنود والنطرج ومن يقول على الطريق والأعلى سواء عي
 بعد التحمل أو قبله وخفى المشكل ومن يظهر سب السلف والحريصة
 على الذي والمسخر الشهادة الرمة ستة عشر نفرا يقبل شهادتهم

مع النقص والتمتع شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وإن
اختلفت مللهم وشهادة أهل الأندلس والندع إلا الخطا بينهم وهم
قوم من الروافض وشهادة الألف وحقني وولد الزنا وحقني
وشهادة الكبار وإن لم يفتيه وشهادة العدو على
عدوه وشهادة الصديق على صديقه وشهادة الأخ لأخيه ولعمري
وشهادة الرجل لابنه وابنه دام في الرضا والمحدود في الزنا
بعد ما تاب إذا شهد أح بالبيع والهبة والرهين والصلح والمخلع
والطلاق والعتاق والآخرة شهد على الإقرار وإن اختلفا
في الزمان والمكان في هذه العقود تقبل إلا في صغير
في النكاح إذا اختلفا في مكان العقد وزمانه لا يقبل شهادتهما
وفي القتل إذا اختلفا في مكان القتل وزمانه لا يقبل شهادتهما
أربعة أشياء يجوز للرجل أن يشهد به إذا سمع إقراره وإن
لم يشهد على ذلك البيع والإقرار وحكم الحاكم والقتل ثلثة
أشياء لا يجوز أن يشهد به ما لم يشهد على ذلك إذا سمع شاهدا
يشهد رجلا في حادثة أو سمع شاهدا يشهد رجلا على شهادته
أو رأي خط في صكت لم يحل له أن يشهد ما لم يذكر الشهادة
وأبو حنيفة رخص لا يقبل الشهادة على جرح الشاهد إلا أن يشهدوا
على إقرار الشاهد أنه شريك أو وكيل في شيء خاصه فبدأ وهو
محدد في قذف أو عيب أو ما إذا وجد الشهود عبيدا أو محدودين
في قذف أو فسقة فعلى الحاكم رد المار لأيمان عليهما
فمنعوا من أيمان على الشهود بالتجوع في الشهادة في النفقة

والكفارة

والكفارة بالنفس في قتل القتل وفي الطلاق بعد الذخول وكيفية
شهود الأهل وشهود الفرع بأن قالوا لم يشهدوا على شهادتنا
نماينة أشاء بشرط في جواز تحمل الشهادة أن يعرف المقر بعينه وأيمه
وشبهه وعقله وبلوغه ورشده وعلمه بما اقرب لما يقاد عليه بما يجب
عليه شهادة وإن لا يكون جاهلا بمعنى الشهادة له وعليه أن يقر ما
عليه الكتاب في أول الإقرار وإن كان غيما لم يحل حجه بقدر إيجاب
المقادير ثلثة أحكام تدور على يوم واحد وهو نفقة المصارب
إذا قصرت في بده وهي كبرة أن أمكنه الرجوع إلى منزله في يوم نفقة
في مال نفسه وإن لم يكن يملك الرجوع في يوم أو فرج السواد يوما نفقة
في مال المصاربة والمطلقة البتة بحيث يولد لها إلى موضع يقدر
الزوج أن يزور ولده في يوم لها ذلك وإن أفرضا إلى موضع لا يقدر
الزوج أن يزور في زوج لم يحل وجواز المسح على خفيين مقدرة
يوم وليلة خمس عشر حكما يدور على ثلث أيام شرط الجوار في العقود
والعقود والأقارب في السر وأقل كحيف في جليل الشفع في
التمن وجواز الصلوة على القبر وتأجيل المرتبة في قبول الاستلام
وتأجيل إضمار الدعوى البتة إذا قال إن لي بنتا حاضرة وأخذ الكفيل
في الدعوى عليه ومنع الزوج عن زوجته إذا أدعت المرأة الطلاق
وقالت لي بنت حاضرة أو أخوت شاهدا واحدا وقالت
إن لي شاهدا أو زوج كحيف مقدرة بأعادة في مسيرة
الأيام والأيام التمييز وجواز التصحيف في ثلثة أيام وصوم المتعة
فخرج ثلثة أيام والصوم في كفارة البعير ثلثة أيام واستيفاء

قاطع الطريق على الصلوات أيام خمسة أشياء بقدر ثلثة اشياء
 المسح على الرأس بقدر ثلثة اصابع والمسح على الخفين بقدر ثلثة
 اصابع في اصابع اليد وحقن الخف بقدر ثلثة اصابع في اصابع الرجل
 والطلاق بقدر ثلثة وحكم الحاكم بالكل بقدر ثلثة غنائب
 حكام يدوران على خمسة عشر يوماً توطين المسافر نفسه على الاقامة
 واقتر الطهر خمسة عشر يوماً حكام يدوران على ستين الزمعة كل
 ومدة الرضاع في قول ابي يوسف وحماد رحم اربو بمائة يدور
 على ستة اشهر حكيم والزمان والدهر واقل كل امرئ بمائة اشياء
 بقدر بعشرة دراهم اقل المهر ونصاب الشربة ونقصان
 وفي قيمة العبد على ذبحه ولزوم المار بالافار بداهم كثيرة حكما
 يدوران على درهم واحد اذا قطع يد عبيد فصوص منه على عشرة
 الاف درهم ينقص منه احد عشر درهما فالدرهم الواحد للتميز بين
 قيمة النفس وقيمة اليد لان في قيمة النفس ينقص عشرة فانقصا
 في اليد احد عشر ويحذف اذا كانت قيمة العبد اربعين درهما يلزم
 احدى تسعة وثلثون درهما ينقص درهم في قول حماد
كتاب القاضى ويصلح للقضاء من المجتمع فيه ثمانية اشياء
 الموتوق به في عقله ودينه وعفاؤه وصلاجه وعمله ومغفرته
 بالسنة والائمان والتأويل وسيرته في قبله القضاء ولا يصلح
 القضاء من لا يقبل شهادة من غير الا عمر والعبد والمجذوم وفي العبد
 واما المروءة فصل للقضاء في الاموال دون الجود والدماء
 ولا يجوز قضاء أهل الذمة على المسلمين ولا يتخلف القاضي

غيره

غيره الا باذن الامام وتقوم تحت نفلا يجوز ان يكون كاتب
 الحكم البصير والبعد والمخائب والذبي والمجذوم وفي القذف
 وشروط جوارحه ان يكون عفيفا مقبولا للقول والشهادة ويجوز
 كتاب القاضي الى القاضي في المصيرين او في قاضي مغير اليه
 قاضي رشتان ولا يجوز في قاضي رشتان الى قاضي مغير
 ويكره تنفيذ الحكم في عشرة احوال في حال الغضب والجوع والعطش
 والمخالب والمخائب والراكب والملاينة والنساء والمرضى والوجع
 ويقضي في حال يكون راجعا لذمته وقدره وعقله فهو ان يحضر
 جماعة من اهل الفقه يجلسون ان كان لا يخر حشمة بحضورهم اربو
 اشياء يجوز فعل الفتوى في العلامات في عبادة المريض
 وحضور الجنازة واجابة الدعوة العامة احد عشر شيئا لا يجوز
 للقاضي فعل الخلق مع احد المحضرين والاشارة اليه والتلفيز له
 واجابة الدعوة الخاصة وقبول الهدية من غير ذي الرقم محرم
 ومن غير من كان اعتاد قبله والفتوى في الاحكام لا يصير بكده
 والبيع والشراء في مجلس القضاء وان لا ينقص قضاء
 ثم نقضه اذا كان مما يسوغ فيه الاجتهاد ويختلف الفقهاء
 وينقص مالا يسوغ فيه الاجتهاد مثل القضاء بشهادة وبمين
 وجواز النكاح ائنه من الزنا ولا يقضي بعلمه في الجود والاشياء
 حدة القذف ويقضي بعلمه في الاموال والعقاص وحق العنا
 بما في صحيفة من شهادة شهود لا يحفظ انهم شهدوا اذا علم في
 حال قضائه في قول ابي حنيفة رحم ولا يقضي بما يجد في صحيفته

في شهادة شهود لا يحفظ انهم شهدوا في قول ابي حنيفة ربح وقال
 لا يفتي به اذا كانت تحت يده وختمه ستة اشهر لا ينفذ القضا
 لان يفتي لنفسه ولولده ولا يوزر واحداه وان علوا او لا
 اولاده وان سفلوا ولزوجته وزوجها اربعة اشهر ولا يشار
 القاضي في عدالتهم شاهدي الطينة وهو ان يلمتير في القاضي الطابع
 فبلغ في دفع الزمان في هذه المملوك فيدع صاحب الحق
 عليه بردها ثم فاك فيشهد عند القاضي شاهدا ان يسمع فيها ولا
 يسمع عند التها وشاهد العدوي وهو اذ عرف حقا على غايب
 في المفسر والمشر في القاضي ان يكتف الى السلطان باحضاره
 فلا يجيب حجة شاهدا ان عليه بذلك الحق فسمع القاضي شهادتهما
 ولم يسمع عند التها شاهدا وصاحب العريب اذا رقت الرقاع
 الى يد عوبها بيا بالعبس فاذا قدم اليه عريب سار في يعلم انه
 غريب فاذا شهد شاهدا ان يسمع ولا يشار عند التها وشهود لا يغير
 العدالة ان الشهود وحده عند القاضي وقد لوا عنه خلاف
 قول القاضي هؤلاء عدلوا فما يقولون فيهم فاذا عدلوا غلبت
 لم يشار في عدالة الذين عدلوا هم منسوخا في القاضي على كلفهم
 في ان يشار الى غير خليفة الشريعة اذا طلب الشفعة بكلف
 القاضي بانه ما استلمت الشفعة ثم يفتي بها والمشتري اذا
 راد رد البيع كلف القاضي بانه ما قبضت ودفع القاب
 في يد رجل وطلب اقرار الشفعة فيها كلفها القاضي بانه ما قبضت
 الشفعة ثم يفتي لها بها رجل انشري جارية ونبت عند القاضي

ان بها زوجها بكلف القاضي بانه ما علمت ان لها زوجا مات
 او طلق في غير ان يشار البائع ثم يفتي له بالرد با
 تنفيذ القضاء وعدم اني غير موصفا يلزم القاضي تنفيذ قضاء
 قاض قبل رجل وولي ام اقرانه او ابنها فرغ الامر الى القاضي شفوي
 المذهب فلم يشر فيهم ففتي باكثر وللقاضي الحق في ان ينفذ قضاء
 وكذلك شفوي المذهب اذا فتي باكثر في الطلاق قبل النكاح
 فللقاضي الحق في ان ينفذ قضاء وكذلك في البيع قبل المالك
 وكذلك في بيع الدبر وكذلك في الطلاق بالرجعة وكذلك في
 طلاق المكره بعد الوقوع وكذلك في طلاق المكي بعد الوقوع
 وكذلك في جواز المسلم في الحيوان وكذلك في رد المملوك
 بالغيب وكذلك في قضاء شاهدين وكذا في القضاء
 في شهادة النساء وحده فما يطلع عليه الرجال وكذلك في
 القضاء بشهادة اهل الذمة في اهل الاسلام وكذلك في القنن
 بالقننة وكذلك في منعه النساء ثمانية مواضع يلزم القاضي
 ابطال حكم القاضي الاول عند بين شر كين اعطى اح ففتي
 قاض بيع نصفه فللقاضي الحق في ان يطل البيع وكذلك رجل له
 قبل انسان حق فخره سينزولم يطله فابطل القاضي تاجر عليه
 فللقاضي الثاني ان يطل قضاء وكذلك اداة عقت في دم القدر
 فابطل القاضي عفوها وفيها بالقود لوزنة في الرجال وقال لا عفو للنساء
 فللقاضي ان يطل قضاء وامرأة قبضت صداقتها وجررت ثم طلقا
 زوجها قبل الدخول ففتي القاضي بنصف الجواز زوجها فللقاضي

ان يطر قضاة قاضي فبني لنهاية شاهد شهد على خط ابداء بطلان
 المهر في غير ما وافار فلما في ان يطر قضاة قاضي فبني باطل
 ما زاد الزوج في مهرها بعد الدخول فلما في ان يطر قضاة فبني
 قاضي بعد التاميل في العناء فلما في ان يطر قضاة وما نظر
 في خطاء القاضى ينظر ان كان في القصاص فالقصاص على من حكم
 له بالدية وان كان في المار ستر منه وان كان في احد وقضاة
 على بيت المال رجما كان او قد افي قول ابي يوسف ومحمد
 وقال ابو حنيفة رجما كان في ارش القرب الذي هو حيوان الله كالعنق
 والزنابة وشبه ذلك لا شيء عليه وان كان فبني عليه بالرمم بشهادة
 رجلين فبني في ماله وان كان فبني بالرمم باقرار واحد لا شيء
 عليه **كتاب الاكراه** وعلم الاكراه ثابت اذا كان الاكراه من جهة
 السلطان ومن جهة اللص بقدر على ايقاع ما يوافعه من قبل تلف
 عضو من اعضاءه ولو كان الاكراه بحبس او ضرب او قتل لا يست حكمه
 فان فعل سنف عليه حكمه في القصاص ان قتل او قتل او قتل ان
 كان ايلافا ردا وان كان الاكراه بالقيد والحبس في البيع والشراء
 والاجارة والاقارب يثبت حكمه حتى لا يفتح ثمانية عشر شيئا يفتح
 مع الاكراه اذا اكره رجلا يقبل او تلف عضو من اعضاءه او باقره
 بخاف منه تلف نفسه او ذهاب عضو على ان يطلق امرأته او تزوج
 امرأة او يراجها او يكلف طلاق او عتاق او طهارة او ايلاف او عتق
 عبدا او ايجاب حج على نفسه او على ايجاب حقه في او على عضو من
 دم عمد وجب له او اكره امرأته على قبول طلاق على ماله او اكره

نفسانيا

نفسانيا على الاسلام ففقد ذلك جاز ورجح المكره في الطلاق فنزل
 الدخول نصف المهر او منه ما لزم على الزوج ويرجع في العبد بقيمة
 العبد والولاء للمولى دون المكره ولا ضمان على المكره في العقود
 ولا في النكاح سواء كان الزوج هو المكره او المرأة على قبول
 الطلاق على ما روي في الطلاق رجعي ولا يلزمها المار والنفقة في
 الزوج عنه لا يقبل زوج على الاسلام ولو اكره القاطن على قبول
 الصلح في دم العبد على مال فيقبل لم يلزم المالك يطر القصاص كذا في
 التبريد الاستيلاء والرضاء واليمين والدم مع الاكراه ومن اكره
 السلطان على معصية نحو الكفو القيد واخذ المال ودم النبي ام
 فلم يفعل حتى قتل كان كما جوا الا في شيء واحد هو ما يباح
 عند الضرورة نحو اكل الميتة في الحرب ونحو ذلك وغيره فلم يفعل
 حتى قتل كان انما ولو اكره على شتم غيره ولم يخط بباله حرم النفسانية
 فشم وغيب ذلك القصة لم يكفر فان ترك ما خطر به او شتم
 غيره اكره ثلثة اشياء الى يرجع بعينه على المكره او اكره على تزوج
 امرأة خلف بطلانها او اكره على شراء عبدة خلف بعينه ان ملكه
 فاشتراه وقدمه عنق عليه ولزمه القيمة ولم يرجع على المكره ثمانية
 اشياء من العقود المالية فيفد مع الاكراه اذا اكره على حقه
 نصف الدار فوجب الدار كلها جازت الهبة او اكره على حقه
 الدار فوجبها شرط العوض وباعها او تصدق بها عليه جاز ولو
 اكره على البيع ولم يكره على تسليم قباضة وسلم جاز البيع لا يقمن
 المكره ولو اكره على ان يطلق امرأته واحدة اطلقها ثلثا دفع

ولا يقين المكره ولو اكره على ان يودع ماله فلانا قاذو عه
 فطلعت عنه فالمودع باختيار ان شاء ضمن المودع وان
 شاء ضمن المكره ولو اكره عبد لرجل على ان يقبل تبريره فمولاه
 على ماله يورث ففعل فالعبد يدبر كذلك الرجل يورث قيمته لصاحبه
 ولو كان مكان العبد جارية حر كذلك الرجل يورثها لانها قد خلعت
 في ملكه وان ام العبد رجلا حتى اكره مولاه على التبرير ففعل فالمودع
 باختيار ان شاء ضمن الام نقصان التبرير وضمن الرجل قيمته
 وان شاء ضمن الامر قبل التبرير ولو اكره الرجل لظان حتى
 قال كل مملوك امك فمالا استقبل فهو منكم فلو كان عتق
 ولا يقين المكره شيئا الا في شجرة واحدة وهو ان يملكه بالمرث
 لانه دخل في ملكه حكما لا مصلح له فيه فلا يملكه
 وخبر في ملكه يصح ووقت القبول يمكن الاختناع عنه ان شاء
 ملك وان شاء لم يملك ثم حصة اشياء لا يقع مع الاكره
 البيع والشراء والهبة والاعارة والافكار **كتاب الحنيفة**
 والحنيفة مولود له ذكر وفرج ويحكم بانه رجل بسة اشياء بالجماع
 بالذكور مع الاثراء والاحبال والبول في الذكر وبداية البول في الذكر
 والاكثر منه قوله ما دعه في حنيفة رجلا غيرة للكنية وخرج الحنيفة
 ويحكم انها امرأة بسة اشياء بالتحضر والتدين كشيء المرأة
 ويزاول البول منها وامكن الوصول اليها في الفرج والحبل وان لم
 يظهر كمنه في العلامات فهو حنيفة مشكوك واحكامه احكام
 النساء فان قام في الصلوة بحاجة قام بين صف الرجال

والنساء وينباع لامة تحسن ان كان لمار فان لم يكن له مار
 ابتاع له الامام ثم يبت المار فاذا اخته باعها وان ماتت
 وشركا ابنا واولاد اختي فلان سهران وللحنيفة شتم عند ابني حنيفة
 رج وقال الشنعة للحنيفة نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وفسر
 ابو يوسف رج قوله بتفسيره كان ابن من زوجة بنت من زوج
 فيجعل لثلاثة ارباع نصف الابن فيجعل للميراث على سبعة اسهم
 للابن اربعة اسهم وللحنيفة ثلثة اسهم ونصف اخر ان يجعل انثى عشر
 ستمائة للابن وثلثة للحنيفة **كتاب المفقود رجل**
 غاب ولم يعرف له موضع ولا يعلم ان حيا او ميت نصف اصابه
 لم يخط ماله ويقوم عليه ويؤخذ من ماله حصة من نفقة زوجته
 وللأصغر من اولاده والكبار الرزق والولاية ان كان محاجين
 واستنفذ حقوقه المفقود احكامه احكام الاحياء وهذا على ماله
 في خمسة اشياء اربعة اده بعد اسلامه مع اللجون وحكم احكام سنة العهد
 وحلول الحمان عليه ان مكاتبا على الاختلاف ووجه ان كان
 مازونا وانقضت مدة لا يقبض ادى مثله وهو عشرة سنين
 ففي هذه الاشياء كلها اذا علم منه كان حكمه حكم الموتي في جواز
 تزويج نسائه وعتق مدينه وام ولده وحلول اديه وقسمة ماله
 بين ورثته ولم يرث احد ماله مات في حال نفقه **كتاب الاشربة**
 والاشربة الحنيفة اربعة اشربة وهو عصير العنب اذا غلا واشد وقدر
 بالزبد والعصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه ونقيع الزبيب
 والتمر اذا شند وصيد التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما ادين

الرجل يورث قيمته

لمن حلال وان اشهد اذا شرب من ما يغلب في غلبه لا يشكر
 ثم غير كونه ولا طرب ولا باس بالخلط اربعة اربعة حلال بنه
 العسل بنه الحنظل والشعر والدره حلال وان لم يطبخ وعصير
 العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وتبقى ثلثه حلال وان اشهد
 فاذا علا واشتد وقذف بالزبد فوم شرب ولا يجد شاربها
 سكر ولا يفسد شاربها ولا يفسد سحر ويجوز بيعه عند ابيه
 خفيفه روح ويجوز شربه للتداوي والاسمعة الطعام مالم يسكر
 والمسكر منه حرام فاما شربه للهوا او الطرب حرام في قوله
 خفيفه روح وفي قوله يوسف وخمير روح كبره شربه ولا يحرم
 وان كان طيبا ولم يذهب ثلثاه لم يجز شربه اجماعا ولا
 باسرا لا يباذ في الدنيا والحكم والمرفق والتف باب
حقوق المسجدين المسجدين خمسة عشر شيئا التسليم على القوم
 اذا كانوا جلوسا وان كانوا في الصلوة ولم يكن فيه احد يقوم
 السلام على من رتبنا وعل عباد الله الصالحين ٢ ان يقبل ركعتين
 لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لكل شيء حجة وحجة المسجد
 ركعتان وروى عن النبي عليه السلام انه قال اذا دخل احدكم المسجد
 فلا يجلس حتى يصلي ٣ وان لا يكلم فيه كلام الدنيا لما روي عن النبي
 انه قال من كلام الدنيا في المساجد احبط الله عمله اربعين سنة وروى
 عن النبي عليه السلام انه قال شيا في على ائمة زمان يكون احاديثهم
 في المساجد لا رديا لهم ليس ائمتهم حاجة فلا تجالسهم وروى
 ابوب سحابة انه كان في المسجد فاجاب فقيل له في ذلك فقال لم اكلم

في المسجد منه ثلثين سنة فركعتان ان اكلم اليوم واما ان لا يشتر
 التفت فيه انه ان لا يطلب الصلوة فيه وان شرب المسجدين عن النجاسة
 والغازورات والقبان والمجانب لما روي عن النبي عليه السلام
 انه قال جنبوا مساجدكم صبا نكم ومجا نكم وبيعكم وشراءكم وستر بيوتكم
 ورفع اصواتكم واقامة جلودكم وضربانكم ولا ان لا يفرق فيه
 اصحابه وانه ان لا يباع فيه ولا يشتري وانه ان لا يجلس رقاب
 الناس لانه اذا المؤمن واذا المؤمن اثم عظيم لقوله تعالى والذين
 يؤذون المؤمنين والمؤمنات والمؤمنات هذه لا يسرن شيئا لا يخط لما
 روي عن النبي عليه السلام المسجد سروي عن النجاسة كما سروي كحل
 في الدم والاقام فيه كدود ٣ لا يجد فيه رجليه لان فيه استحقاقا
 بالمسجد وانه ان لا يمر بين يدي المصلي وانه ان لا يضيوع
 على احد في الصف وانه ان لا يركب فيه ذكر الله لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال اذا دخلتم ربا من الجنة فاربعوا فيها قبل باربعين سنة وما روي
 عنه قال المساجد قبل وما الرتع فيها قال ان يقولوا سبحان الله
 وحمد الله ولا اله الا الله والله اكبر باب الشرائط المؤن
 شرائط المؤن عشرة اوله ان يكون عارفا بصفات الصلوة في رعا
 ويحفظ المحل وان كان غائبا لا يسخط على من اذن في المسجد
 ولا يطول على النبي وم بين الاذان والاقامة ويأمر الموعود
 وينهي المنكر ويقول الحق بين الفخ الفقير ويطلب الاجر
 باذنه تعالى ولا تمن على الناس وسط الام قد رما لا ينفق
 على القوم ولا يقصّب على احد اذا اخذ مكانه مسجد النبي المسجد

المصلي
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمر بين يدي المصلي
 ما عليه من الثياب لو نفض يدهما

في القارورات والقبيا والمي من يعرف تفسير الامام فان
 لكل كلمة فيها ظهرا وعلنا قوله الله اكبر الله اكبر فتفسير الله عظيم ثم الله
 عظيم وشظا واجب فاشتغلوا بعمل وانكروا استغفار الدنيا و
 قوله اشهد ان لا اله الا الله تفسيره اشهد ان لا اله الا الله لا شريك
 له ومعناه ان الله امركم بامر فاتبوا امره فانه لا ينفعكم احد
 الا الله ولا ينجم احد من عذابه الا الله قوله اشهد ان محمد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فافهموا قوله ومعناه امركم محمد باحسان
 فافهموها ولا توفوها عنها عن وقتها وقوله حي على الصلوة تفسيره
 عانت لكم الصلوة اسرعوا بالاداء ومعناه ان الله تعالى
 امركم بالصلوة خذوا امره واعلموا فيه اخوه وقوله في اخوه
 حي على الفلاح تفسيره اسرعوا الى النجاة والسعادة ومعناه
 ان الله جعل الصلوة سببا لنجاتكم وسعادتكم فافهموها ولا
 توفوها عنها عن وقتها وقوله الله اكبر الله اكبر ما ذكرنا وقوله لا اله
 الا الله تفسيره اعلموا ان لا شريك له ومعناه اخلصوا صلواتكم
 لوجاهته كما هو واحد **باب شرائط الامامة**
 شرائط الامامة عشرة ان يكون قاريا بالكتاب ٢ ولا يكون
 احماتا لما روي عن النبي عليه السلام بكونكم اقراكم الكتاب الله
 ٢ وجميع التكبير است لما روي عن النبي عليه السلام ان
 قال التكبير ٦ م الاذن ٦ م ويتم ركوعه وسجوده لما روي
 عن النبي عليه السلام انه قال لا غايه الذرع على الصلوة
 ثم ارگع حتى تظلمين راكعا محز الى اخوه ولا يطول القراءة

في الصلوة

في الصلوة لقوله تعالى فافروا ما ينشر من القرآن ولما روي عن
 النبي عليه السلام انه قال ام قوما فليصل بين صلوة اضعفتم
 فان فيهم الصغير والكبير والمرضى والمساكين وذو الحاجة ومظهر
 بدنه من الحرمان والشملة لما روي عن النبي انه قال ان كان في
 توبه جيبه من الحرمان لم يقبل الله صلوة اربعين يوما وبطهر بياض
 عن الاقدار لان صلوة القوم متعلقة بصلوة الامام والنجاة
 تمنع صلوة ولا يذخر في الصلوة حتى تستغفر الله لنفسه
 وللمؤمنين والمؤمنات لانه قام مقام الشفاعة لما روي
 عن ابي عمر بن العلاء انه قدم للامام فوقع فغضب عليه فلما
 افاق قيل له في ذلك قال خطر بياض هب كان القوم لم ينفكوا
 لم اغرك ولا يحسن نفسه بالدعاء فقد خان في وراثة ولازم
 القوم الارض منهم لما روي عن النبي عليه السلام انه قال ان ام
 قوما وهم له كارهون فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
 واذا نزل الغيث في السجدة سأل عن حاله وحاجته ويتعاهد ذكر
 استباه **كتاب الوصايا** الوصية مستحبة واجد وقولها
 بعد الموت فان قبلها في صوة الموصي او ردها فذلك باطل وان
 او صحت رجل فقبل الوصي في وجه الموصي وردها في غير وجهه
 فليس برد وان ردها بوجهه فهو رد والموصي اذا مات قبل
 القول بطل الوصي في ملك ورثة اربعة يقع لا يجوز لهم
 الوصية الوارث والقاتل والميتة وحرمة كان مستانفا
 او غير مستانف اجازها الورثة ويحب الوصية باقل البهائم

أم في يوم واحد قلت قرأت كيف هذا قبله رجل صلى الظهر ثم
 ارتد عن الإسلام ثم أسلم ثم أم نائبا ثم حضرت الجمعة فأم
 في صلوة الجمعة وعن مقاتل عمن سرق ثم المعبد وزعموا أنها
 فيها درهم واحد يقطع الصلوة فرضا كان أو نفلا كتاب
 الفرائض العصبات عشرة الأب والحدة أب الأب ابن عم
 والأب ابن الأب ابن وأب سطر والأخ في الأب الأم والأخ في
 الأب الأم والأخ في الأب وابن الأخ لاب أم وابن الأخ
 لاب والعم في الأب والأم والعم في الأب وابن العم في الأب والأم
 وابن العم في الأم وعم الأب في الأم وعم الأب في الأب
 ومولى العتاقة وأصحاب الفرائض اثني عشر أربعة من الرجال ثمانية
 من النساء أما الرجال الأب والحدة والأخ في الأم والزوج أما
 النساء الأم وابن الأم والأخت لاب أم والأخت
 لاب والأخت لأم والأم والحدة والزوجة ثلثة من النساء مع
 الأجنبية امرأة المملوكة ثلث في ولدها الذر لا عنت به الملبط
 ثلث في اللقيط إذا ادعاه والمرأة ثلث مع ولدها عتقها إنسان
 من النساء عتبه الإخوان مع البنات والسيدة مع المعتق
 لا ثلث النساء بالولاء الأم خمسة ممن أعنت ومن أعنت لمن
 أعنت ممن كاتب ومن كاتب ممن ومن ومن ولا مخفر
 بياض شري عبد قد تزوج بمعتقه قوم فولد لها له وكان لها
 ولد ثم أعنت هذا العبد فبصر ولدا الولد له قد كان الولد قبل
 عنت المعبدة الأب مولى الأم فلما عنت العبد في الولد إلى

کتابخانه عمومی
بنیاد زانا مورخہ
دوبئیہ و جہد طول
عقبہ نامو لے

والله اعلم
بما تصون

في أنواع الضمان الواجبة وكيفية ما يأخذ مال الغير
فالضمان على الآخذ لأن الأمر لم يبيع وفيه كل مبيع لم يبيع الأمر
لابح الضمان على الأمر والسلمان لو أمر رجل بأخذ مال الغير
على وجه الضمان على المأمور ذكره في أول دعوى الذخيرة رجل أدي
على رجل أنه أمر فلاناً بأخذ منه كذاً من المال فإن كان المدعي عليه
الأمر سلطاناً فالدعوى عليه مسموعة وإن كان غير سلطان
فلأن الأمر السلطان إكرام على ما يحكي في فصول الأكرام رجل
أمر عبد غيره بالآباء أو قال لا قبل نفسك تفعل بحسب قيمة العبد
ولو قال أئلف فلان مولاك فأنلف لا يضمن الأمر استعمال عبد الغير
كان بمنزلة قبضه حتى لو هلك من ذلك العمل يضمن قبل أن كان
مبيعاً يضمن والآ فلان في الكبر لا يتصور الغصب في الأصح
أن يهلك في ذلك العمل يضمن كبيراً كان العبد أو صغيراً جامع القنابي
وكذا لو أودع رجلاً عبداً قبضه المودع في حاجته صار فاصلاً
عبد بين اثنين استخذه أحدهما في غيبة صاحبه فمات
في خدمة لا يضمن في الداء يضمن وفي لو أودع
أنه يضمن في العبد أيضاً وذكر في بعض أصول الفقهاء النفس
في إجازة المشتري بوجوب الضمان كالاستخدام وإن كان لا يحكم
له وطناً إذا قال لعبد ارتق الشجرة وأنت المشتري لنا كل أنت فحسب
الضمان على الأمر ولو قال لنا كل أنا وأنت أنتي الباقى الإمام
في الدين أنه ينبغي أن يضمن قيمة كل لانه استعمال كل في منفعة عظام
محل كوز ماء لنقل إلى بيت مولاه بأذنه فدفع إليه رجل كوزة فحسب

وَقَدْ خَفِيَ الْإِسْمُ
أَوْ أَمْرُنَا صَح

الياء ثم نحو ضرب بغير اذن المولى فهلك العبد في الطريق قال صاحب
 المخطوطين مئة مئة نصف مئة ثم قال في المرة الثانية مئتين
 كل مئة العبد لان فعل ما رنا سحا ليعمل المولى علام جاء اليه فبادر
 وقال افضد في نفسه مئة مئة فمات في ذلك السب قال بعض
 فيه العبد عاقلة الغصاة وكذلك العبد يجب دية على عاقلة الغصاة
 رجل كان بكسر طبا فاجاء علام انسان وقال اعطني القدر وحيث
 اكثر فاني ان يعطني فاح عليه في ذلك واخذ منه القدر وكره
 بعضه فخطب ثم قال انت تافخ حتى اكسر فاني محط وكسر الغلام
 ففرت بعض المسورة فخطب عليه وذهبت عنه لا يكون
 على صاحب الخطب شيء لانه لم يامر الغلام بكسر الخطب
 ولم يستعمل في شيء وانما فعل العبد باختيار نفسه فلا يكون الرجل
 فاما ما ينسب في التجر بر اذا استخدم عبد رجل بغير اذنه او دابة
 ساقها او حمل عليها شيئا او ركبها بغير اذنه فهو ضامن ان عطلت
 في تلك الخدمة او في غيرها وفي الذخيرة ركب اذ غيره فادعت
 ضمن ساقها او لم يسبقها في الظاهر الرواية وفي رواية الحسن مئتين
 اذا ساقها وفي النوازل غضب عبدا ثم رده وقد عور عبده
 يضمن الارش ثم باعه مولاه فاجلجى الباع في يد المشتري يرجع
 الغاصب بما دفعه من ارش العبد على الباع وفي اقبادى القضي
 لو غضب مئة شيئا ثم رده عليه برى في ضمانه وفي رواية
 الفقيه ابو جعفر في وضع سكين في يد صبي فقتل بها نفسه لا يضمن ولو
 غير ما حتى مات مئتين مئة قائم على سطح او عايط صانع

فيه رجل ففرغ العبيد فوقع فمات بغيرم الصالح دية وعلى عاقلة
 وكذلك لو كان على الطريق فمات به دابة فضاخ فيها رجل فوطئة
 الدابة فمات مئتين الصالح دية وهو على عاقلة ولو لم يمت غلاما
 ضيعة بغير اذن المولى الى حاجته فارتقى فوق بيت مع العبيات
 فوقع ومات مئتين وفي النوازل قال ابو بكر لوزي اصبى سهما
 فاصاب عن امراء لا ضمان على والده وانما يجب في مال
 لانه لا يبرى للبحر عاقلة وهو يقول العاقلة للعرب لا يضمن
 وفي العيون ولو ادخل مسبا او ما يما او مبي عليه في داره فسط
 البيت قال محمد مئتين في العبيد ولا يضمن في التام سكران
 غائب العقر وقع ثوبه في الطريق فاخذ الثوب رجل ليحفظه
 فهلك في يده لم يضمن ولو كان الثوب تحت راسه والمسيك
 كالحا يضمن ايضا وذكر في العدة لو اخرج رجل فاتم رجل في
 اصبو وهو نام ثم اعاد في اصبو في ذلك اليوم برى وفي
 يوم اخر لا يبرى يعني اذا استيقظ ثم نام وفي الجحش لو اخرج
 فاتم فما أصبح التام ثم اعاده في هذا اليوم يبرأ لانه وجب
 الرد الى هذا التام وقد رده وان استيقظ ثم نام فاغادها
 لا يبرأ غضب عصا في الضاني ثم رده عليه وهو سكران يبرأ
 وهو كالضاني خلاف ما لو اخذته وهو يقطن ثم رده عليه
 وهو نام فانه لا يبرأ اذا تعلق رجل فاحم فسطح المتعلق به
 شيء فيضمن المتعلق ومن يهدم بيت نفسه فانه يهدم في ذلك بيت
 جاره لا يضمن لانه غير متعدي وفي العيون ولو ضرب رجلا

فحفظ المقر وبمقتضا عليه وسقط منه شيء وتوفي محمد بن يعقوب
 الطارب لما لا الذي مع المقر وب لانه هو المستهلك وكذا انفق
 ثيابه التي عليه لو تلفت باني في مقبر العقب كما خالف هذا
 فظهر في فتاوى رشيد الدين رجل فتره ظالم فاختار ان يترك
 الظالم فاختاره وخسره او طلب ظالم رجلا ليقض منه حايه فدل رجل
 عليه فاختاره ما لا في قياس قول محمد بن يعقوب الاخذ والدال عليه
 لانه سبب لاختاره والفتوى على قول ابي حنيفة انه لا يعين وكذا
 لو كان رجلان ففرض احدهما الاخر فذهب المعلوم الى الواجب
 خضره لا يعين المعلوم لانه يطلب الغوث في فتاوى ظهر الدين
 المرغنياني ولو قال لغيره اسلك الطريق هذا فانه امر فسلكت
 واخذه اللصوص لا يعين ولو قال ان كان حوفا واخذ مالك
 فانا ضام وباني المسئل كما لها ضمن في مزار الاصل ان المفرد
 انما يرجع على الثمار اذا حصل الغرور في ضمن عقد المعاوضة او ضمن
 الثمار ضمن السلامة للمفرد ايضا ولو قال الطحاوي صاحب الحفظ
 اجعل الحنطة في الدلو فجعلها في الدلو فذهبت في ثقب كان به
 الى الماء والطمحان كان عالما به يعين لانه صار غارافه ضمن
 العقد بخلاف المسئل اولى لان ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد ومنها
 العقد بقبض السلامة فيضم مفردا فيضمن في فتاوى ظهر الدين
 سائر هاشم في محمد بن قيس باب قبض حبة فوج الطير منه او فتح
 الرق والسمن جابه فذاك فخرج منه السمن قال يعين ولو
 حرر قبة العبد فابق العبد لا يعين لان العبد له غربة فان كان

العبد

العبد زاهب العقب يعين وقال ابو حنيفة لا يعين في هذا كله ولو شق
 رقبته دهن سائل يعين وكذا لو قطع جمل القنديل يعين وفيه
 اختلافات المشايخ قال ابو حنيفة و ابو يوسف اذا فتح باب قبض
 او اصطلح حتى طار الطائر او فوج محار او حل قبة عمة فانه لا يعين
 وفتحوا اولم يفتقروا قال محمد والشافعي ان وقف ساعة ثم ذهب
 لا يعين وان ذهب في ساعة يعين ولو فتح باب دار سرور
 منه آخرة متاعا لا يعين الفاج سواد سرور عقيب الفج او بعده
 وكذا اذا حل رباط دابة فسرقتها انسان او فتح باب قبض فاختار
 انسان آخرة لا ضمان على الذي حرر وفتح والمودوع اذا فتح باب
 القفص او حرر قبة العبد او فتح باب الاصلح حبة ذهب يعين
 بالانفاق لانه التزام بحفظ الاثر في ان اذا دل الغاصب والشارع
 على الوديعة ضمن وبغرة لا يعين ولو وقع طر انسان رجل لا يعين
 ولو فقد بغيره يعين ولو دما منه ولم يفتقه بغيره لا يعين في فتاوى
 السم قدر ولو نعت جابط انسان بغيره ثم غاب الناقب فدخل
 انسان منه ذلك النقب سرور شيئا لا ضمان على الناقب لانه
 سبب الساروق مباشر وكان ابو نصر البوسنجي يقول يعين الناقب
 لكن الفتوى بعدم الضمان اذا قط الرجل رجلا والقاء في البحر
 وتركه في سمات فان غرق في ساعة يعين وفيه وان سجد ساعة
 ثم غرق لم يكن عليه شيء وفي شرح الطحاوي والفرج حبة او غرق
 على قارة الطريق فدل رجل فالا ضمان على الذي اليه الا اذا تحول
 في ذلك الموضع الى موضع آخر فخرج ترتفع جنابه ولو دخل رجل دار قوم

فَقَوْلُهُ كَلْبٌ فَلَا ضَمَّانَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ يُوَجِدُونَ الْإِغْرَاءَ وَالْإِشْلَاءَ مِنْهُمْ فِي بَيْتِ
رَجُلٍ كَلْبٌ عَقُورٌ كَلْبًا مَرَّ عَلَيْهِ مَرٌّ مَعْقُودٌ فَقَضَى الشَّيْءَ بِأَهْلٍ كَلْبٌ
الضَّمَّانُ عَلَيْهِ أَنْ تَقْدَمَ مَوَالِيهِ صَاحِبُ الْكَلْبِ فِي فَوْهٍ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ
الْعَضِّ يَعْثُرُ وَأَنْ لَمْ يَتَقَدَّمُوا إِلَيْهِ قَبْلَ الْعَضِّ لَا يَعْثُرُ بِمَنْزِلَةِ الْحَايِطِ
الْمَائِلِ قَالَ تَابِيحَانٌ وَيَسْتَعْرِضُ أَنْ لَا يَعْثُرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ أَشْلًا
وَلَوْ أَعْرَضَ كَلْبًا حَتَّى عَقَرَ رَجُلًا لَا ضَمَّانَ عَلَى الْمَغْرَبِيِّ عَذَابِي خَيْفٌ كَمَا
إِذَا أُرْسِلَ طَائِرٌ فَأَصَابَتْ فُورَهُ ذَلِكَ لَا يَعْثُرُ رَجُلٌ أَخَذَ مَرَّةً
وَالْقَاهَا إِلَى مَحَامَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ دَوَّاجَةٍ فَكَلَبَتْ الْهَرَّةُ الْهَرَّةَ
قَالَ إِنْ أَخَذَتْهَا الْهَرَّةُ بِرِمَّةٍ وَالْقَاهَا إِلَى الْيَا يَعْثُرُ إِنْ أَخَذَتْهَا
بَعْدَ الرِّجْمِ وَالْإِلْقَاءِ لَا يَعْثُرُ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَوْ أَشْرَى كَلْبٌ عَلَى الْإِنْسَانِ الْإِغْرَاءَ
عَلَيْهِ فَقَوْلُهُ يَعْثُرُ الْمُسْتَلْبِ قَالَ نَعَمْ لِأَنَّهُ لَا إِغْرَاءَ صَارَ كَلْبُهُ لَمْ يَعْثُرْ كَانَتْ
فَرِيضَةُ سَيْفٍ فِيهِ شَرٌّ الطَّيَّانُ أَيْ مَرَّ أُرْسِلَ بِهَيْمَةٍ فَأَصَابَتْ فُورَهَا
شَيْئًا ضَمَّنَ وَكَذَلِكَ إِذَا أُرْسِلَ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا قَابِضَةٌ وَلَا سَابِقَةٌ
وَلَا آفٍ فَأَصَابَتْ شَيْئًا فِي ذَلِكَ الطَّرِيقِ فَإِنَّ يَعْثُرُ وَيُعْطِفُ
وَلَمْ يَكُنْ لَهَا غَيْرُ طَرِيقٍ فَذَلِكَ مَضْمُونٌ عَلَى الْمُرْسِلِ فِي الْمَلْفِ وَالْأَبْ
الضَّمَّانُ عَلَى صَاحِبِ الْمَانِسَةِ إِذَا الْمَلْفُ شَيْئًا لَيْسَ أَوْ نَهَارًا إِذَا لَمْ
يَكُنْ لَهَا سَابِقًا أَوْ قَابِضَةً أَوْ فِي الْعِدَّةِ وَلَوْ وَقَفَ الدَّائِي فِي سَوْتِ
الدَّوَابِّ لِضَمَّانٍ عَلَى صَاحِبِهَا أَنْ تَلْقَى شَيْئًا وَأَنْ أَوْقَفَهَا عَلَى
بَابِ السُّلْطَانِ يَعْثُرُ مَا أَصَابَتْ وَكَذَا لَوْ أَوْقَفَهَا عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ
الْأَعْظَمِ أَوْ مَسْجِدِ آفٍ إِلَّا إِذَا جَعَلَ الْأَمَامَ لِلْمُسْلِمِينَ مَوْضِعًا يَوْقِفُونَ
وَدَاخِلُهُمْ فِيهِ فَلَا يَعْثُرُ فِيهِ الْعَبِيدُ غَمٌّ دَخَلَتْ بَسَاتِنًا فَانْصَدَتْ

وَصَاحِبُهَا

وَصَاحِبُهَا يَسُوقُهَا ضَمَّنَ مَا أَفْتَدَتْ أَنْ لَمْ يَسُوقَهَا لَمْ يَضَمَّنْ
عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ التَّوَرُّدُ بِحِجَارٍ وَدَخَلَ فِي زَرْعٍ أَوْ كَرْمٍ دَابَّةٌ وَفِيهَا فَسَدَتْ
الزَّرْعُ حَبْسَهَا فَهَكَذَا يَعْثُرُ وَلَوْ أَفْرَجَهَا الْمُخْتَارُ أَنْ أَفْرَجَهَا وَسَادَهَا
فَهَكَذَا يَعْثُرُ وَأَنْ أَفْرَجَهَا وَلَمْ يَسُوقَهَا لَا يَعْثُرُ وَكَذَا لَوْ أَفْرَجَ دَابَّةَ الْغَيْرِ
فَمَزَعَ الْغَيْرَ فِي الْبَحْشِ لَوْ سَاقَهَا إِلَى مَكَانٍ بَانَ مِنْهَا عَلَى زَرْعٍ
لَا يَعْثُرُ لِأَنَّهُ كَانَتْ أَفْرَجَهَا وَزَرْعٌ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ الْكَلْبُ مَشَى حَتَّى
فِيهِ إِذْ يَعْثُرُ عَلَيْهِ الْفَتْوَى رَجُلٌ يَعْثُرُ بَعْرَةً إِلَى تَقَارُ رَجُلٍ عَلَى يَدِ
رَجُلٍ فَجَاءَ الرَّجُلُ إِلَى الْبَقَارِ مَرَّاهُ وَقَالَ أَنْ فَلَانًا يَعْثُرُ بَعْرَةً هَذِهِ الْبَكَّةُ
الْبَقَارُ أَذْهَبَ بِهَا إِلَى مَالِكِهَا فَإِنَّهُ لَا أَقْبَلُهَا فَذَهَبَ بِهَا فَهَكَذَا
فَالْبَقَارُ مَرَّاهُ لِأَنَّهُ إِذَا جَاءَ بِهَا إِلَى الْبَقَارِ فَقَدْ أَتَى الْبَقَارَ فَيَسِيرُ لِبَقَارِ لَبْنًا
وَلَيْسَ لِلْبَقَارِ أَنْ يَدْعُوَ وَلَمْ تَحْسُ دَابَّةُ الْإِنْسَانِ فَالْفَتْ لِلرَّكِبِ فَمَاتَ
إِذَا كَانَ بِأَذُنِ الرَّكِبِ لَا يَعْثُرُ النَّاسِرُ وَأَنْ كَانَ بِغَيْرِ أَذُنِ الرَّكِبِ
يَعْثُرُ كَمَا لَبَّيْتُ وَأَنْ خَرِبَتِ النَّاسِرُ فَمَاتَ قَدَمُهُ يَدْرُ وَأَنْ أَصَابَ
رَجُلٌ آفٍ بِالذِّبِّ أَوْ بِمَا لِلرَّجُلِ وَكَيْفَ مَا أَصَابَتْهُ أَنْ تَحْسُ بِأَذُنِ الرَّكِبِ
فَالضَّمَّانُ عَلَيْهَا وَالْأَفْعَلُ فِيهِ خِلَاصَةُ الْفَقِيهِ وَيُجَابِرُ
بِالْفَقِيهِ إِذَا سَلَّ عَنْ أَخَذَ غَيْرَهُ بَعْرَةً وَاسْتَعْلَى وَرَدَّ إِلَى
الْمَوْضِعِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْهُ وَكَانَ مَعَهُ حَبْسٌ فَكُلُّ الذِّبِّ هَلْ يَعْثُرُ وَأَمَّا
اسْتَعْلَى الْأَمَانُ حَامَةً جَوَادِ أَنْ لَمْ يَتَوَضَّحْ لِحَبْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا سَاقَ
فَانْسَاقَ لِحَبْسِهِ مَعَهَا ذَهَبًا وَجَائِيًا لَمْ يَعْثُرُ وَأَنْ كَانَ سَاقَ الْأَمَانِ
سَاقَ لِحَبْسِهِ مَعَهَا يَضَامَنَّ وَيَفِي قَبَادِئِ طَلَبِ الدِّينِ لَوْ وَضَعَ نَوْبًا
فِي دَارِ رَجُلٍ فَمَاءَ صَاحِبِ الدَّارِ فَانْصَدَتْ مِنْهُ وَلَوْ دَخَلَ وَأَنْتَ فِي

وار غيرة فاق حاصبا حبا دار لا يقين ان تلف لان الآفة
 تقصر ما فلا ان ينفذ الغيرة بالافراج اما في الدار فلا يقينها فكان
 افراجا اما فاولو حبا وانه في ربط فاق حبا فقلت يقين وفي
 الحجامع القنبر عصب بظا وشدة فيه دوابه فاق حبا مالك المربط
 وهلك حبا عينا مينا وفي فوايد ابي الحسن المستغنى عصب عجا
 فاستهلكه وليس له ان يقين الغاصب فيه تجل ونقصان الام
 وان لم يقين الغاصب للام فعلا كالتبب وفي فتاوى
 ظهر الدين ولو اسل دابة في منع مباح فجاو اف فاسل دابة فغير التابة
 الاولي ان عفتها على الفور ضمن الا فدا وان كان ذلك في ربط
 لاحدهما لا ضمان على صاحب المربط وذكر في العيون قال ابو حنيفة
 راج اذا اشتدك رجل فمار غيرة او نفل يقطع يده او يدرك ان شاء
 صاحبه ضمنه وسلم اليه وان شاء حبا ولا يقينه شيئا وعليه
 الفتوى ولو فرس اوجل الدابة حية صارت عجا فلو كالمقطع
 ولم يذبح شاة غيره فمالها بالبحار ان شاء منها وسلم اليه
 وان شاء اخذها ضمنه النقصان كذا الجوز اذا قطع يدها
 وفي الهداية ولو كان الدابة غير مأكولة الا فقطع الغاصب طرفها
 للبايك ان يقينه جميع قيمتها لوجود الاستهلاك في كل وجه كالحا
 قطع طرف العبد المملوك حبت ياخذ مع ارش المقطوع لان
 الاو مرفق متفعا به بعد قطع الطرف ولو ذبح فمار غيرة ليس له
 ان يقين النقصان ولكنه يقين جميع القيمة عند ابي حنيفة وعند
 محمد ان يسكنه يقين النقصان فان شاء ضمنه كل القيمة ولا

تمسك

ولا يسكن الذئب ذبح شاة السنان لا يربح حبا منها لا يقين وان ذبح
 شاة يربح حبا منها يقين قيمتها يوم الذبح رجل اخر بشاة الغيرة قد اقرت
 على الهلاك فذبحها يكون ضامنا وذكر في التوار ان لا يقين
 استحسانا لانه ما دون دلاله ولو ذبح شاة وعقلها لا حبل
 السخ فسلها ان ضمن لان المناسر يتفادون السخ دون الذبح
 ولو الغر قشور الرما او البطيخ على فارة الطريق فلعنت بها الدابة
 فلعنت يقين لانه غير ما دون في هذه الغنم وفي فعل فعلا هو غير
 ما دون فيه فما تولد منه يكون مضمونا عليه فربح في طريق المسلمين
 فتعلق ثوبه لعقل حانوت رجل فخرق قال ابو القاسم القصار
 ان كان الغنم في ملكه لا يقين وان كان في غير ملك يقين ومنها
 زيادة لا بد منها وهي ان اذا تعلق ثوبه بذلك فخرق ثوبه فخرق
 بحجة لا يقين صاحب الغنم لا اذا افر ثوبه الثوب فهو الذبح
 رجل حلس على ثوب السنان وهو لا يعلم حتى قام صاحبه فالتحق
 ثوبه فجلوسه ضمن النقصان ولو عقر رجل يداه فاق حبا فربح
 ثم العاقر فكسر السنان العاقر سقط في يده المعقور فربح
 يده لا يجب موجب البسن لانه مضطرب في نزع اليد ويجب على العاقر
 ارش اليد لانه ان صدر الاستلام طاهر من محمود
 الحايك اذا عمل لسان الثوب فاراد مالا اخذه منه فاجب الحايك
 ان يذوقه حتى اخذ الا فمده صاحب الثوب فخرق فربح صاحبه
 لا يقين الحايك شيئا وان خرقت فربحها ضمن الحايك نصف
 قيمة النقصان ولو اخذ يده رجل فذبح الرجل يده فسلت ان

اخذ يده لاخر النجدة لايجز القنات وان اخذ الا ف لاجل العنبر يجب ذبح الية
 على الاخذ لانه مضطرب في مديده رجل تلبثت ثوب او في جذع المنبت
 في به صاحب حتى يخرج بعين جميع الية فان جذبه صاحب في المنبت
 ضمن المنبت عصب ثوب انسان ولبه
 ثم جاء صاحب الثوب فمذ ثوبه والغاصب لا يعلم انه صاحب
 الثوب فخرج الثوب لاضمان على الغاصب لا يخرج منه
 ولو قال صاحب الثوب وعلج ثوبه فمذ ثوبه الا يذم منه
 شدة فخرج فاضمان على الغاصب ايضا ولو لم يذم كما يذم الناس
 عادة فخرج منه من الغاصب نصف القيمة لانه من جنابتهما
 لان امساك ومنه ثوب غيره جنابة
 عن اذ قد نارا في ملك غير هافقت اليه اكد حنطة او ثوب او
 في الاموال فمذ هز بعين قال لا ولو اوق شيئا في المكان الذي
 اذ قد فيه ضمن قلت فمذ اصحابا بين الماء والناس قالوا لو اذ
 النار في ارض فمذ فمذت اليه غيره فامذت ههنا بعين ولو
 اسار الماء اليه ارض فمذ فمذت اليه ارض غيره وانلف شيئا ضمن
 في طبع الناس فمذ والتقدير انما يكون بفقر الرج ونحوه فمذ نصف اية
 فمذ الموقد فلم بعين واذ طبع الماء السيلان فالانظار ايضا
 اليه فمذ صاحب المخط عن فزارع اذ قد نارا في الارض
 المملكة في يوم ربح فاحترق كخيشن ومرت الناس اليه الا كد اسر فاحترق
 هز بعين الموقد فاحترق ان كان الرج وقت الايقاد كحاشب
 مثلهما فمذ تلك الناس اليه تلك الا كد اسر بعين وانه سحابة وقعا في علم

ظهر الدين

ظهر الدين رجل اوقد في منزله نارا والقر في الحطب ما لا يحتمل
 النور فاحترق بينه وتعدت اليه دار جاره فاحترق بعين صاحب
 النور وفي فوانه وان كان يعلم انها تحتمل لا بعين ولو نارا في
 ملك او في ملك غيره فمذت شرارة منها على نوب انسان فاحترق
 قال محمد بن الفضل بعين وهكذا ذكر في التوارل عن ابي يوسف وقال
 بعض العلماء ان من نارا في موضع لم يوقد الموقد فمذت شرارة
 في ملك انسان او القتها الرج لا بعين فان لم يكن له حق الموقد
 في ذلك الموضع فاحترق على التفسير ان وقعت منه شرارة بعين
 وان هبت بالرج لا بعين وهذا الظاهر وعليه الفتوى حداد فمذ
 حديده على حديده او في حجارة فطارت شرارة فمذت على ثوب
 انسان فاحترق ثوبه ضمن حداد وذكر الناطق اذا جلس تحت اذ
 في دكانه وانحدر في حانوته كورا فمذت في حانوته الى جانب طبع العا
 فافج حديده في كوره وقرنها بطرفه فطارت شرارها فمذت حلا
 اذ فطارت غير انسان اذ فمذت شيئا او قتلت اذ كان ضمنا
 فانلف بذلك في المال على الحداد ودية القتل والعين يكون على عاقلة
 ولو لم يذم الحداد ولكن اتمت الرج بفقر النار في كوره او حديده
 المحاة فافج حيا الى طبع العام فقتلت انسانا او فمذت ثوب
 انسان اذ قتلت دابة كان هذرا وفي **قائمة الفتاوى**
 ولو كان الضارب اذ فانلف شيئا لسر في به المشا جرم القنات
 على الاجير ولو لم يفر به بالمطربة ولكن الرج افج شرارة فاحترق
 ما اصاب فهو هذر وفي **قائمة** ربيعة الدين ولو نارا في الموقد

فسقطت به دابة او انسان ذكر في الكتاب ان يعين **فقط** فقلت
 وهذا الجواب في الدابة يخرج على اطلاق اما في الدابة فانه اذا شتر
 كذا الدابة بعت لا بحد طريقا فانه يعين الراشدا والا فلا وبما يوبة
 ما قلناه ما ذكره ابو حنيفة الرستغيني زوج في قوابله انه لو لم يتجد
 في الرشد ورشد كجارشرا لثا سعادة لدفع الغبار لاهتمام لان
 ذلك ليس بجناية وان تعبر بالرش ضمن وفي **المحيط** من حفر
 بئر او سد رملها ففحق او راسها فانه ينظر ان كان الاول كسرها
 بالتراب والطين باليسر به من غير اجزاء الارض ثم حفر بها
 الثاني فالتقمان على الثاني وان كان الاول كسرها باليسر
 به اليه كالتقوى والمحنط ونحوها فالتقمان على الاول وفي **قفاو**
 ظهر الدين فحفر بئر افعل راسها فرفع او العطاء فتلف بها شئ ضمن
 الاول ومن حفر بئر في ارض غيره ضمن النقصان وقال بعض العلماء يوم
 بالكسر ولا يعين النقصان ولو هدم جدار غيره لا يخرج على بناء فاما مالك
 باختيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقصان للعتاة وان شاء اخذ
 النقصان وقيمة النقصان وفي **قفاوي** فافتحان فحفر بئر في
 قفاو مسجد او هدم حائط المسجد فانه يوم بالسوية ولا يقف بالنقصان
 وكذا من حفر بئر في قفاو قوم يوم بالسوية الغاصب اذا حفر بئر
 في الدار المعقوبة ورضي به المالك فاراد الغاصب ظمها ليس له
 ذلك عنده وقال الشافعي في ذلك سواء انتطع بها او لم يتطع و
 في بعض القفاوي تزعم ما يبرر انسان حتى صار يابسه لا شجر
 عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ماء انسان في

الحجب يقال املاه بالماء لانه ملكه والماء من زوايا الامثال وفي
قفاو فله الدابة قطع اشجار كرم انسان يعين القيمة لانه يلف غير المتين
 وطريق موزون ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار النابتة ويقوم مقطوع
 الاشجار فقطر ما بينهما قيمة الاشجار فذلك صاحب الكرم
 باختيار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع ومنه ملك
 القيمة وان شاء امسك الاشجار ودفع من القيمة قيمة الاشجار
 المقطوعة ويعينه الباقي ذكر الفقهاء ابو الليث مسلم قطع الاشجار
 فله انتم قال وان كانت قيمة الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء
 فلا شجر عليه وفي **قفاو** فافتحان فحفر بئر على رجل احد معمر غير
 باب واحد فحفر حفر او ملكه كان للمالك ان يسلم الى المعراج
 الا في الزوج الا في يعين قيمته وفي **قفاو** الا فيضاح المعقوب
 اذا كان قائما في يد الغاصب فالمعقوب منه يأخذه مثليا كان
 المعقوب او غير مثلي في الوجوه كلها الا اذا كانت قيمة في يد المعقوب
 اقبل في قيمته في ملك الغصب ثم يثبت للمعقوب من خيارات ثلث
 ان شاء انتظر وان شاء رضى به وان شاء اخذ قيمة المعقوب في مكان
 الغصب يوم يحضرون وفي المنزلة الجواب على النقصان ان شاء وث
 القيمة في البلد بين طالبيه والمثل لانه لا فرق على احد وان كانت
 القيمة في ملك الغصب اكثر فللمالك خيارات ثلث ان شاء
 رضى بالمثل وان شاء طالبه بقيمته في بلدة الغصب يوم يحضرون
 وان شاء انتظر وان كانت قيمة في بلدة الغصب اقل فالغاصب
 باختيار ان شاء المثل وان شاء القيمة في بلدة الغصب لان المثل

بغير ربح أو في مكان العصب يوم الحفوة إلا إذا ربح المالك بالثبة
ويكون لذلك فعلة هذا يعني أن يذكر في دعوى عصب المكيل و
المودون سوى الدراع والذاتين مكان العصب وذكر في
عدة الشين إذا ادعى الوديع لانه في ذكر موضع الباع فيه أي
مصرف سواء كان له حمل وموزة أو لم يكن وذكر في موضع آخر إذا لم
يكن له حمل وموزة لا يشترط بيان موضع العصب في عدة من
عصب مفعولا فعلة مثل أن كان ثلثا وإن كان في ذوات
القيم فعلة مفعول يوم العصب وفي قاضي طه الدين عصب شاة
فسميت في بده ثم دجها ضمن مفعول يوم العصب يوم البيع عصب
الغاصب إذا ربح على الغاصب الأول برأه عن الضمان ولو ملك
المعصوب في يد غاصب الغاصب فادعى القيمة إلى الغاصب الأول
برأه أيضا حتى لا يكون للمالك بعده أن يضمن الثاني لقيام
القيمة مقام العصب وهذا إذا كان قبض الأول موزة بقضا والقاضي
أو بغير قضائه وإنما يصير موزة فاقا بقاءة البينة أو بتقدير المالك
وأما إذا أقر الغاصب بذلك فإنه لا يبعد في حق المالك
ويعيد في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين البرهان
وذكر في رشيد الدين في قاضي لو باع غاصب للغاصب فادعى
لا يكون للغاصب الأول أن يأخذ الثمن منه لأنه ليس بمالك ولا بناء
عنه ولا يكون له إجازة البيع والمعصوب بالخيار في تضمين أو
غاصب الغاصب رجل عصب عبدا ففقدته من آخر فمات
عنده فالملوي بالخيار أن شاء ضمن الأول وبيع الأول الآخر وإن

شاء

شاء ابتداء الأول وبيع الآخر بالقيمة ولا شيء له على الأول
وفي النوازل رجل يشتري برصا فبعت له لسان ثم جاء آخر
بشتمار أدعى نقصا به يرى الأول في الضمان ومنه الثالث
وفي المحط المالك إذا أقر المعصوب الغاصب برأه عن الضمان
ينقض العقد كما لو باع منه ولو أقر منه لا يبرأه حتى لو هلك قبل
الاستعمال يكون ضمنونا على الغاصب إذا أقر المالك للغاصب
أو دعى المعصوب ثم هلك في يده ضمن لانه لم يوجد البرهان
عن الضمان أيضا والآخر بالحفظ وعقد الوديع لا ينافيان ضمانا
العصب كما إذا خالف المودع ضمن إن كان العقد قائما ولو كسر
المالك الغاصب بيع المعصوب لا يبرأه عن ضمانه وإن باعه ما لم يملك
وكذلك لو باع المالك المعصوب لا يبرأه عن ضمانه لا يخرج من ضمان الغاصب
مالم يسلمه إلى المشتري وفي التجميع إذا وضع بين يدي المالك
برأه وإن لم يوجد حقيقة القفص وكذا المودع بخلاف ما إذا استهلك
المعصوب أو الوديع ثم جاء بالقيمة وضمنها بين يدي المالك فإنه
لا يبرأه مالم يوجد حقيقة القفص وفي النوازل جارية جاءت إلى
خاسر بغير إذن مولاه طالبة للبيع ثم ذهبت لا يبرأه ابن وهب
وقال النخعي يبرأه ورواه عليك فالقول قوله ولا ضمان عليه لأن الجارية
جاءت إلى أنت اليه فكانت عنده وتضمن ذلك أن الخاسر لم يأخذ الجارية
حتى يضمن غاصبا ومنه الرد أن باعها بالذهب إلى المنزل نوع
في ضمان أخذ الشريك بسبب العين المشتركة ذكر القاضي طه الدين
في فتاويه ولو اشترى عبدا مشتركا بينه وبين غيره بغير إذن مشتركه

بصير غامبا لغيره في اجناس التالفي في استعمال العبد المشرك بغير اذن
 شره كما رواه ابيان وفي رواية هشام عن جده بصير غامبا وفي رواية ابن
 رستم عن جده بصير غامبا وفي رواية المشرك بصير غامبا على الروايتين
 قال سئل جده عن الموائمة المشرك بغير اذن
 وغاب احد الشريكين دفع الشريك الآف فبقيت فبقيت الشريك
 الآف الى الراعي فملكته فبقيت فبقيت صاحبها باقية بعين
 لانه مودع يملكه ان يحفظها بيد ابيه فلا يصير مودعا غيره وحل
 بينهما دار غاب احدهما فلهما ان يكن الدار كلها وكذا الخادم
 بخلاف الدابة
 شريكين سكة احدهما لا يحب عليه الآف وان كان مقدرا لا يستعمل لانه
 سكون بقاويل ملكه رجل له سفينة فاشترى كاهن مع اربعة
 على ان يعملوا سفينة والامته وحسب لصاحب السفينة والباقي بينهم
 بالسوية في فائدة وحاصل صاحب السفينة وعليه اجر من عملهم لهم
 وعن ابن ابي عمير الكرابي رجل ارض فبصير مائة وزرعها
 اليهم ثم افزع مائة اخرى وخلقها المالكين للمفر من فدهما والآخر منها على
 الشريك فذا حصل لانها لم يبقا الرج والبسر بركة
 والروضة قال جده ابن الحسن اذا كان دور الفز واحد ودور التوت
 منه اثنان والعز داف على ان العز بينهما نصفين او اقل او اكثر لم يجر
 وكذا لو كان العز بينهما وان لم يعلم صاحب الاوراق الآف بزرع
 ارضا مشتركة بينه وبين غيره هو الشريك ان يطالب بالرجع او يملك
 بخصة فغيره الا ارض كما هو عرف ذلك الموضع اجيب ان لا يملك

فذلك

ذلك ولكن يفرغ نقصان فبقيت الاضربان وخر فيها ان نقصان
 المكسر والموزون اذا كانا بزرع جار و غاب او بين مني وبالبح فاقه
 الحار والبالغ بغيره فانما تنقذ فبقيت فبقيت فبقيت فبقيت فبقيت فبقيت
 او البقية حتى لو هلك ما بقي فبقيت فبقيت فبقيت فبقيت فبقيت فبقيت
 كان المصالح عليها
 رجل رفع الحنفية علما متعبا بالسلسلة وقال اذهب به الى بيتك
 مع هذه السلسلة فذهب به دون السلسلة فابى العبد لا يعطى لانه
 امر بشيئين وقد اتي باخذها ولو بعث سيانما اليه ما شئت غيره فاقه
 البعوث راية الباعث وركبها فملك ان كان بين الامر والبعوث
 انبساط مثل ذلك فلا ضمان والا فوضعا من رجل اعطى رجلا قوما ففد
 فملكهم ان امره بالمال لا يعين لانه ففد بامره وان لم ياره بذلك ضمن لانه
 ففد بامره
 التالفي رجل قال بعث منك ديرا بالغا وبفسر
 ففد الآف ففد فانه يحجر عليه ولو قال اقبلني ففد الا فضا صر عليه وحجب
 الدية في مال لانه اطلاق فاشبهه وروى الحسن عن ابيه ج انه لا شيء عليه و
 قال ركن الاسلام و ابو الفطر الكرماني لا يحب الدية في اصح الروايتين
 عن ابيه ج بخلاف ما لو قال اقطع يد ابي او جلي او اقبل عبي ففد لا شيء
 عليها بالاجماع لان الاطراف لا يسلك بها مسلك الاموال ففد لغير
 العادي وقد وقعت بجاري واقعة وهي رجل قال لا
 ادم السهم الى جدي اخذه فمضى اليه بامره فاصاب عينه فذهب قال الامام
 في الدين خافي لا يعين وهكذا اية بعض المشايخ وما سوا ذلك على
 مسئلة القطع بان قال اقطع يد ابي او جلي وقد قوت

رجل دفع اليه دلال فوبل بيده فدفه الدال اليه رجل على سبوم الشرا وبأذنه
 الله آفح ثم سب لا يفهم لانه اذا اذن صاحب الثوب بالدفع للسوم
 لم يكن الدفع تعديا الشبقي في رجل دفع اليه دلال
 فوبل بيده فدفه الدال على صاحب الدال كان وتركه عنده فمر صاحب
 الدال كان وذهب به لا فمنا على الدال هو الصحيح لان هذا امر لاي
 منه في البيع فاني كان الدال اذا ارسل الثوب اليه في اسماء
 لينظر فيه ثم يشتريه فاخذ الرجل وذهب ولا ينظر به الدال قالوا لا يفهم
 الدال لانه ما دون في هذا لا دفع ثم قال رحمه الله عنده انما لم يفهم اذا
 رفع الثوب اليه ولم يفارقه انا اذا فارقته ضمن كما لو اورد الدال عنده
 صاحب الدال كان فمرسب بالمشايخ يفهم الدال لانه مودع وليس للمودع
 ان يودع فظهر الدين الوكيل بالبيع اذا دفع المبيع اليه رجل
 ليعرضه على من احب فمر الرجل بالمبيع او هلك افي يده اجاب نعم الدين
 انه لا يفهم الوكيل والصحيح ان يفهم وقال ابو جعفر المشايخ ان كان
 الذي دفع اليه ثقة امينا لا يفهم الوكيل بالبيع اذا قال في رجل لا افي
 وسلم اليه ولم اقد ر عليه افي ظهر الدين انه يفهم الوكيل قال ومثله - الفقه
 بخلاف هذا الجواب وهو اذا دفع فقهه اليه افي وقال دارقطني افي في
 يصلحها فدفها اليه في يصلحها ولم يعلم اليه فدفها لا ضمان عليه كما لو
 دفع الوديعة في داره وشربها وقد هلك لا ضمان عليه
 رجل غاب افر تملكه ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها اليه فلا فباع
 التملك السلعة وامسك الثمن حتى تهلك لا يفهم لان الوكيل لا يلزم
 اتمام ما به ٢ في المودع وما لا يقصد اذا ادعى المودع

انه دفع الوديعة اليه اجبى الفردرة كوفوع الحريق ونحوه لا يقصد الا
 بنية عنده افي حنيفة وابيه يوسف في العدة ان علم انه دفع
 الحريق في بنية قبل والا فلا وذكر القاضي ابو اليسر اذا قال المودع او عرضها
 عنده اجبى ثم ردها على فمكنت عنده المودع كنه في ذلك ما لقول
 قول المودع ويفهم المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم اذبح
 الابرار فلا يقصد الا بنية ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك
 لو قال لعنما اليك عني اجبى المودع شكر ذلك ما لقول قول المودع
 وكذلك اذا رفقها اليه رسول المودع به فان المودع الرسالة ضمن
 المودع والقول قول المودع ولم يرجع المودع على الرسول ان صدق
 انه رسول المودع ولم يفهم لانه ان الدرك الا ان يكون المودع
 قائما فبرج ولو قال ردتها اليك على يد بر او على يد غيره في عيالي وكذا
 المودع قال قول قول المودع مع يمينه لان حاصر الاختلاف في وجوب
 الضمان وهو ينكر فيكون القول قول ولو اقر المودع انه استعملها ثم رده
 اليه مكانه فمكنت لا يقصد الا بنية فاحيصل ان المودع اذا خالف
 في الوديعة ثم عاد اليه الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدق للمالك
 في العود وان كذب لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود اليه الوفاق
 اذا قال المودع ضاعبت الوديعة منذ عشرة ايام
 واقام المودع بنية انما كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجبتا
 فضا عت يقبل هذا منه ولا يفهم ولو قال او لا ليست عندي ثم
 قال وجدتها فضا عت يفهم بل يفهم بالحجوز ذكر شمس الاميرة
 السمرسري انما تجد الوديعة في العفار لا يفهم عنده افي حنيفة وابيه يوسف

وتمر المشايخ الغفار يمين بالبحر واما خلافه فيقال ستمس الامم المحلوي
 محمد بن فهران الغفار بالبحر عن ابي حنيفة رواتان
 المستور في ذكره في الاخرة رجل استعار دابة واستاجرها لبيع حجارة
 فركبها ثم نزل ودفعها الى انسان ليعمل صلاية الحجارة فمقت لا
 ضمان على المستور ولا على المستاجر فعلم ان حفظ فيه هذا الوقت يستثنى
 طهر الدين لو كان يصلي في الصحراء ونزل عن
 الدابة وامسكها فانظمت عن ضمان عليه قلت وهذا المسئلة وليس
 على ان المعتمر ان لا يبيعها عن نفسه
 الغفيلي عن محمد بن عثمان استعار دابة فحفر في العتاة فذهبها الى غمره
 لمسكها ففأعتت قال ان كان شرط في العارية ركوب نفسه فهو
 ضمان والا فلا ضمان عليه ولو سلم الدابة الى رجل لمسكها الى مالكها
 ففأعتت ضمان وقال الفقيه ابو الليث هذا اذا كان شرط
 ان يحمل او يركب بنفسه اما اذا اطلق ولم يبين فلا ضمان لان
 العارية تودع لو استعار فرسا حاملا لمسكها الى موضع كذا فركبها
 وادف بنو آخر فاسقطت ضمانا عليه في مجنين ولكن
 ان انقضت الام بسبب ذلك فعليه تعويض النقصان لان النقصان
 حصل بركوبه وركوب غيره وركوبه ما دون فيه فلا يصح سببا للفساد
 وركوب غيره ليس ما دون فيه فادعينا عليه نصف الثمن لهذا
 وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركب اثنتين فاما اذا كان
 لا يمكن فهو الكاف فيضمن المستعير جميع النقصان ولو استعار دابة
 وفي نظرها ولو فرقت من غير منفره واسقطت الولد لا يضمن المستعير

ولو نحوها

ولو نحوها بالتمام اذ فقا عنها يمين المستعير رجل استعار
 دابة فقال مالكها اعطيكها فذا ثم جاء المستعار في العدة ولم يدها بغير
 اذن مالكها واستعملها وورثها فماتت لا يضمن المستعير اذا تغيرت حاجته
 من الدابة ثم ردها على يد بعض من في عياله فلا ضمان عليه ان عطلت
 هذا هو العرف فيما بين الناس بخلاف الوديع ولو ردها على يد عبده
 صاحب الدابة وهو عبده يقوم عليها لا يضمن وكذا اذا ردها على
 يد عبده لا يقوم عليها ببراءة اليقين في الصحيح وكذلك لو لم يجد صاحب
 الدابة ولا خادما فزنها على معلقها في دار صاحبها لا يضمن وفي
 الوديع اذا ردها على يد صاحب الوديع وضاعت يده يضمن
 المودع سواء كان العبد ممن يقوم عليها او لا يقوم هو الصحيح
 اذا كانت العارية عقد جوه او ثيابا نفيسا دفع الى عبده
 الميعر او الى ابيه يضمن المستعير والمقرضين بمنزلة المودع
 طهر الدين اراة استعارت مائة ووضعتها داخل البيت
 والباب مفتوح فقصعت السطح وهلكت المائة قبل يمينه وقبل لا
 يضمن ولو استعارت سر والائدية فلبسته وجر ثمنه فزلقت
 رجلها فخرق السر والائتمان عليها لانها لا يصح لها فيه
 الدنيا روي اذا فقير العين المستعار في حالة الاستعارة
 لا يجب الثمن بسبب النقصان اذا استعمل استعمالا معهودا رجع
 وخلف من الانسان باذنه واخذ اناؤه ليعرف الله فوقع وانكسر لا يضمن
 وان اخذه بغير اذنه بخلاف ما اذا دخل في السوق الذي يباع فيه الاناء
 فاخذ اناؤه بغير اذن مالكه فسقط وانكسر ضمن رجل سادم فحاله يشبه

في صاحبه فقال اربيه فحك هذا فنفذ به ليدخل في موضع منه على الاقدام
 فالتفت القدر واقام آخ لا ضمان عليه في القيد الذي ساومه وبين
 لو استقر فضاء الحام ليشرب فسقط واخذ فضاء
 فوقع به لا ضمان لانه عارية الفضيحة اذا اختلف المير
 والمستوف في الايام او في المكان او فيما يحل على العارية قال قول
 رب الدابة مع يمينه الرهن اذا ركب الدابة الموهنة ليدفعها
 على المالك وملك في الطام لا ضمان او سكت في ركوبه ولكن لا
 يصدق الا بنية على سلامتها ولو رهن عبدا فابى سقط الرهن فان
 وجده صار رهنا وسقط في الدين بحساب ذلك ان كان اول
 ابائا وان كان ابى قبل ذلك لا ينقص في الدين شيئا في
 تمامه في فضل الرهن وذكر في شرح الطحاوي انه
 في كل موضع ضمان في العارة ضمان في الاجارة ولا يجب الا في
 كل موضع لا ضمان في العارة لا ضمان في الاجارة ويجب الا في
 انشئ
 المشاء واخذ منه وهلك في الطريق ان كان في موضع لا يضر
 الى الحكم حتى يامره ببيع لا ضمان عليه في الجار ولا في ثمنه وان كان
 في موضع يضر عليه ذلك او ينقطع امساكه او رده اعم فهو ضامن
 لقيمة رطل المشاء جار انجر عليه ولا ضمان آخ في ثمنه انما سلمت
 بغير الطريق سقط عماره فاستقر به فذهب الجار المشاء وملك
 هل ضمان في ان كان الجار لو اشبع الجار المشاء فملك عماره او
 لا ضمان والا فبضمان انشئ ان كان المشاء

جارين فاستقر بكل واحد فضاء الاخر ان غاب عن بصره فهو ضامن
 قلت فلي هذا يشتر ان يضمن في المسئلة الذي عرف ان غاب الجار
 عن بصره ثم هلك رطل المشاء جارا اليذهب به الى موضع معلوم
 واخر ان في الطريق لصومنا فما يمتنع اليه ذلك واخذة للصوم وذهبوا
 بالجار ان كان الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا الجار به واهم
 واهلهم فلا ضمان والا فهو ضامن فاضحا مشاء
 دابة او عبدا فان مؤنة الرهنة بعد الذمان على صاحب الدابة والعبدة وكذا
 مؤنة رد الرهون تكون على الراهن ومؤنة رد الودعة على صاحبها
 ومؤنة رد المستعار على السبع ومؤنة رد الودعة على صاحبها ومؤنة
 المعضوب على الغاصب وكذا مؤنة رد البيع بيقا فابعد الضمان
 على القايض مشاء مكررا او مجاملا لان يحل رطعا في طريق كذا
 فاخذ بيقا آخ يسلك الناس تلك المتاع لا ضمان فالوا اذا كان
 كل الطريق متضارين اما اذا كان بينهما تفاوت فاحسن في الطريق
 والقعر والسهولة والصعوبة يضمن في العدة بقار لا بقرنة واهم
 مر عامدا بالاجار لا يمكن النظر اليه كل بقار فعانت بقر لا ضمان
 ولو ضوت بقرة على قنطرة فدخلت رجلها في ثقب القنطرة فاكسرت
 او دخلت في ماء عيون والبقر لا يعلم فلم يسقها ضمان ان لم يكن
 سورها اهل موضع جرت العادة منهم ان البقر اذا
 ادخل السبع في السلك اسر كل بقرة في سلك صاحبها ففضل الرأى كذلك
 فعانت بقرة او شاة قبل ان يقبل اليه صاحبها لا ضمان عليه ان
 المردف كالمشردف رجل استوبو حفظ خان فسرقت في الطريق

شيء لا ضئاع عليه لانه يحفظ الابواب اما الانوار فهي بدورها في
 النبوت وروى عن احمد بن محمد القاسمي في حارس بحر الحوائث
 في السور ففتحت خاتون وسوق منه ان ضياء لانه في معنى الامر
 المشترك لان لكل واحد حائوثا على حدة فهو رتبة في سائر عما
 لكل انسان شاة وحوذ ذلك وقال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر
 الحارثي صاحب بحر خلاصين اذا انقبحت كانت لان الانوار محفوظة
 في البيوت وفي يد مالكيها وهو الصحيح وعليه الفتوى وانما الفقيه
 ابو جعفر ان يضمن ما كان خارج السور ولا يضمن ما كان داخل
 السور في الجوزية لانه لا زال في الحارس في مشتركة حتى لو ضاع
 شيء في يد حارسه فغير ضاعها لا ضمانا عليه ما عدا في حنفية ربح
 ولو استأجر حارسا لم يضمن حرقه فتمسكوا بكنية يضمن لانه تولى عمله وهذا
 اذا انكسر في وسط الطريق اما اذا سقط في راسه او رقت رجله بعد
 انشور الى المكان المشروط لم يضمن لانكسر الدن قبل الاثر ولا ضمانا عليه لانه حين
 انشور الى المكان المشروط لم يكن حارسا معنونا عليه ولو استأجر
 حارسا لم يضمن حرقه في حارسه واما في البضاعة على راس الحارس فوقع وحرق
 الرزق لا يضمن الحارس لانه لم يسلم اليه الشئ فان الشئ في يد صاحبه بعد ولا
 ضمان على الحارس قبل التسليم ابن سماعه ولو حمل ثم وضع
 في بعض الطريق ثم اراد دفعه فاستغاث برز الرزق فوقعه لبضاعة
 على راسه حال وقوعه وتحرق فالحارس ضار لانه ضار في ضمانه حين حمل ولم
 يبرأ منه بعد لانه لم يسلم اليه صاحبه اذا سرق المتاع في راس الحارس
 مدت المتاع مع فلا يضمن وان لم يكن صاحبه لا يضمن انقباعه اية

سبعة فحالا فالحال اذا انقطع قبل الحمال وسقط الحجر ضمن الحارس لا يضمن
 وذكر في الزمعة لو غرس في الدابة المتاع في سوق الحارس فسقط الحجر
 وضاع المتاع وصاحبه ركب على الدابة لا يضمن الاثر بخلاف ما اذا غرس
 الدابة المتاع وسقط المتاع وهلك وصاحب المتاع يسره خلف
 الدابة فان لا يضمن لان الرهاك حصن في حياية يده وحمل العمل مسلم
 اليه ابو الليث مكارم الحارثي ان كان يعلم انه لو لم يطره الكراية
 فطره الكراية ووجب بالحارثي ان كان يعلم انه لو لم يطره الكراية
 اخذ الكراية والحارس ضامن عليه لم يترك الحفظ مع القدرة
 وفي قول الفضل اذا ادى الشئ غلا ليشبه
 كرايا فدفعت الشئ الى آخر ففرق في بيت الاول ان كان في الاول
 فلا ضمان عليه واحد منهما وان لم يكن اجبر الاول وكان اجبا ضمن
 بلا خلاف ولا يضمن الاثر عند اية حنفية وعندهما يضمن وهو نظر المودع
 اذا رفع اليد في حياية بغير اذن مالكيها عندهما صاحب الوديع يضمن
 اهما شاة وعند اية حنفية يضمن الاول وليس له ان يضمن
 صاحب الزمعة في حياية بغير اذن مالكيها عند اية حنفية وعندهما صاحب الوديع يضمن
 بنفسه ليس له ان يستعمل غيره وانما لا يضمن اذا كان الاثر في الاول
 فيما اذا كان اطلق العمل اما اذا شرط عليه البيع يضمن بالبيع الى
 آخر وان كان اجره اذا قال صاحب التوب للشئ اذهب بالتوب
 اليه من ذلك حتى اذا رجعت في حياية سرت اليه في البك اجره
 فاحسب التوب بد الحالك في اللوحه ابو بكر البجلي ان كان
 دفع التوب اليه صاحبه او مكنته الاخذ ثم رده صاحبه اليه فالحالك

ليؤجله الا ان يكون التوب رضا فاذا هلك بملك بلاه وان كان صاحب
التوب رفع التوب اليه على وجه الودية لا يقين كما يك ويكون اجرة
على صاحب التوب ولو منع كما يك بالاجرة فمن دفع اختلاف العلماء فيه
فان امكن على غيره كان حشا كما في فتور قاصحان
للحايك والقصار والعباغ والحكم صانع العمل اشر في الغير احتسار
ما استوجبه واعلى العمل فيه حتى ياخذوا الاجرة ولو هلك في بيع بعد الحسنة
لا يقين عند ابي حنيفة ربح ولا اجرة بملك المعقود عليه قبل التسليم ملك
عمل بالاجرة فعلق الاجرة به ياخذ واني كما يك ان يدفع حتى ياخذ الاجرة
فحق في به صاحبه لانه على الحايك وان حرق في ماله فله الحايك
ينصف الزمان وان خالف الحايك في التسليم بان اذنه ان يبيع له ثوبا
سبع في اربع او ثوبا او افره ان يبيع رقيقا فبشره صنفه او على
العكس ففي الاصول كلما صاحب الثوب بالخيار ان شاء ترك التوب
على الشاى وخدمه لا يملك غل وان شاء اخذ التوب واعطاه الاجر المستمر
لا يراى في الذبابة وينقص في النقصان لانه مبر في الزيادة وفي
النقصان نقص العمل
اختلف المشايخ انه يعطيه المستمر اجر المنزل قال بعضهم يعطيه الاجر المنزل على
كل حال لا يجاوز به ما يمتروا قال بعضهم يعطيه ما يمتروا اذا اخذ التوب ربح
بالعيب ان اخذ التوب لم يرض بالعيب يعطيه اجر المنزل على كل حال
لا يجاوز به ما يمتروا
فان كفا في قبيحا فاقطعه بدهنهم وخطه فقال الحياط نعم وقطعتم قال
بعد ما قطع انه لا يكفيك ضمن الحياط فتمت التوب لانه انما اذن له بالقطع

بشرط الكفاية ولو قال الحياط انظر اليك في قبيحا فقال الحياط انم بكفيك
فقال صاحب التوب فقطعه فاذا هو لا يكفي لا يقين الحياط شيئا لانه
اذن له بالقطع مطلقا وان قال الحياط نعم فقال صاحب التوب قطع
او قال اقطع اذن فقطعه كان ضمنا اذا كان لا يكفي لانه على ذلك الا اذا
بالشرط
رجل دفع الى حياط كرايا لاجل له قبيحا
لا قبيحا قايما او علم صاحب التوب بالصناد والبسر ان يقين
لان البسر يكون رضا بالاضاد قالوا وتعلم هذه المسئلة كثيرة المسائل
اذا دفع الى حياط ثوبا اقطع حتى يصيب القدم
واجعل كذا في الاشياء وعرضه كذا فحارب بها قال ان كان حارب
اصبح ونحوه البسر لشيء وان كان اكثر منه فلا ان يقين
القصار اذا البسر توب القصاره ثم نزع فضاع بعده لا يقين
وفي العيون ولو دفع الى حطار ثوبا ليفصره له بدان فجعل يده القصار
فاستعان برئ التوب على دقة فدهق فخرج التوب قال حارب اذا لم
يعلم في ايهما حرق فاقصان على القصار لانه في يده وقال ابو يوسف
ربح يقين القصار نصف القيمة ابن سماعه عن حماد انه يحب
كل القصان على القصار حتى يعلم انه حرق في دق صاحبه وعلى قول ابي حنيفة
رحمة الله عليه ينبغي ان يقين القصار احرما ما لم يعلم انه حرق في دقة
بناء على ان به الاجر المشرك بدامانه عنده بضمان عندهما واذا لم
يتخرج التوب لم يعلم مقدار ما يحصد من عمل المالك
في الحياط عن الشمر الا انه ربح ان الاجر اذا استعان بالمسافر بفعل ففعل
المسافر الى الاجر حتى يتوجب الاجر وكذلك لو جاء صاحب التوب

بشرط

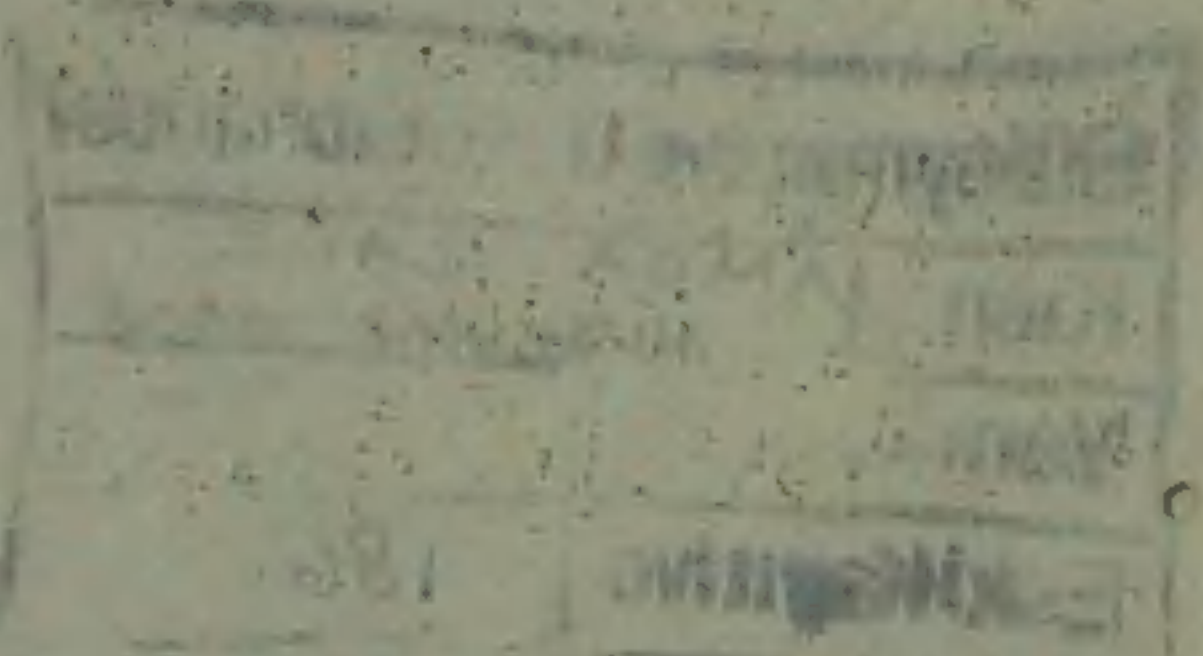
ونحوه بعض النوب في يد الجبائط او يبيع بعض نوبه في يد الشباغ فانه ينفذ
 في الامم بحسنه لان الاجاره لا تجرى فيه لو حفظ
 القصار النوب فمستحمله في حقه لا ضمان عليه عند اية خيانه لان
 الهلاك لم يكن لمن فعله وعمل وعنده ما يضمن لان هذا مما يمكن التجوز
 عنه تلمذ القصار او ايجره اذا اذنت نارا بام الاستاذ للشرع فوفقت
 شراره على نوب القصار فلا ضمان على الاجره وانما الضمان على استاده
 وان لم يكن في ثياب القصار فالا ضمان على الاجره وعن جرح
 اذا اذحل القصار برأجا فاقوى به نوب بغير فعل ضمن لان
 هذا مما يمكن الاخر ان يحميه وانما لا ضمن في الجرح الغالب الذي
 لا يمكن اطعاه وهذا قولهما فاما عند اية خيانه فمستحمله
 بغير ضمان انما يجازي عن القصار اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم
 من العمل فلم يفرغ وهلك في القدر هل يضمن اجابوا نعم يضمن ولو اختلفا
 في الشرط وعدمه فيمنع ان يكون القول للقصار لانه مكر للشرط ثم اذا شرط
 عليه ان يفرغ اليوم او نحوه في العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام هل يجب
 الاجره قال صاحب القصور كانت دايفت الغنم ويغوان لا يجب
 الاجره لانه لم يتوعد الاجاره بليل وجوب الزمان على تقدير الهلاك
 انما
 رجل دفع الى صباغ ابرسيما ليصنع بكذا ثم قال
 للصباغ لا تصنع ابرسيما وروى على ذلك فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ
 لان الاجاره صحت والمستأجر لا يمكنه في حق الاجاره بغير رض صاحبها
 بغير نفي حكم الا قد يغير المستأجر وفي حكمه هذا القدر ان يكون العيّن
 امانة في يد الاجره فلا يضمن بالهلاك في يده الا بالتقصير ولم يوجد

فانما

فانما امر رجلا ان يصنع له ثوبا بالرخفان او بالقم
 نصيفه يصنع من جنس آخر كان لرب النوب ان يضمن قيمة النوب
 ان يضمن في ترك النوب عليه وان شاء اخذ النوب واعطاه اجماعا
 لا يجاوز به ما يجرى واذا اختلف الصباغ ورب النوب فقال رب النوب
 فقال رب النوب انك ان نصيفه بعضه وقال الصباغ امرني
 ان اصنع برغفان قال قول رب النوب مع يمينه الغلاب
 والوراق رجل دفع الى رجل مصحفا ليعدل فيه ورخ الغلاب
 معه اذ رجع صيفا الى صقال ليصقله ورخ الغلاب اليه ايضا ففرق لا
 يضمن الغلاب لانه في الغلاب مؤول الاجره والمودع لا يضمن
 الا ما حفظ يده غير جرح انه قال يضمن المصحف
 والغلاب في السبق والغلاب لا يضمن لا يضمن عن الغلاب المصحف
 عن الغلاب فصار كغير واحد وان اعطاه المصحف ليعمل له غلابا او
 سكبنا ليعمل لها مصفلا فصاع المصحف او السكين ثم يضمن لانه متبادر
 على ايقاع العمل في غيرهما لا فيهما وهما ليسا ببيع فيه ذلك العين
 المتبادر صاحب القصور وفيه فوايد بغير دفع مصحفا الى وران حله
 فصار فيه واخذ القصور هل يضمن اجاب نعم قال غير نظام الدين
 ربح وقد اجبت ان لا يضمن معتمدا على ظاهر الفقه ان المودع اذا سافر
 بما لا يودعه لا يضمن ولا يقال بانه مودع باجره فيضمن لانه ليس فيه
 عقد حتم يتعبرن مكان العقد للحفظ وفيه الوديعه باجره انما يضمن لانه
 يضمن مكان العقد للحفظ وفيه ما امره بالحفظ مقصودا وانما امره
 بالحفظ ضمانا في الاستحلال وفيه الاجاره يضمن مكان العقد فله انما في

عنهما القصار وفيه منور طهر الدين ليسر على القصار وفي
 القصار والبراج والحمام ضمان البشارة اذ لم يقطعوا زيادة على القدر
 المعهود للمأذون فيه فان شرط على هؤلاء العمل السليم دون السار
 لا يقع الشرط لانه ليسر في وسعهم ذلك ولو شرط على القصار العمل على
 ان لا يسر فيقع لانه في وسع صاحب الحيلة غير منقضاء ثانيا
 وتركه حتى مات ثم سبلان الدم قال يجب عليه القصاص الحرام
 وفي الذخيرة رجل دخل الحمام ار لصاحب الحمام اخفض الثياب
 فلما خرج لم يجد ثيابه فان ار صاحب الحمام ان غيره دفعها وهو بريء
 ويطن انه يرفع ثيابه فيستحق الضمان لانه تركه لخفض حيث لم يمنع القاص
 وهو يراه وان قال اني ربيت شخصا قد رفع ثيابه الا اني طشت ان
 الرفع انت فلا ضمان عليه ان لم يذهب عنه ذلك الموضع لانه لم يصير
 ماركا للخفض لما طن ان الرفع هو وان سرق وهو لا يعلم فلا ضمان
 عليه ان لم يذهب عنه ذلك الموضع ولم يصنع رجل دخل الحماما قال
 للحمام ابن امي نبي فاشار الحمام الى موضع فوضع ثيابه ودخل الحمام
 ثم خرج رجل ودفع الثياب فلم يمتد الحمام لما طن انه صاحب الثوب
 فمن الحمام لانه استخف وقصر في الحفظ هذا قول ابن سلمة وانه قصر له بوجوب
 ابا القاسم يقول لا ضمان على الحمام والادراك صحيح رجل دخل
 به اية خانة وقال للحامية ابن اربطها فقال هناك فربطها وذهب
 فلما رجع لم يجد رايته فقال له صاحب الحمام ان صاحبك قد اخرج الدابة
 ليسفها ولم يكن له صاحب فمن الحمام لانه قال ان تود ابن اربطها احتفاظ
 منه لانه اذا اشار الى موضع الربط فقد اجاب الى موضع الحفظ فصار مودعا

وقد قصر في الحفظ فبقيت له الثياب



Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kisr. AMCA ZADE
HÜSEYİN 2034

Yeni

Eski Kayıt No 186